مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣١) ربيع الأول ١٤٤٤هـ - أكتوبر ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. كمال محمد جاه الله الخضر
د. أميرة محمد عبد الحليم
د. ميلود عامر حاج
د. حمدي بتتير
فاتن فايز الصفتي
فردوس عبد الباقي
أسماء عبد المنعم فهمي
د. سهام عبد الباقي محمد
جميلة كتتّوخ

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣١)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **سفير أمريكي جديد في الخرطوم: دلالة التوقيت ودبلوماسية تغليب المصالح**
د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم. ٨
- **التغيرات المناخية في القرن الإفريقي .. التداعيات وقدرات الاستجابة**
د. أميرة محمد عبد الحليم، خبيرة الشؤون الإفريقية ومدير تحرير الموقع الإلكتروني
لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة..... ١٧
- **الأهمية الاقتصادية والسياسية لدخول الجزائر لـ «بريكس»**
د. ميلود عامر حاج، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر الثالثة – الجزائر..... ٢٦
- **توغل حركة شباب المجاهدين الصومالية في إثيوبيا: الدوافع والمخاطر المحتملة**
د. حمدي بشير، باحث في قضايا الأمن والإرهاب، القاهرة..... ٣٣
- **الحرب الروسية الأوكرانية والوجود الأمني الروسي في إفريقيا**
فاتن فايز الصفتي، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعه ٦ أكتوبر، القاهرة.
فردوس عبد الباقي، باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة. ٤٢
- **انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على اقتصاد دولة جنوب إفريقيا**
أسماء عبد المنعم فهمي، باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة. ٥٠
- **طقوس الزواج في شمالي السودان وأهميتها الثقافية**
د. سهام عبد الباقي محمد، متخصصة في الأنثروبولوجيا، كلية الدراسات الإفريقية العليا،
جامعة القاهرة، القاهرة..... ٦٤
- **الزعامة النسوية في السنغال بين الإرث والرهانات**
جميلة كـشّوخ، باحثة دكتوراه في الحضارة العربية، دراسات افريقية، سوسة، تونس..... ٧٤

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

نواصل في هذا العدد الجديد، تغطية التطورات المستحدثة في العديد من أقطار القارة الإفريقية. ويتميّز العدد الحادي والثلاثون، باحتوائه على بعض الأوراق، التي تناولت موضوعات ذات طبيعة أنثروبولوجية، وثقافية – إلى جانب الدراسات السياسية والاقتصادية – وذلك في محاولة مقاربة المجتمعات الإفريقية، من زوايا منهجية وعلمية مختلفة.

وما تزال الأزمة السودانية الداخلية تراوح مكانها، بانتظار مبادرة الرباعية الدولية. وفي هذه الأثناء، عيّنت الولايات المتحدة الأمريكية سفيرًا جديدًا لها في الخرطوم. ومتابعة تطورات الملف السوداني في أبعاده المحلية والإقليمية والدولية، تعود إلى أهمية استقرار هذا القطر، وتأثير ذلك على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر، وإقليم القرن الإفريقي.

ترتبط المسائل الأمنية لمختلف أقاليم القارة الإفريقية باستقرار دولها، ولكن – أيضًا – بمدى تأثرها بالأحداث والتكتلات الدولية؛ سواء منها العسكرية، أو السياسية، أو الاقتصادية، باعتبار ارتباط مختلف أوضاعها بالتوازنات الإقليمية والدولية.

يتضمن الملف الأمني في هذا العدد مقالة مهمّة، عن دوافع ومخاطر توغل «حركة شباب المجاهدين» الصومالية في إثيوبيا، والتهديدات التي تمس أمن البحر الأحمر.

في هذا السياق – أيضًا – جاءت ورقة «الحرب الروسية الأوكرانية، والتواجد الأمني الروسي في إفريقيا»، وهي محاولة لاستكشاف دوافع الاهتمام الروسي الجديد للقارة الإفريقية، وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، وانتشار مجموعة فاغنر في إفريقيا.

في ملف انخراط بعض الدول الإفريقية في التجمعات الدولية، ذات الأبعاد الإستراتيجية، في احتمالية تشكل نظام دولي جديد، تأتي ورقة الأهمية الاقتصادية والسياسية لدخول الجزائر لـتجمع «بريكس». وهي المنظمة التي تجمع قوى اقتصادية دولية صاعدة، منافسة للغرب، مثل: روسيا، والصين، وجنوب إفريقيا. وتتجه دول ذات أهمية اقتصادية وجيوستراتيجية، للترشح للانضمام إليها، مثل: المملكة العربية السعودية، وتركيا، والجزائر. والمقالة الواردة في هذا العدد، تطرح مدى استعداد اقتصاد الجزائر للانضمام للبريكس، ومدى استفادته من ذلك.

في الملف الاقتصادي – أيضًا – وبخصوص بعض الدول الإفريقية المنضوية ضمن تجمع «بريكس» – والمقصود هنا دولة جنوب إفريقيا – يحتوي العدد الجديد من « متابعات إفريقية»، على ورقة، تقيّم مدى تأثر اقتصادها بالحرب الروسية الأوكرانية.

الاهتمام بالسودان في هذا العدد، تجاوز الجانب السياسي إلى الجانب الاجتماعي، فاتجه إلى البحث في تطور العادات والتقاليد في مجال الزواج وطقوسه، ومدى تأثر هذه العادات والتقاليد، في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي. ويشهد المجتمع السنغالي تغييرات عميقة في بعض جوانبه، وتهتم ورقة «الزعامة النسوية في السنغال بين الإرث والرهانات» بمكانة المرأة، ووضعها، وريادتها في المجتمع، انطلاقًا من دراسة «الزعامة النسوية الروحية»، في تقاليد «الخلاف»، في الطريقة الصوفية «المريدية».

سفير أمريكي جديد في الخرطوم: دلالة التوقيت ودبلوماسية تغليب المصالح

د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم.

يحاول هذا المقال البحث عن الأسباب والمسوِّغات، التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية، تُعيِّن سفيرًا جديدًا لها في الخرطوم، بعد شغور هذا المنصب لربع قرن من الزمن، إضافة إلى الدفع به إلى الخرطوم، بعد نحو عام من تعيينه. كما يبحث في دلالة التعيين، من حيث: شخصية السفير، والتوقيت، والبيئة.

أولا - الولايات المتحدة والسودان: مسار العلاقات في ضوء القطع، والانفتاح التدريجي

شهد يوم الثلاثين من شهر يونيو عام ١٩٨٩م، انقضاضًا على حكومة مدنية منتخبة، كان يقودها الإمام الراحل الصادق المهدي. وقد ترتب على ذلك قيام سلطة، حكمت السودان ثلاثة عقود، ترأسها الرئيس السابق عمر البشير. ومنذ بدايات تلك السلطة، أعلنت توجهًا إسلاميًّا صارخًا، واستعْدَت - عبر أدبياتها - الشرق والغرب، لا سيما روسيا وأمريكا، بل استقبلت في البلاد مطلوبين دوليين، بتهمة الإرهاب.

انتظرت أمريكا، كواحدة من الدول التي كانت لها علاقات جيدة مع السودان، نحو سبع سنوات، لكي تقرر بعدها قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الخرطوم، وذلك بعد أن رأت أن لا أمل في إثناء الخرطوم، عن الخط الذي ترى أنه يقودها إلى مواجهة حتمية، مع دول العالم الكبرى بقيادتها.

وفي العام ١٩٩٦م، سحبت الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها في السودان «تيموثي م. كارني»، على خلفية سوء العلاقات بين البلدين، عقب اتهامات أمريكية للسودان، بإيوائه لرموز إرهابية - وقتذاك – أبرزها: أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة[١]. وأتبعت ذلك بتخفيض التمثيل الدبلوماسي، وفرضت عليه عقوبات اقتصادية، ووضعته ضمن: «قائمة الدول الراعية للإرهاب».

وبعد عامين مما أطلق عليه المفاصلة بين الإسلاميين: جناح «القصر» بقيادة عمر البشير، وجناح «المنشية» بقيادة حسن الترابي، التي حدثت عام ٢٠٠٠م، «أعادت واشنطن فتح سفارتها في الخرطوم عام ٢٠٠٢م، لكنها اكتفت بإرسال قائمين بالأعمال، وظل التمثيل الدبلوماسي دون مستوى السفير[٢].

وقبل الإطاحة بالبشير، بثورة شعبية، بدأت في ديسمبر من العام ٢٠١٨م، عملت الولايات المتحدة في ظل إدارتي: أوباما وترامب بهدوء، لتخفيض التوترات مع حكومة البشير، ورفع بعض العقوبات الأمريكية عن الخرطوم[٣]. ويبدو أن هذا تم بموجب تعاون حكومة الخرطوم مع الإدارة الأمريكية، وتحديدًا في ملف الإرهاب؛ حيث أُتهمت الحكومة – وقتها – بأنها سلمت مجموعة من الإرهابين.

وبعد الإطاحة بعمر البشير في أبريل من العام ٢٠١٩م، أعلنت واشنطن أنها سترفع التمثيل الدبلوماسي. وفي أواخره – تحديدًا – أعلنت الولايات المتحدة أنها ستطبع العلاقات مع السودان، وتقوم بتبادل السفراء. وتسارعت هذه العملية بعد تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية، برئاسة: عبد الله حمدوك[٤]. وكانت الخطوة الأبرز، والمتمثلة في حذف السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، قد تمت في عهد حمدوك، في أواخر ساعات عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، بعد أثمان باهظة دفعها السودان، تمثلت في غرامة مالية بلغت ٣٣٥ مليون دولار، كتعويض لذوي ضحايا أمريكيين، كانوا ضحايا هجمات إرهابية، تورطت بها حكومة السودان في عهد البشير[٥].

وفي المقابل، شهد شهر مايو من عام ٢٠٢٠م، تعيين الخرطوم أول سفير لها لدى واشنطن، بعد شغور هذا المنصب لأكثر من ٢٠ عامًا. ولكن أمريكا لم تعين سفيرًا لها لدى الخرطوم، إلا بعد مضي نحو عام ونصف العام، من تعيين السفير السوداني لدى واشنطن، وذلك أنه في نوفمبر عام ٢٠٢١م، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، تعيين: جون جودفري سفيرًا لها في الخرطوم[٦]. غير أن هذا السفير، ظل بعيدًا عن الخرطوم، ولم يحضر إليها إلا في أغسطس، هذا العام ٢٠٢٢م.

ثانيا - أمريكا وإجراءات ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م: تعليق المساعدات والبحث عن حل

كان تعيين السفير الأمريكي في نوفمبر عام ٢٠٢١م، بعد نحو شهر من حدث مهم شهده السودان، وهو قيام رئيس المجلس السيادي في السودان، الفريق أول: عبد الفتاح البرهان، بإجراءات وصفها بأنها تصحيح لمسار الانتقال، ووصفها معادون لها، بأنها «انقلاب» صريح على الحكومة الانتقالية؛ فكيف تعاملت أمريكا مع هذه الإجراءات؟

في البدء، لا بد من الإشارة إلى أن هناك انطباعًا، تدعمه شواهد حيّة، يذهب إلى أن إجراءات البرهان، إنما تمت بموجب ضوء أخضر أمريكي؛ ومن تلك الشواهد: ١ – وجود جيفري فليتمان المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي في السودان، قبيل ساعات من تلك الإجراءات، وتقديمه لاستقالته بعد نحو شهرين من تلك الإجراءات[٧]. ٢ – تعيين سفير جديد لأمريكا لدى الخرطوم، بعد فترة قصيرة من تلك الإجراءات. ٣ – تقديم ذلك السفير – لاحقًا – واعتماد أوراقه من جانب قائد تلك الإجراءات.

ومن جانب آخر، وخلافًا للصورة الذهنية، التي يمكن أن ترسخها عملية التكهن، بأن لأمريكا صلة بتلك الإجراءات، فقد أشارت تقارير صحفية، إلى أن هناك انقسامًا وخلافًا في رؤية صانعي القرار في الولايات المتحدة حول الإجراءات؛ فأعضاء الكونغرس يتشددون في وصف ما حدث في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م في السودان، بأنه: «انقلاب عسكري»، فيما يرى مسؤولو البيت الأبيض، أنه «استيلاء عسكري على السلطة»[٨].

وفي حالة، هي أشبه بإرضاء أعضاء الكونغرس المتشددين، علّقت الولايات المتحدة جملة من المساعدات والمنح الاقتصادية المخصصة للسودان، بسبب ما أسمته الانقلاب العسكري، وأبرزها المنحة الأمريكية التي تبلغ ٧٠٠ مليون دولار، المخصصة لدعم الانتقال الديمقراطي[٩].

والحق، أن الولايات المتحدة، لم تكتف بتعليق المساعدات والمنح الاقتصادية، ولكنها على ما يبدو بحثت عن مدخل آخر لحل الأزمة المتنامية، جراء تلك الإجراءات/ الانقلاب؛ حيث دخلت في ثلاث آليات، هي: ١ - الشق الثنائي، والذي يخص ابتعاث مبعوثين للسودان. ٢ - شق إقليمي ذو محورين: الترويكا (أمريكا، وبريطانيا، والنرويج)، وما عرف بالتحالف الرباعي (أمريكا، وبريطانيا، وبعض البلدان العربية). ٣ - متابعة دبلوماسي واشنطن لما يقرر عن السودان في المحافل الدولية، مثل: مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف[١٠].

وبذا تكون الولايات المتحدة، جامعة بين تعليق المنح والمساعدات، والبحث عن حل للأزمة بشتى السبل.

ثالثا - أمريكا وتغليب دبلوماسية المصالح: في ضوء العلاقات السودانية الروسية المتنامية

إن إستراتيجية التعامل عن بعد، التي اتخذتها الولايات المتحدة في ظل عقوبات اقتصادية، ومقاطعة سياسية، ليس من شأنها إلا زيادة وضع السودان هشاشة؛ تلك الهشاشة التي تبحث عنها الجماعات المتطرفة، والجماعات التي تتاجر بالبشر، والممنوعات، وغيرها. وهذا وضع يضرّ، بصورة مباشرة، بمصالح الولايات المتحدة، في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر؛ فهي على ذلك، مضطرة للبحث عن إستراتيجية مناسبة للتعامل مع هذا الوضع، فكان القرار: أن المناسب في هذا الوضع الاستثنائي الذي يمر به السودان، هو تجريب إستراتيجية جديدة، وهي: «الحضور الميداني المباشر».

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة، تحارب السودان بسلاح العقوبات والمقاطعات، وإدارة العملية الدبلوماسية بين البلدين عن بعد، لسنوات طويلة، كان المشهد السوداني، عسكريًّا، واقتصاديًّا، وتجاريًّا، وأكاديميًّا، تسيطر عليه - تدريجيًّا - روسيا.

فهل يمكن للعلاقات السودانية الروسية المتنامية، أن تكون سببًا مباشرًا في استخدام الولايات المتحدة لإستراتيجية: «الحضور الميداني المباشر»؛ وبسبب ذلك، أوفدت سفيرها الجديد إلى الخرطوم؟

الحق، أنه لا يمكن فهم التطور الدبلوماسي الأخير للولايات المتحدة الأمريكية، بإرسالها سفيرًا إلى السودان، بعد طول تردد وانتظار، دام لقرابة العام، لا يمكن فهمه بعيدًا عن قراءة فاحصة لموضوع العلاقات السودانية الروسية، وذلك عبر ثلاث محطات رئيسة:

أما المحطة الأولى: (العلاقات السودانية الروسية قبيل تفجر ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م)، فقبلها بسنوات، توطدت العلاقات الدبلوماسية؛ إذ مر عليها في بداية العام الماضي (٢٠٢١م)، مدة ٦٥ عامًا، وأصبحت العلاقات التجارية بين البلدين أكثر خصوصية، منذ عام ٢٠١٣م[١١]. ويبدو أن العلاقة بين البلدين، وصلت إلى أقصى درجة لها من الفاعلية، قبل نحو عام أو يزيد قليلًا، من قيام ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م؛ إذ تحدثت تقارير صحفية صدرت في يوليو عام ٢٠١٧م، عن أن السودان صرح، بأنه لا سقف لعلاقاته مع روسيا، وأنه يعد روسيا دولة عظمى، ولها أدوار أساسية في المنطقة، وتربطها بالسودان مصالح مشتركة[١٢].

وقبل نحو عام من قيام ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م، وتحديدًا في الرابع والعشرين من نوفمبر عام ٢٠١٧م، أشارت تقارير صحفية، إلى أن هناك تعاونًا روسيًّا سودانيًّا، ضمنه اتفاقية بناء محطة نووية في السودان[١٣].

وأما فيما يخص المحطة الثانية (العلاقات السودانية الروسية في ضوء ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م)، فإن العلاقات بين البلدين، لم تتأثر كثيرًا بسبب تغير النظام في الخرطوم، بل استمرت في تطور وتنام مع الحكومة الانتقالية الجديدة، التي دشنت عملها برئاسة: عبد الله حمدوك في سبتمبر من العام ٢٠١٩م، وشهد شهر نوفمبر من العام ٢٠٢٠م حدثًا مهمًّا؛ إذ صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على اتفاق، ينص على: إقامة مركز إمداد عسكري للقوات البحرية الروسية على سواحل البحر الأحمر في السودان[١٤].

ولم تمرَّ سوى ثمانية أشهر على ذلك الحدث الكبير، حتى استقبلت موسكو في زيارة رسمية، وزيرة الخارجية السودانية – وقتها – مريم الصادق المهدي، وذلك في الفترة من ١١- ١٢ يوليو عام ٢٠٢١م. وقد أبانت تقارير صحفية في أثناء تلك الزيارة، أن عددًا من الخبراء الروس، يعملون في الاستثمار الاقتصادي، وأن متخصصين في جيولوجيا الرواسب المعدنية، يُجرون البحوث في السودان[١٥].

وعقب زيارة وزيرة الخارجية السودانية إلى روسيا بنحو شهرين، وتحديدًا في بداية الثلث الثاني من شهر سبتمبر عام ٢٠٢١م، برزت في الأفق بوادر إجراءات جديدة، تريد حكومة السودان القيام بها، وقد تفهم في إطار إقدام حكومة السودان على الترتيب لإجراءات جديدة، تستخدمها كوسيلة ضغط على روسيا، كي تقف في صفها، إذا ما قدر لتلك الإجراءات أن تدخل حيز التنفيذ. وذلك أن تقارير صحفية، أوردت ما مفاده: أن الخرطوم تسعى إلى إدخال تعديلات جوهرية على الاتفاقية المبرمة بينها وموسكو، بشأن إنشاء مركز إمداد للبحرية الروسية في بورتسودان، على البحر الأحمر[١٦].

وأما المحطة الثالثة (الأخيرة)، التي تشمل العلاقات السودانية الروسية بعد إجراءات/ انقلاب عبد الفتاح البرهان، في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، فإنه بعد حدوث تلك الإجراءات/ الانقلاب، كان توصيف روسيا لها بأنها ليست بانقلاب. وذلك أنها وصفت ما حدث بأنه: نتيجة طبيعية لسياسة فاشلة، تم اتباعها خلال العامين الماضيين؛ حيث تجاهلت السلطات الانتقالية ورعاتها ومستشاروها حالة اليأس والبؤس، التي عانت فيها الغالبية العظمى من السكان[١٧].

وفي الفترة التي أعقبت إجراءات عبد الفتاح البرهان، بنحو شهر إلى شهرين، بات التنافس الأمريكي والروسي محمومًا، تجاه الحصول على سواحل السودان بالبحر الأحمر، بعد كشف روسيا لحجم التعاون العسكري مع السودان، وإبرام اتفاقية لإقامة قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية، على سواحل البحر الأحمر، في ديسمبر عام ٢٠٢١م[١٨].

وبعد مرور نحو ١٠ أشهر على إجراءات البرهان، أي: في أغسطس عام ٢٠٢٢م، أعلن السودان عن اتفاق بين الخرطوم وموسكو، على إعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية من تأشيرة دخول البلدين، وذلك من خلال اجتماعات مشتركة، التأمت في موسكو. ويأتي هذا اللقاء بعد أيام من نشر قناة سي إن إن الأمريكية تحقيقًا تلفزيونيًّا، تحدثت فيه عن تهريب الذهب السوداني إلى روسيا، وقالت: إن معظم مصادرها تزعم أن حوالي ٩٠٪ من إنتاج الذهب في السودان، يتم تهريبه، بما تصل قيمته إلى نحو ١٣,٤ مليار دولار[١٩].

ومهما يكن الأمر في شأن العلاقات السودانية الروسية، في فترة ما بعد إجراءات/ انقلاب البرهان، فقد ركزت فيها الاتفاقيات على: الاقتصاد، والزراعة، والتجارة، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والجيولوجيا، والتعليم العالي.

وانطلاقًا مما ذكر، فإنه يمكن استنتاج، أن السبب الأول المباشر، في استعجال الولايات المتحدة سفيرها بالقدوم إلى الخرطوم، في هذا التوقيت خصوصًا، هو تنامي العلاقات السودانية الروسية، على جميع الأصعدة.

رابعا – دلالة توقيت تعيين سفير أمريكي جديد: الرجل المناسب، في الوقت المناسب، في البيئة المناسبة

ليس من منطق السياسة، أن يكون تعيين سفير أمريكي جديد للخرطوم، منذ عام ١٩٩٦م، بلا دلالة قوية، في شخصية السفير المختار، وفي التوقيت، وفي البيئة المحفزة لذلك.

لقد تم اختيار السفير: جون جودفري لهذا المنصب، لجملة من الأسباب، لعل أهمها: سيرته المهنية، وبخاصة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبالتالي، معرفته لهذه البيئة ومشكلاتها معرفة لصيقة، إضافة إلى معرفته عن قرب لملف التطرف والإرهاب.

تقول السيرة المهنة للسفير الجديد، وفقًا لموقع وزارة الخارجية الأمريكية: إنه ضابط رفيع المستوى، في السلك الدبلوماسي الأمريكي، وعمل نائبًا لرئيس البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية، كما عمل في بعثة الولايات المتحدة الدائمة للأمم المتحدة في فيينا، وعمل أيضًا في السفارات الأمريكية في دمشق، وبغداد، وطرابلس. وإضافة إلى ذلك، فقد عمل منسّقًا لوزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ومبعوثًا خاصًّا للتحالف العالمي لدحر تنظيم داعش[٢٠].

هذا فيما يخص اختيار جون جودفري، لمنصب السفير الأمريكي في السودان؛ فهل اختير في التوقيت المناسب، وفي البيئة المناسبة؟

في ما يخص التوقيت، يرى بعض الخبراء، أن وصول السفير الأمريكي – سودانيًّا – سيحرك الجمود في المياه الراكدة، وسيسرع من تحريك القضايا العالقة والشائكة بين الأطراف[٢١]. ويرى آخرون، أنه يمثل فرصة ضائعة لواشنطن، للمساعدة في تشكيل انتقال السودان الهش إلى الديمقراطية، وإعادة إدخاله في النظام المالي الدولي، منذ ٣٠ عامًا من الحكم الاستبدادي[٢٢].

أما فيما يخص البيئة، فإن الولايات المتحدة قد أقدمت على ابتعاث السفير، في وقت تشهد فيه المنطقة والعالم، استقطابًا حادًّا، بخصوص محاولة روسيا خلق خريطة جديدة في التحالفات الدولية؛ إذ تخشى الولايات المتحدة من تمدد روسيا في القارة الإفريقية، خصوصًا السودان. كما صادف تسمية السفير مرور شهرين – فقط – من الكشف عن نشاط إرهابي في السودان، في أكتوبر عام ٢٠٢١م، حينما داهمت الأجهزة الأمنية السودانية خلية إرهابية، في حي «جبرة» وسط الخرطوم[٢٣].

وفي السياق ذاته، فهناك حدث مهم، ربما يكون له دور بارز في رسم البيئة المحفزة، لاستعجال قدوم السفير الأمريكي الجديد، وهذا الحدث يتمثل في انعقاد ورشة: «دور التحصين والمعالجة الفكرية في مكافحة الإرهاب». وقد جاء في هذه الورشة: إن المنظمات الإرهابية في إفريقيا، لا تزال تحتفظ بالقدرة على التأثير؛ حيث يتجلى ذلك في قدرتها على شن هجمات، وإلحاق الضرر بقوات الأمن والمدنيين، وتدمير الممتلكات[٢٤]. وعلى ذلك ينبني، أن القارة الإفريقية، في طريقها للتحول إلى بؤرة للصراع العنيف.

لقد قدم السفير الأمريكي الجديد إلى الخرطوم، والمنطقة تشهد فيها دول مفتاحية، مثل: إثيوبيا، أزمة في حربها مع جبهة تقراي، التي بدأت في فبراير عام ٢٠٢٠م، وما تزال نشطة. إضافة إلى وجود تقارير تتحدث عن أن داعش، أعلنت عن انطلاق أنشطتها من الداخل الإثيوبي، علاوة على مشكلاتها الحدودية مع السودان. وفوق ذلك، مرور منطقة القرن الإفريقي بمرحلة جفاف، ممتد لعدد من السنوات، وكل ذلك وغيره من أحداث، من شأنه أن يعقّد مشهد خريطة السياسة الأمريكية، داخل منطقة القرن الإفريقي، والبحر الأحمر.

خاتمة

نخلص مما أُستعرِض في هذا المقال، إلى أن الولايات المتحدة، دفعت بسفير لها لدى الخرطوم في هذا التوقيت، لجملة من الأسباب، لعل أهمها: تنامي العلاقات السودانية الروسية، الذي يفقدها تحقيق مصالح مهمة، في منطقة القرن الإفريقي، والبحر الأحمر. علاوة على الخوف من تحول الوضع في السودان إلى هشاشة، تجد فيها الجماعات المتطرفة، والجماعات التي تنشط في الاتّجار بالبشر، والمخدرات، بيئة صالحة؛ مما يهدد المصالح الأمريكية أيضًا.

كما نخلص، إلى أن الولايات المتحدة، اختارت (جون جودفري)، ذا السيرة المهنية الداعمة لإنجاح مهامه، وخصوصًا في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط. إضافة إلى أن البيئة، التي استقدم إليها هذا السفير، يشهد فيها السودان، والمنطقة، والعالم، استقطابًا حادًّا، بخصوص محاولة روسيا خلق خريطة جديدة في التحالفات الدولية، مما يؤثر على المصالح الأمريكية.

الهوامش والإحالات

(١) محمد الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد يُنتظر؟،» نون بوست، (٢٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://www.noonpost.com/content/45044.

(٢) عادل عبد الرحيم، «سفير أمريكي يتسلم مهامه بالسودان لأول مرة منذ ٢٥ عاما،» وكالة الأناضول، (٢٤، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://www.aa.com.tr/ar/2668683/الدول-العربية/سفير-أمريكي-يتسلم-مهامه-بالسودان-لأول-مرة-منذ-٢٥-عاما-.

(٣) «اعتماد ترشيح أول سفير أمريكي في الخرطوم منذ عقود.. من هو جون غودفري السفير الأمريكي الجديد في السودان ؟،» صحيفة السوداني، (٢٧، يناير، ٢٠٢٢م)، http://elsudani.com/%20أخبار%20دولية/اعتماد%20ترشيح%20اول%20سفير%20أمريكي%20في%20الخرطوم%20منذ%20عقود..%20من%20هو%20جون%20غودفري%20السفير%20الامريكي%20الجديد%20في%20السودان%20؟

(٤) «اعتماد ترشيح أول سفير أمريكي في الخرطوم منذ عقود ...».

(٥) الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد ينتظر؟».

(٦) عبد الرحيم، «سفير أمريكي يتسلم مهامه بالسودان لأول مرة منذ ٢٥ عاما».

(٧) الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد ينتظر؟».

(٨) الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد ينتظر؟».

(٩) الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد ينتظر؟».

(١٠) الصادق المقلي، «مع وصول السفير الأمريكي الجديد هل تتحول واشنطن لسياسة العصا؟!!!،» صحيفة الانتباهة، (٣٠، أغسطس،٢٠٢٢م)، https://alintibaha.net/online/113429/.

(١١) فينيامين بوبوف، «تطور العلاقات السودانية الروسية،» مركز الرؤية، (١٩، يوليو، ٢٠١٩م)، https://www.alroeya.com/119-85/2231217-تطور-العلاقات-السودانية-الروسية.

(١٢) «السودان: لا سقف لعلاقاتنا مع روسيا وزيارة البشير إلى موسكو ستزيدها قوة،» سبوتنيك، (١٢، يناير، ٢٠٢٢م)، https://sputnikarabic.ae/20170708/-1024989438السودان-روسيا-زيارة-البشير-موسكو.html.

(١٣) «تعاون روسي سوداني من ضمنه اتفاقية بناء محطة نووية في السودان،» سبوتنيك، (١٢، يناير، ٢٠٢٢م)، https://arabic.sputniknews.com/world/201711241027798517-/روسيا-السودان-بناء-محطة-نووية.

(١٤) «موسكو: لا نكشف تفاصيل التعاون العسكري مع السودان نظرا لحساسية الموضوع،» أر تي عربي، (٣، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/middle_east/1290178-الخارجية-الروسية-لا-نكشف-تفاصيل-التعاون-العسكري-مع-السودان/.

(١٥) بوبوف، «تطور العلاقات السودانية الروسية».

(١٦) «وكالة: السودان يطلب تعديل اتفاق القاعدة البحرية مع روسيا،» أر تي عربي، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/middle_east/1272433-(وكالة-السودان-ينوي-تغيير-اتفاق-قاعدة-عسكرية-روسيا/).

(١٧) «الخارجية الروسية: أحداث السودان دليل على أزمة حادة وروسيا ستواصل احترام خيار الشعب السوداني،» أر تي عربي، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/middle_east/1287033--أحداث-السودان-دليل-على-أزمة-حادة-وروسيا-ستواصل-احترام-خيار-الشعب-السوداني/.

(١٨) «سواحل البحر الأحمر.. قلق وآمال دولية،» صحيفة السوداني، (١٥، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://www.alsudaninews.com/ar/?p=156308.

(١٩) «الخرطوم وموسكو يعفيان حملة الجوازات الدبلوماسية من تأشيرة الدخول،» سودان تريبيون، (٣، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://sudantribune.net/article262261/.

(٢٠) «من هو السفير الأمريكي الجديد لدى السودان،» سبوتنيك، (٢٨، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://sputnikarabic.ae/20211128/-1053364490من-هو-السفير-الأمريكي-الجديد-لدى-السودان.html.

(٢١) «السفير الأمريكي الجديد يستهل لقاءاته اليوم بوزير الخارجية،» الطابية، (٢٥، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://altabia.net/2022/08/25/السفير-الأمريكي-الجديد-يستهل-لقاءاته/.

(٢٢) «اعتماد ترشيح أول سفير أمريكي في الخرطوم منذ عقود ...».

(٢٣) الفضل، «سفير أمريكي في الخرطوم...هل من جديد ينتظر؟».

(٢٤) «العلايلي: الإرهاب والتطرف من أكثر التحديات المحدقة بالسلم والأمن والتنمية،» شبكة السودان نيوز، (٩، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://sdnewsnetwork.com/archives/33696.

التغيرات المناخية في القرن الإفريقي .. التداعيات وقدرات الاستجابة

د. أميرة محمد عبد الحليم، خبيرة الشؤون الإفريقية ومدير تحرير الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

تعدّ منطقة القرن الإفريقي من أكثر المناطق المعرضة للجفاف في العالم؛ حيث تنتمي أجزاء من دولها إلى مناخ المناطق القاحلة، وشبه القاحلة. وتتأثر هذه الأجزاء بالأنظمة المناخية البحرية، وهي حساسة - حقًا - للاحتباس الحراري. والجفاف هو النوع الرئيس من الكوارث الطبيعية، التي أصابت هذه المنطقة؛ مما أدى إلى المجاعة، والصراعات الداخلية، وتدهور الأمن الغذائي.

ومع تصاعد تأثير التغيرات المناخية على مختلف أقاليم ودول العالم، ومعاناة منطقة القرن الإفريقي من العديد من عوامل عدم الاستقرار، المرتبطة بهشاشة الحكومات، وعجزها عن تقديم الخدمات الرئيسة للمواطنين؛ فقد تحولت منطقة القرن الإفريقي إلى نقطة من أضعف مناطق مواجهة تداعيات التغيرات المناخية؛ ليس على مستوى القارة الإفريقية فحسب، بل على مستوى العالم بأسره.

وخلال الشهور الأخيرة، تواجه منطقة القرن الإفريقي أسوأ موجة جفاف منذ أربعين عامًا، مع أدنى مستويات التمويل للاستجابة الإنسانية؛ ففي يونيو عام ٢٠٢٢م، صنفت منظمة الصحة العالمية الجفاف في القرن الإفريقي، على أنه حالة طوارئ صحية من الدرجة الثالثة، وهي أعلى تصنيف للأزمات في المنظمة. ويتفاقم الوضع بسبب الجراد، كما تعطل الحرب في أوكرانيا خطوط الإمداد، وإنتاج الغذاء، هذا فضلًا عن خلفية جائحة COVID-١٩، وعقود من الصراع في المنطقة. وتناشد اليونيسف تقديم ٩٨٦ مليون دولار أمريكي، لدعم عاجل لإنقاذ الأرواح، والصمود في مواجهة تغير المناخ، لنحو ٤,٢ ملايين شخص، نصفهم من الأطفال، في كل من: إثيوبيا، وكينيا، والصومال، وإريتريا، وجيبوتي. وفي الوقت الحالي، يحتاج مليونا طفلٍ في جميع أنحاء إثيوبيا، وكينيا، والصومال، وجيبوتي، إلى العلاج من سوء التغذية الحاد الوخيم.

ويرجع العلماء الأنماط المتطرفة من الجفاف، إلى التغيرات المناخية، التي أسهمت في تفاقم الأحوال المناخية في هذه المنطقة من العالم. وأوضح تقرير اللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ، التابعة

للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١م، أن نافذة العمل آخذة بالتقلص، إذا لم يتحد زعماء العالم معًا، لخفض الانبعاثات، والاستعداد لتدهور المناخ، وإلا فإن الوضع في القرن الإفريقي سيزداد سوءًا.

ويسعى التقرير الحالي، إلى محاولة البحث في أبعاد التهديدات المناخية في منطقة القرن الإفريقي، وما يرتبط بها من تداعيات على مستويات عدة. وكذلك أشكال الاستجابة لهذه التهديدات؛ سواء على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو الوطني، مع محاولة تطوير مجموعة من الأطر والاتجاهات المقترحة، لتدعيم قدرات الحكومات والشعوب في هذه المنطقة، في مواجهة التغيرات المناخية.

أولا - أبعاد التغيرات المناخية الأخيرة

تتعدد أنماط الطقس، أو الظواهر المناخية المتطرفة، التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي، خلال الشهور الأخيرة، ومن أهم هذه الظواهر:

١- تراجع الأمطار وارتفاع الحرارة

يواجه السكان في دول القرن الإفريقي ظروف جفاف شديدة، بسبب فشل أربعة مواسم، وربما خمسة مواسم جفاف متتالية، في حين أن هذه المنطقة، كانت تعاني حالة جفاف واحدة، في كل عقد من الزمن. وتعرض القرن الإفريقي في العقد الماضي إلى ثلاث حالات جفاف، فضلًا عن فيضانات شديدة. وعلى الرغم من هطول بعض الأمطار، إلا أنها لم تكن كافية، واستمرت لفترات أقصر.

وفي حين أن المجتمعات معتادة على التعامل مع حالات الجفاف العرضية، وأنماط الطقس المتقلبة، فإن تعاقب موجات الجفاف والفيضانات، دفع قدرة العائلات على التكيف إلى أقصى حد.

وتُظهر توقعات الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر عام ٢٠٢٢م، الصادرة في منتدى توقعات المناخ الموسمي، في منطقة القرن الإفريقي الكبرى، فرصًا عالية لظروف أكثر جفافًا من المتوسط، في معظم أنحاء المنطقة. وعلى وجه الخصوص، فإن من المتوقع أن تتلقى المناطق المتضررة من الجفاف في إثيوبيا، وكينيا، والصومال، معدلات هطول أمطار أقل بكثير من المعتاد، حتى نهاية العام.

ويساهم موسم أكتوبر إلى ديسمبر، بنسبة تصل إلى ٧٠٪ من إجمالي هطول الأمطار السنوي، في الأجزاء الاستوائية من القرن الإفريقي الكبير، لا سيما في شرق كينيا. ومن المرجح أن يمتد العجز في هطول الأمطار إلى أجزاء من إريتريا، ومعظم أوغندا وتنزانيا؛ حيث يقدر مركز التنبؤات المناخية، والتطبيقات التابعة للهيئة الحكومية للتنمية (ICPAC)، أن بداية مواسم الأمطار، من المرجح أن تتأخر في معظم الأجزاء الشرقية من المنطقة[١].

كما تشير توقعات الطقس – بالفعل – إلى أن درجات الحرارة، سترتفع أعلى من المعتاد في الأسابيع المقبلة[٢].

٢- الفيضانات والسيول

من الآثار المدمرة للتغيرات المناخية في منطقة القرن الإفريقي، الفيضانات؛ فقد غمرت مياه الأمطار الغزيرة، أكثر من ٣١٣ قرية بالكامل، في وسط السودان، وذلك خلال شهر أغسطس عام ٢٠٢٢م، وتضرر أكثر من ١٢٠٠ فدان من الأراضي الزراعية، ومنذ بدء موسم الأمطار في يونيو عام ٢٠٢٢م، لقي ١١٢ شخصًا مصرعهم، وأصيب نحو ١١٥، وأعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في السودان، وفقًا لتقارير مفوضية العون الإنساني الحكومية، والمنظمات الإنسانية على الأرض، والسلطات المحلية، أعلن عن تأثر أكثر من ٢٧٩ ألف شخص من الأمطار الغزيرة، والسيول، والفيضانات في ١٦ ولاية، وأشار إلى أن الأمطار والفيضانات دمرت ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف منزل، وألحقت أضرارًا كبيرة بالمرافق الصحية والتعليمية[٣].

ثانيا - تأثير التغيرات المناخية في القرن الإفريقي

تفضي التغيرات المناخية التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي، إلى عدد من التداعيات، والعواقب المؤثرة على التكوينات البشرية بصورة أساسية، وكذلك على شرعية الحكومات، والاستقرار في دول المنطقة، وكذلك الاستثمارات والمساعدات الخارجية، التي تتراجع في ظل المخاوف من انتشار الجفاف، وما يتبعه من مجاعة، وكذلك مرونة عمل وكالات الإغاثة الإنسانية. وتتمثل هذه التغيرات في الآتي:

١- ارتفاع تكلفة الماء والغذاء

تؤدي الحرب في أوكرانيا، إلى تداعيات وخيمة ومميتة، على سوء تغذية الأطفال في القرن الإفريقي؛ حيث تعطلت خطوط الإمداد، وإنتاج الغذاء؛ مما أدى إلى تفاقم أسعار الغذاء العالمية، المرتفعة أصلًا. ويأتي هذا في الوقت الذي من المقرر أن يرتفع فيه سعر الغذاء العلاجي الجاهز، الخاص بالأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد، بنسبة ١٧ ٪.

ومنذ فبراير عام ٢٠٢٢م، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٨ ٪ في عدد الأسر المحتاجة، مع زيادة انعدام الأمن المائي المنزلي بنسبة ٨٨ ٪. كما تتزايد أيضًا حالات الإصابة بأمراض مثل: الكوليرا، والحصبة، والإسهال. ويواجه أكثر من ٨,٥ مليون شخص، من بينهم ٤,٢ مليون طفل، نقصًا حادًّا في المياه في جميع أنحاء المنطقة. وفي يوليو عام ٢٠٢٢م، أعلنت الوكالات الإنسانية والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، أن عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد في القرن الإفريقي، في عام ٢٠٢٢م، تتجاوز ٥٠ مليون شخص. ومن المتوقع أن يتعرض أكثر من ١,٨ مليون طفل للهزال في عام ٢٠٢٢م.

فقد أصدر برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تقريرهما في مايو عام ٢٠٢٢م، عن «النقاط الساخنة للجوع» تحذيرًا للعمل الإنساني في ٢٠ «نقطة ساخنة»، حيث توقع أن يتفاقم الجوع من يونيو إلى سبتمبر عام ٢٠٢٢م، وخاصة في ستة بلدان، بما في ذلك إثيوبيا، وجنوب السودان، والصومال، في القرن الإفريقي.

وتقدر شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية في شرق إفريقيا، أعلى بنسبة ٧٠٪ مما كان عليه خلال أزمة الغذاء السابقة، في ٢٠١٦ – ٢٠١٧م، على الرغم من أن الإجراءات المبكرة التي اتخذتها الجهات المانحة، حالت دون حدوث مجاعة في عام ٢٠١٧م، إلا أن الأسر والمجتمعات، لم تتعاف تمامًا من أزمة الغذاء تلك[٤].

٢- النزوح القسري

تتخذ المجتمعات تدابير صارمة للبقاء على قيد الحياة؛ حيث يغادر آلاف الأطفال والأسر منازلهم، بحثًا عن الماء، والغذاء، والمراعي، وعلاج الأطفال، الذين يحتاجون إلى استجابة جماعية، من قبل جميع الشركاء الإنسانيين.

٣- الآثار الاجتماعية

يواجه سكان دول القرن الإفريقي الكثير من الأزمات العائلية والأسرية، نتيجة الجفاف والنزوح، ومن أهمها: تسرب الأطفال من التعليم؛ فهناك ١٥ مليون طفل - حاليًّا - خارج المدرسة في القرن الإفريقي، ويقدر أن ٣,٣ ملايين طفل، معرضون لخطر التسرب بسبب الجفاف.

كما يؤدي الجفاف إلى تفاقم مخاطر حماية الطفل، وتضطر العديد من العائلات إلى اعتماد آليات التأقلم السلبية من أجل البقاء، مثل: زواج الأطفال. كما يؤدي الجفاف إلى مخاطر تفكك الأسرة، وعمل الأطفال، وتصبح مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاستغلال، وسوء المعاملة، أكثر حدة بسبب الجفاف، وانتشار انعدام الأمن الغذائي، والنزوح. وتواجه الأسر التي تعيلها نساء، ومراهقات، ومسنات، وذوو الإعاقة، تهديدات متزايدة.

٤- تفاقم الصراعات

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنه يمكن ربط كلٍّ من الجفاف والصراع بتغير المناخ. وعلى الرغم من أن التغيرات المناخية، والتي من ظواهرها انتشار الجفاف، يمكن أن تكون عاملًا محفزًا للصراع، إلا أن

العلماء أجمعوا على أنها لا تمثل العامل الوحيد للصراع، بل تتضافر معها مجموعة من العوامل، مثل: الفقر، والبطالة، وضعف الحكومات، وتدهور البنية التحتية، والمظالم التاريخية لبعض الجماعات... إلخ.

ولمحاولة توقع المخاطر المستقبلية من الصراع المسلح في المنطقة، فقد أنشأ باحثون - من جامعة أوتريخت، ووكالة التقييم البيئي الهولندية، جنبًا إلى جنب مع معهد أبحاث السلام في أوسلو، وجامعة أوبسالا - أنشؤوا نموذجًا جديدًا للتعلم الآلي؛ للنظر في الكيفية، التي يمكن أن تبدأ بها السيناريوهات المختلفة للصراع المسلح في القارة الإفريقية؛ من الآن، وحتى عام ٢٠٥٠م، على وجه التحديد. وكيف يمكن للصراع المسلح أن يتأثر بتغير المناخ، وكذلك بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية.

وأظهرت النتائج، أن خفض الانبعاثات عالميًّا، والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محليًّا، يمكن أن يقلل من مخاطر الصراع، ويساعد في إنتاج الغذاء المحلي، وتقليل الاعتماد على سوق التجارة الدولية. ولكن عندما تم تنفيذ هذا السيناريو، ظل القرن الإفريقي - وفقًا للنتائج - عرضة للصراع بشكل خاص.

ولفهم سبب استمرار تعرض منطقة القرن الإفريقي للخطر، أكثر من غيرها، فقد نظر الباحثون في تأثير تغير المناخ - على وجه التحديد - على الصراعات، باستخدام مؤشرات، مثل: رطوبة التربة، وهطول الأمطار. وتوصلت النتائج، إلى أن هذه العوامل المناخية، لم تكن في الواقع بنفس أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية – مثل: التعليم، والناتج المحلي الإجمالي - لأنها عادة ما تثير بواعث الصراع في المواقف التي يعاني فيها الناس بالفعل. وهذا يعني، أنه لتجنب اندلاع الصراعات في المستقبل، فمن الضروري التركيز على الاستثمار في تعليم الشباب - النساء على وجه الخصوص - وتحسين الإسكان المحلي، والأسواق، والمدارس، والمستشفيات.

لكن وجدت الدراسة، أنه في أجزاء كبيرة من شرق إفريقيا، لا يزال تغير المناخ يمثل أحد تهديدات الصراع؛ ولمواجهة ذلك، فهناك حاجة إلى برامج للتكيف مع المناخ، وبناء السلام الذي يأخذ التغير البيئي في الحُسبان[٥].

ثالثا - الاستجابة للتهديدات المناخية في القرن الإفريقي

هناك مجموعة من أساليب الاستجابة للتهديدات المناخية، حتى لا تحدث تأثيراتها المتوقعة، ومن أهمها:

١- تطوير نظم الإنذار المبكر

يؤكد الجفاف الاستثنائي، تعرض منطقة القرن الإفريقي، للمخاطر المرتبطة بالمناخ؛ فمن المتوقع أن تتفاقم هذه التهديدات بسبب تغير المناخ، ومع ذلك، فإن خدمات الهيدرومترية، والإنذار المبكر (EWS)، لديها القدرة على الحدِّ من الآثار السلبية. وللوصول إلى هذه الخدمات، فقد أطلقت مبادرة المخاطر المناخية، ونظم

الإنذار المبكر(CREWS)، مشروعًا جديدًا بقيمة ٥,٢ ملايين دولار أمريكي، بعنوان: «القرن الإفريقي – تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والعمل المبكر للأرصاد الجوية، والهيدرولوجيا، والمناخ المتطرف».

ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات الكيانات الإقليمية والوطنية، لإنتاج واستخدام خدمات المناخ، والطقس، والهيدرولوجيا، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر. وسيوفر المشروع – أيضًا – الدعم للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية، والهيدرولوجيا (NMHSs)، في ثلاثة بلدان، هي: (إثيوبيا، والصومال، والسودان)، من خلال المساعدة الفنية.

٢- حماية سبل العيش عبر التنمية

المجاعة مشكلة معقّدة، ولكن يمكن عمل الكثير قبل أن يصبح الجوع أزمة كارثية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مبكرة لمنع المجاعة، وانعدام الأمن الغذائي. وفي حين أن الإغاثة قصيرة الأجل، ضرورية لإنقاذ الأرواح، فإن حماية سبل عيش الناس، واستعادة كرامتهم، مطلوبة أيضًا للمساعدة في تجنب المجاعات في المستقبل.

وعلى سبيل المثال: فإن من المهم منح المزارعين المحليين وصولًا أفضل إلى البنوك والتأمين، لذلك؛ إذا تعطلت محاصيلهم لمدة عام، فيمكنهم البدء مرة أخرى في العام التالي. وتحتاج المزارع إلى إعطاء الأولوية للمحاصيل الأكثر مقاومة للجفاف، مثل: الكينوا، والذرة الرفيعة. ويجب أن تتحمل المنظمات المالية، والحكومات، والشركات، والمجتمعات المحلية، مسؤولية خفض الانبعاثات، والحفاظ على تغير المناخ عند الحد الأدنى[٦].

٣- معالجة الهشاشة

التأثيرات المختلفة للجفاف، والتي تصل إلى مستوى المجاعة، لا ترتبط فقط بالجفاف كعامل وحيد، ولكن تبرز عوامل أخرى، أهمها: قدرة الحكومات والدول على الاستجابة للجفاف؛ فسكان القرن الإفريقي، يعتمد الكثير منهم، بشكل كبير، على الزراعة، من أجل بقائهم؛ سواء ما يتعلق بالطعام، أو بيع المنتجات. وتؤثر قدرات الحكومات، وتوافر البنية التحتية، في الحد من تأثير الجفاف، ومنع تحوله إلى مجاعة؛ فالبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والموارد، تنجو من الجفاف، دون الوصول إلى المجاعة.

٤- إدماج مواجهة التغيرات المناخية ضمن إستراتيجيات تسوية الصراع

هناك علاقة تبادلية بين الصراع، والتغيرات المناخية؛ فكما تؤدي التغيرات المناخية (مع وجود عوامل

أخرى) إلى نشوب الصراع، فالصراعات تحدُّ من الاستجابة لتهديدات المناخ، وغالبًا ما تجعل الصراعات المسلحة، الموجودة مسبقًا، جهود الإغاثة مستحيلة، وتمنع الوكالات الدولية من تقديم الإغاثة؛ فخلال الحرب الأهلية الطويلة في الصومال، ومع حدوث الجفاف، كانت جماعات التمرد تمنع وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين، أو تقوم بالاستيلاء عليها. كما تمنع الصراعات في القرن الإفريقي الحكومات من الاستجابة للجفاف؛ مما يؤدي إلى المجاعة، نتيجة لتصاعد الصراع، أو لتركيز ميزانية الحكومة على التسليح، والتقليل من الإنفاق على برامج التكيف مع المناخ[٧].

٥- سرعة الاستجابة وتوحيدها

يتطلب العمل الإنساني، في كثير من الأحيان، التعاون بين الوكالات والهيئات، لتبادل المعلومات والخبرات، كما أن التحرك السريع لمولي الإغاثة، يزيد من فرص الحياة للكثيرين، في المناطق التي تعاني التهديدات المختلفة؛ ففي عام ٢٠١١م، أدى تأخر تحرك المجتمع الدولي، إلى وفاة ٢٦٠ ألف شخص في المجاعة، في الصومال.

كما يعد تطوير وتحسين دقة توقعات مخاطر الصراع طويلة الأجل، أمرًا مهمًّا للغاية؛ ليس - فقط - للمساعدة في منع الصراع في الوقت الحالي، ولكن - أيضًا - لتقرير كيفية التكيف مع المناخ المتغير، بطرق من شأنها - أيضًا - تقليل احتمالية الصراع. ويمكن أن يشمل ذلك برامج تخلق فرص عمل مستقرة، وشاملة للشباب، أو إدارة مشاريع مجتمعية، مصممة لتقليل التوترات بين المزارعين والرعاة، حول استخدام الأراضي.

خاتمة

على الرغم من تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا المناخ؛ حيث لم تعد هناك مناطق أو دول، تنأى بنفسها عن تداعيات التغيرات المناخية، إلا أن التغيرات المناخية في المناطق الضعيفة، تحتاج إلى تطوير إستراتيجيات جديدة، وأفكار قابلة للتطبيق، وتتناسب مع الظروف التي تعيشها كل دولة.

- **تسوية الصراعات وبناء القدرات**

وفيما يتعلق بدول القرن الإفريقي، فمن المفيد أن تُؤسَّس إستراتيجيات، لمواجهة التغيرات المناخية، عبر بناء قدرات دول الإقليم، لزيادة مرونتها، واستجابتها للتكيف مع التغيرات المناخية، وما تحمله من تهديدات، على أن يمهد لهذه الإستراتيجيات، عبر البدء في تسوية للصراعات الداخلية، والقضاء على الإرهاب، الذي تعانيه معظم دول القرن الإفريقي.

- **دعم إقليمي**

على الجانب الآخر، فإن الدعم الخارجي، يفتقر كثيرًا لمساندة إقليمية قوية للدول المتضررة من التغيرات المناخية؛ فعلى الرغم من وجود مصالح حيوية لهذه الدول والمنظمات في القرن الإفريقي؛ فلا يزال الدعم على المستوى الإفريقي لهذه المنطقة ضعيفًا، أما على مستوى الجوار العربي، فيقتصر الدعم على المساعدات الطارئة، وهذا لا يكفي، خاصة في ظل المصالح العربية الحيوية في هذه المنطقة، وكذلك وجود دول عربية ضمن نطاق القرن الإفريقي، وحدود مشتركة مع دول عربية إفريقية أخرى.

- **أهمية الاستمرارية في تقديم الدعم لمواجهة التغيرات المناخية**

يعلم الجميع، أن انتشار الجفاف والفيضانات، وعلى الرغم من تطرفهما الأخير، لا يمثلان ظواهر جديدة على بيئة منطقة القرن الإفريقي، لكن – للأسف – فإن الجهود الخارجية، لا تتواصل عقب انتهاء أزمة الجفاف أو الفيضانات، في أي دولة من دول المنطقة. وعلى الرغم من وجود توقعات تسبق تفاقم الظواهر المناخية، فإنه لا يتم التحرك إلا قبل انفجار الأزمة بفترة وجيزة.

وأخيرًا، يمكن القول: إن مواجهة التغيرات المناخية، لا تزال تحتاج إلى جهود كبيرة على مستويات عدة؛ بعضها علمي وتقني، وبعضها الآخر مالي وسلطوي. كما يقع على الباحثين في العلوم السياسية مسؤولية كبيرة، في توجيه الرأي العام، نحو أهمية التضامن لحماية البشر، والحيلولة دون موت الأطفال في المناطق الضعيفة، من جراء تداعيات التغيرات المناخية.

الهوامش والإحالات

(1) "Greater Horn of Africa Faces 5th Failed Rainy Season," *World Meteorological Organization (WMO),* August 25, 2022, https://public.wmo.int/en/media/news/greater-horn-of-africa-faces-5th-failed-rainy-season.

(2) United Nations Children's Fund, *Regional Call to Action - Horn of Africa Drought Crisis: Climate Change is Here Now*, July 2022 (Nairobi: UNICEF, 2022), https://reliefweb.int/report/ethiopia/regional-call-action-horn-africa-drought-crisis-climate-change-here-now-july-2022.

(٣) محمد ياسين، «فيضانات السودان... خسائر فادحة وآثار مدمرة،» الشرق الأوسط، (٦، سبتمبر، ٢٠٢٢م) ، https://aawsat.com/home/article/3857006/فيضانات-السودان-خسائر-فادحة-وآثار-مدمرة.

(4) Center for Disaster Philanthropy, *Horn of Africa Hunger Crisis* (Washington, DC: CDP, 2022), https://disasterphilanthropy.org/disasters/horn-of-africa-hunger-crisis/.

(5) Jannis Hoch, et al., "We Built an Algorithm to Predict How Climate Change Will Affect Future Conflict in The Horn of Africa: Here's What We Found," *Prevention Web*, July 6, 2022, https://www.preventionweb.net/news/we-built-algorithm-predict-how-climate-change-will-affect-future-conflict-horn-africa-heres.

(6) Hoch, et al., "We Built an Algorithm to Predict How Climate Change Will Affect Future Conflict in The Horn of Africa: Here's What We Found".

(7) Alex Randall, *Unpacking Climate Change and The Horn of Africa Crisis* (Oxford: The Climate and Migration Coalition, 2022), https://climatemigration.org.uk/climate-change-horn-africa-crisis/.

الأهمية الاقتصادية والسياسية لدخول الجزائر لـ«بريكس»

د. **ميلود عامر حاج**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر الثالثة، الجزائر.

يتكون مصطلح البريكس (BRICS)، من الأحرف الأولى لأسماء كل من البلدان المنضوية تحت ما يمثله، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا. فيما يقوم شعاره الأصلي، حول تعزيز "أنموذج الحوكمة والتنمية". إلا أن هذه الدول، هي في منزلة أخف، أو متطابقة مع النمو الاقتصادي، الذي تعرفه التنمية المتطورة، لدى الدول المتقدمة نفسها. كما يشكل بريكس بهذا التحالف الموازي، والذي يضم هذه الدول، أملًا في تحقيق "نظام عالمي ثنائي القطبية"، على أن يقف من خلال ما دعت إليه أول قمة له في يونيو عام ٢٠٠٩ م، ضمن مجموعة الأعضاء المؤسسين، ومنهم البرازيل، بقيادة: لولا داسيلفا، وروسيا، بزعامة: فلاديمير بوتين، والهند، تحت رئاسة: ما نموهان سينغ، والصين، تحت إشراف: هوجين تاو. وهي تمثل – بالفعل – ثاني الاقتصادات العالمية، ذات التأثير على المسرح العالمي، بعيدًا عن الهيمنة القطبية الغربية.

جاء اتفاق الدول الأربع – قبل انضمام دولة جنوب إفريقيا – على مواصلة التنسيق في عديد من القضايا الاقتصادية العالمية المهمة والآنية، ذات الاهتمام المشترك، نظرًا لما تحمله من صلة في التوافقات الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والجيوسياسية، والجيواستراتيجية، مع بعضها، باعتبار أنها تنطلق من منطلق التعاون الجماعي المثمر، لتشمل كلًّا من المجال المالي، وحل المشكلة الغذائية، بعدما انضمت أول دولة إفريقية إلى المجموعة عام ٢٠١٠ م، ليتغير اسمها من «بريك» سابقًا، إلى «بريكس» حاليًّا، نسبة لحرف السين بالإنجليزية، لاسم دولة جنوب إفريقيا (South Africa).

أولا: سياق نشأة مجموعة بريكس

تولدت فكرة بريكس، عقب تنبؤ الاقتصادي: غولدمان ساش جيم أونايل Goldman Sachs Jim O'neill، بأن اقتصادات هذه الدول المعنية، ستعرف – لا محالة – نموًّا سريعًا. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار أن أهداف هذه المجموعة مستوحاة من قيم قمّة باندونغ (Bandung)، من أجل سدِّ الطريق أمام النظام

العالمي، الذي تهيمن عليه القطبية الأحادية، في ظل تراجع اختفاء الاتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة، كقوة اقتصادية مهيمنة في العالم.

وتزامن اقتراح الصين – من خلال اجتماع وزراء المجموعة، في شهر مايو عام ٢٠٢٠ م – بالرغبة بالتوسع، على اعتبار أن هناك بعض الدول الطامحة في دخول هذا النادي. وما زال العرض مفتوحًا للبعض منها، بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، بينما تحاول الصين، جذب أكبر عدد ممكن من الدول الناشئة إليها، ضمن حزمة من المشروعات والمبادرات الرئيسة مثل: ''مبادرة الحزام والطريق''، في إطار الدفع بعجلة التنمية، بعيدًا عن القروض الغربية، ضمن رؤية بكين.

يأتي ذلك من خلال عقد قمة بريكس، في مدينة شيامين الصينية عام ٢٠١٧ م، والتي من خلالها، عُرِضت خطة توسعية «BRICS plus» لضم دول جديدة، إضافة إلى المجموعة الأُصلية، أو إضافة دول كضيوف بشكل دائم، أو مشاركين بالحوار، قصد توسيع القاعدة الاقتصادية، للدول التي تنضوي تحت راية بريكس. ومن بين الدول التي رحبت بهذا المقترح، وأعلنت رغبتها بالانضمام: الأرجنتين، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا، وإيران، وغيرها من الدول. وفي حال انضمام تركيا إلى بريكس، فسيكون لانضمامها صدى على مستقبل موازين القوى، بما فيه حلف الناتو، بين القوتين الآسيويتين: روسيا والصين، من جهة أنّ تركيا عضو في مجموعة بديلة عن بريكس، والتي تدعى «ميتكا» kMitka، التي تأسست عام ٢٠١٣ م، وتضم كلًّا من المكسيك، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وأستراليا، والتي جاء تموقعها هذا، لإعلان التوازن بين مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، لمصلحة اقتصاداتها بالدرجة الأولى، من جهة أخرى.

تمخضت فكرة بريكس هذه كمشروع أممي، خاصة مع بروز الأزمة المالية، التي ضربت الاقتصادات العالمية عام ٢٠٠٦ م، بحكم ارتباط الاقتصاد العالمي بالدولار، وهو ما راود أصحابها، بنية الخروج من هذه التبعية الاقتصادية والمالية، بعيدًا عن عملة الدولار، كحل شاف للمجموعة ومستقبلها. تسجل هذه الأخيرة، أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، بنسبة كبيرة فيه، نظرًا لاحتواء حقولها على الموارد الطبيعية، وتوافرها على الصناعات الخفيفة وغيرها. لقد تضاعف طلب الانضمام إلى بريكس، عقب الحرب الروسية الأوكرانية، كاقتراح صيني له من الدلالة؛ حيث يُجمع الملاحظون الدوليون، على رغبة دول المجموعة الناشئة، بإصدار عملة جديدة منافسة للدولار.

ثانيًا: طموح الجزائر للانضمام إلى بريكس

تزامن الطلب الجزائري مع تصريح مستشار الدولة، ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، بترحيب بلاده بانضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، وذلك عقب الترحيب الروسي بطلب الانضمام. وتأكد هذا من قبل

السفيرة الصينية المعتمدة في الجزائر، عقب لقاء وزير الخارجية الجزائري رمطان العمامرة، بنظيره الصيني، وتصريحاته بهذا الخصوص، على أن الجانب الصيني «يدعم الجزائر في لعب دور الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية، وإنجاح القمة العربية المرتقبة في الجزائر، ويرحب الجانب الصيني بانضمام الجزائر إلى بريكس»[١].

بالموازاة مع ذلك، فقد شاركت الجزائر- بالفعل - منذ الدفعة الأولى، ضمن «مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية»، قصد تنفيذ مبادرة التنمية العالمية. كما يستعد الجانب الصيني للعمل مع الجانب الجزائري، على لعب دور في بناء السلام والتنمية العالمية. وأكد وانغ من جهته، أن الجانبين، وافقا على تعزيز التضامن، وحماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودفع العدل والإنصاف الدوليين، بشكل مشترك[٢].

وعلاوة عليه، فقد جاء تصريح رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون، في نهاية يونيو عام ٢٠٢٢م، ولأول مرة، معبرًا عن رغبة الجزائر بالانضمام إلى مجموعة بريكس الاقتصادية، والتي تضم مجموعة من الدول ذات الشأن الكبير، بل والأسرع نموًّا في العالم في الوقت الراهن. وهو ما أُلتفِت إليه في اللقاءات الدورية مع رئيس الجمهورية، رفقة وسائل الإعلام، على أن من بين الحظوظ الكبيرة للجزائر، الانضمام إلى مجموعة بريكس الاقتصادية.

إن دخول الجزائر إلى مجموعة بريكس، من خلال استيفاء كامل الشروط الأساسية، في ظل بقاء الباب مفتوحًا على مصراعيه، لقبول أعضاء جدد، تمثل خيارًا إستراتيجيًّا، وهو ما يقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل الجزائر مؤهلة لدخول مجموعة بريكس؟ والجواب، هو أنه يمكن للجزائر أن تكون عضوًا في هذه المجموعة، في حال توافر الإرادة السياسية، والتنمية الاقتصادية، لدخول نادي الأقوياء. بل هي فرصة لتطوير آلياتها الاقتصادية والسياسية من جهة، فضلًا عن ابتعاد الجزائر عن تجاذبات القطبين، كونها عضوًا في حركة عدم الانحياز، من جهة أخرى.

إلا أنَّ ذلك أثار بعض التساؤلات، لدى الملاحظين والمراقبين، حول الإمكانات التي تمتلكها الجزائر، والتي تسمح لها بالانضمام إلى هؤلاء الأقوياء اقتصاديًّا في العالم. وهو تساؤل مثير للجدل، ومهم في الوقت نفسه؛ كونه يطرح المعادلة الاقتصادية الجزائرية، ويضعها على المحك، في تجاوز نقاط الضعف فيها، بدخولها مجال المنافسة العالمية، عبر توفير كامل الشروط والآليات، من خلال ما تبني لديها القوة الداخلية، من بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وثرية، بعيدًا عن التبعية الاقتصادية، وسيطرة اقتصاد الريع. ويتم ذلك من خلال التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية، بما يسمح لنا بالحديث عن إمكانية هذا الانضمام إلى مجموعة بريكس من عدمه، عبر الأرضية الاقتصادية ذاتها، والتي تقوم على الناتج الداخلي الخام الإجمالي، والناتج

الداخلي الخام للفرد الواحد، ونسبة الفلاحة، والصناعة، والخدمات، والناتج الداخلي الخام الإجمالي، ومؤشر النمو الاقتصادي، ووضعية الميزان التجاري، أو فوائض الصادرات، وإنتاج الحديد والصلب، ونسبة الديون الخارجية، ونسبة الدين العام (أو الداخلي)، إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي، واحتياطي الصرف، والتنويع الاقتصادي، والأمل في الحياة عند الولادة، ومؤشر التنمية البشرية[٣].

من جهتها تؤكد روسيا – بصفتها حليفًا إستراتيجيًّا للجزائر، وأول شريك في اقتناء الأسلحة الروسية، التي تقدر قيمتها بثلاثة مليارات دولار العام الفارط – أنها لم تعترض على دخول الجزائر، بل بالعكس؛ فقد شجعت هذه الرغبة، وطالبت بدخولها، لضمان الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، في ظل تكتلات الشمال، مقابل طموحات بريكس. وبانتظار زيارة مرتقبة للرئيس عبد المجيد تبون إلى موسكو، بعدما أكد الخبر السفير الروسي فاليريان شوفايف Valerain Shuvaev في الجزائر، نهاية سنة ٢٠٢٢م[٤]، بأن العمل في ذات السياق، ما زال قائمًا بين روسيا والجزائر، في ضوء تعزيز علاقة الشراكة في قطاعات عدة، أبرزها: الطاقة، والمعادن، والصناعة، والبحث العلمي[٥].

ثالثًا: علاقة الجزائر ببريكس

ليس هناك شروط واضحة المعالم، بخصوص الانضمام إلى بريكس، بشكل محدد وقاطع، بحيث تفرض على كل دولة، تنوي دخول نادي بريكس، وهو ما أكده الخبير الاقتصادي، والرئيس التنفيذي لمركز الذكاء الاقتصادي: فؤاد علواني، من أن الموضوع مرتبط بالعلاقات الدولية، فضلًا عن الحسابات الإستراتيجية والتحالفات، بالنظر إلى ما يشهده العالم من تحولات جيوسياسية؛ حيث تسعى هذه المجموعة لخلق توازنات في العالم، عبر تعزيز التعاون الاقتصادي[٦].

ولكن، كيف تنظر دول بريكس إلى الجزائر؟ وهل لهذه الأخيرة من الإمكانات والمؤهلات، ما يسمح لها بدخول نادي الكبار، ضمن الاقتصادات العالمية، بحكم هشاشة اقتصادها، مقارنة بالدول الخمس؟ لا شك أنه من المهم، أن تحتل الجزائر– في خضم ما يكتنف العالم من تحولات، ورهانات، وتهديدات جيواستراتيجية – المكانة المرتبطة بحجمها وموقعها، وأن تتطلع كغيرها من الدول، إلى التجاوب مع هذا المعطى الإقليمي المهم؛ نظرًا لارتباطه بالتكتلات الإقليمية، ذات الشأن الاقتصادي. ومن جهته، يُضيف الخبير الاقتصادي فؤاد علواني، قوله: إن «الجزائر، بالرغم مما تعانيه من ضعف في الاندماج الاقتصادي في العالم؛ إلا أنه من مصلحة دول بريكس، أن تكون معها، لأنها بمثابة بوابة إستراتيجية لإفريقيا»[٧].

ومما يذكر في هذا السياق، أن الجزائر قد خاضت تجارب فاشلة باسم الشراكة، مع الاتحاد الأوروبي عامة، وفرنسا خاصة، ومن خلال إعادة النظر في مصير اتفاق الشراكة هذا، بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،

الذي يدر الأرباح الطائلة عليها - أي فرنسا - بينما الجزائر تشكل سوقًا للاتحاد الأوربي، لتصريف المواد الصناعية للاستهلاك الأوروبي، على أساس مبدأ رابح / خاسر. وكان هذا رهانًا فاشلًا على مدار ١٧ سنة، منذ عام ٢٠٠٥م. ويأتي عرض بريكس من هذا المنظور، وذلك كحل لهذه المعضلة الاقتصادية؛ حيث معادلة «الكل رابح»، ضمن إطار جديد للشراكة، كبديل للقروض الغربية، فيما اقترحته بريكس، دون قطع العلاقات، كما هو الحال مع إسبانيا. واتخاذ إيطاليا حليفًا إستراتيجيًّا بخصوص ملف الطاقة، وهذا من جهة، كما تنظر بريكس إلى الجزائر، على أنها دولة متحررة من الديون الخارجية، بل ذات احتياط نقدي لا بأس به من العملة الصعبة؛ إذ يفوق احتياطيها مبلغ ٤٤ مليار دولار، وهي ثالث دولة في الترتيب العالمي، من حيث احتياطي الذهب، الذي يبلغ ١٧٣ طنًّا، وهذا من جهة أخرى[٨].

وفي المقابل، يطرح سؤال بخصوص المخاطر، التي تواجه اقتصادات الدول الكبرى عامة، والدول الناشئة خاصة، ويمكن اعتبار أن مجموعة بريكس، تعد أحد قياساته الأولية، على اعتبار أنها جاءت لتبين وجود خطر ما، لكن يمكن تجاوزه. خطر مرتبط بوجود بعض الدول خارج الأطر والمرجعيات المعهودة، لضمان الأمن الغذائي، والاستقرار الطاقوي. مما يدفع بخيارات الدول الناشئة أو الطموحة، نحو الانضمام إلى هذا التوجه الجديد، الذي يعد بمثابة توازن عالمي، ذي أهمية إستراتيجية كبيرة، لدخول الأسواق الحرة، والتبادلات الاقتصادية والتجارية في التأثير أكثر، في دورات الاقتصادي العالمي.

مع ذلك يرى معظم الخبراء، أنه من السابق لأوانه القول: إنه في السنوات القادمة، سيتمكن ممثلو هذه الرابطة، من تحقيق توازن القوى في العلاقات النقدية والائتمانية، مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والتغلب على هيمنتهم طويلة الأجل في التمويل العالمي، خصوصًا أن كل ذلك مرهون بتحويل الوحدات النقدية لدول بريكس، إلى أصول احتياطية مؤثرة، يمكنها الضغط على الدولار الأمريكي واليورو، في خدمة العلاقات الاقتصادية العالمية، وإنشاء مراكز دولية كبيرة فيها، يمكنها التنافس على قدم المساواة، مع لندن، أو نيويورك[٩].

وبالفعل، فهناك مفارقة بين التوجهات السياسية لمجموعة بريكس من جهة، والدول الصناعية الكبرى من جهة أخرى، في خضم التفاعل الاقتصادي العالمي، الذي يشكو الحوكمة، وغياب التنمية العالميتين، لضمان الأمن الغذائي لجميع المجتمعات، بإسهام الدول كافة، الأمر الذي بات يهدد – إذن - الاقتصادات العالمية، تحت مسمى اكتساح الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة الأسواق الليبرالية، وهو ما جعل من بروز الاتحادات الإقليمية، خوفًا من اكتساح العولمة. علمًا بأن تكتل الدول الخمس، باسم بريكس، لا يساوي الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة، لكنه يضاهي أوروبا الغربية في الحجم التجاري، والناتج المحلي[١٠].

ومن جهته يرى الخبير الاقتصادي ممدوح سلامة، أن انضمام الجزائر إلى بريكس، له ثلاث فوائد، هي على النحو الآتي:

١- تمكن الجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية، ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوًا في مجموعة، تضم الصين، وروسيا، وتشكل ٤١٪ من سكان العالم، و٢٤٪ من الاقتصاد العالمي، و١٦٪ من التجارة العالمية. ثم إن الصين تمثّل أكبر مستورد للطاقة في العالم، وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءًا من استثماراتها، لصناعة النفط والغاز الجزائريين.

٢- بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها، بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو، وأن تتحول إلى البترو – يوان الصيني في المستقبل، وهو ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة، في حال اتخذت الجزائر نهجًا سياسيًّا لا يرضي واشنطن.

٣- أن تستفيد الجزائر من تجربة روسيا، في كيفية التحول من مستورد رئيس للقمح والمواد الغذائية، أيام الاتحاد السوفيتي، إلى أكبر مُصدِّر لهما في العالم، تحت زعامة الرئيس بوتين. ومع ازدياد الأزمة الغذائية في العالم، فإن الجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي، وتصدير الفائض إلى الخارج[١١].

خاتمة

يمثل قبول انضمامها إلى مجموعة بريكس، فرصة سانحة للجزائر؛ نظرًا لضعف أداء الحكومة – على المدى القريب والمتوسط – في بلوغ مستوى الدول الأعضاء، إن لم تفتح لها الرغبة في تطوير وتنويع اقتصادها، على مدار أجيال؛ مما يجعلها تستجمع قواها من الداخل، من أجل الاستثمار الحسن خارج الريع، بالتركيز على التنمية البشرية كخطوة أولية، لبلوغ روح المنافسة مع هؤلاء الكبار، تحت راية بريكس.

ومن المهم جدًّا، أن تحتك الجزائر مع الاقتصادات العالمية، لتنويع صادراتها خارج الريع، على المدى المتوسط، بإنشاء قاعدة صناعية، لتطوير مؤهلاتها في مجال الزراعة، من خلال فرص العمل لدى الشباب العاطل عن الشغل. كما لا يمكن التغافل عن هذا المعطى الجيو اقتصادي في العالم؛ حيث تشترك فيه الدول الناشئة، من خلال ما يتوافر لديها من قواعد اقتصادية مهمة، وما تنوي الوصول إليه ضمن هذه التكتلات العالمية، مما يعطيها القوة السياسية، والحضور الاقتصادي، لمواجهة التحديات، والحد من التهديدات. كما يشكل هذا المنحى – في الأغلب الأعم – قدرة على تخطي الصعاب، وتجاوز الثغرات، سواء أكانت تقنية أم فنية، حيال المشكلات المطروحة، في التخلص من العوائق الاقتصادية، والمظاهر البيروقراطية، للنهوض كأساس، لضمان الإقلاعة الاقتصادية (Economic Take off)، بدخول المنافسة العالمية.

الهوامش والإحالات

(١) «بعد موسكو.. بكين ترحب بانضمام الجزائر إلى مجموعة «بريكس»،» شهاب برس، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.shihabpresse.dz/?p=144308.

(٢) «بعد روسيا.. الصين ترحب بانضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس،» الشروق أونلاين، (٢٥، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.echoroukonline.com/إلى-الجزائر-بانضمام-ترحب-الصين-روسيا-بعد.
(*) يمثل إجمالي الناتج المحلي لدول بريكس نحو ٢٤,٢ تريليون دولار، أي ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج العالمي في وقت تترأس الصين دول بريكس بأكبر ناتج محلي ب١٧,٧ تريليون دولار، ثم تليها الهند ب٣,١ تريليون دولار، ثم روسيا ب١,٧ تريليون دولار، والبرازيل ب١,٦ تريليون دولار، وأخيرًا جنوب إفريقيا ب٤١٩ مليار دولار.
يُنظر: «بعد روسيا.. الصين ترحب بانضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس،» الشروق أونلاين.

(٣) عمار تو، «البريكس... مُسميّات أم أداة للحسم الاقتصادي (٢/١) ؟،» الشروق، (٢٤، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.echoroukonline.com/الاقتص-للحسم-أداة-أم-مُسميّات-البريكس.

(٤) «روسيا: موسكو لا تعارض انضمام الجزائر إلى مجموعة «بريكس»،» الميادين، (٨، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.almayadeen.net/news/politics/بريكس-مجموعة-إلى-الجزائر-انضمام-تعارض-لا-موسكو-روسيا:.

(5) "La Russie n'est pas Opposée à l'adhésion de l'Algérie au Groupe BRICS," Algerie ECO, Septembre 8, 2022, https://www.algerie-eco.com/2022/09/08/la-russie-nest-pas-opposee-a-ladhesion-de-lalgerie-au-groupe-brics/.

(٦) محمد علال، «الجزائر و«حلم البريكس».. أبرز التحديات ونقاط القوة،» سكاي نيوز عربية، (٢، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://www.skynewsarabia.com/business/1543710-القوة-ونقاط-التحديات-أبرز-البريكس-وحلم-الجزائر.

(٧) علال، «الجزائر و«حلم البريكس».. أبرز التحديات ونقاط القوة».

(٨) علال، «الجزائر و«حلم البريكس».. أبرز التحديات ونقاط القوة».

(٩) «الجزائر مهتمة بالانضمام إليه.. تكتل «بريكس» وكيف يقوض هيمنة الدولار؟،» TRT عربي، (٢، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://www.trtarabi.com/explainers/-9186263الدولار-وهيمنة-يقوض-وكيف-بريكس-تكتل-ما-إليه-بالانضمام-مهتمة-الجزائر.

(١٠) «الجزائر تراهن على «اللعب مع الكبار» بطلب انضمامها إلى «بريكس»،» الشرق الأوسط، (٢٦، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://aawsat.com/home/article/3896346/بريكس-إلى-انضمامها-بطلب-الكبار-مع-اللعب-على-تراهن-الجزائر-«.

(١١) أمين زرواطي، «ما هي مجموعة «بريكس» ولِم تُريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟،» فرانس ٢٤، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.france24.com/ar/الأخبار-المغاربية/٢٠٢٢٠٩٣٠-ما-هي-مجموعة-بريكس-ولما-تريد-الجزائر-الانضمام-لها-وما-التداعيات-على-علاقتها-مع-الغرب.

توغل حركة شباب المجاهدين الصومالية في إثيوبيا: الدوافع والمخاطر المحتملة

د. حمدي بشير، باحث في قضايا الأمن والإرهاب، القاهرة.

تسعى حركة الشباب الصومالية، منذ نشأتها في عام ٢٠٠٦م، إلى إقامة خلافة إسلامية – على طريقتها – في منطقة القرن الإفريقي؛ ولذلك تعمل على توسيع عملياتها الإرهابية في الصومال، وكينيا، وإثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، وتستهدف دولًا أخرى، مثل: السودان. وقد نجحت – حتى الآن – في استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي، والسيطرة على أجزاء من الصومال. وتعمل حاليًّا على توسيع وجودها وانتشارها في كينيا وإثيوبيا؛ حيث لعبت الدولتان دورًا رئيسًا في عمليات تمدد الحركة في الصومال.

لذلك، جاء توغل حركة الشباب عبر الحدود الصومالية-الإثيوبية، في ٢١ يوليو الماضي، ليعبّر عن تصعيد كبير في عمليات الحركة، التي ظلّت محدودة بمحاولات مكررة، لتفجير انتحاريين في الداخل الإثيوبي، ولكن الحركة كشفت، في هذه المرة – الأولى – عن ثقة أكبر في قدراتها على اختراق الحدود الإثيوبية، والاشتباك مع قوات الأمن والجيش، وهو ما يشكّل تهديدًا لأمن منطقة القرن الإفريقي.

وعلى ضوء ذلك، يتناول هذا المقال بالتحليل، تطور اهتمام حركة الشباب، وحدود وجودها في إثيوبيا، وتصاعد عملياتها في البلاد، ودوافع تصعيد الحركة عملياتها الإرهابية خلال الفترة الأخيرة، والمخاطر المحتملة لتمدد الحركة في الداخل الإثيوبي.

أولا: تطور اهتمام حركة الشباب وحدود وجودها في إثيوبيا

يعود اهتمام التنظيمات الإرهابية النشطة في منطقة القرن الإفريقي، إلى أوائل منتصف التسعينيات من القرن الماضي، عندما قامت إحدى الجماعات التي سبقت حركة الشباب، وهي جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالي، التي درّبتها ودعمتها القاعدة، بتوغلات مكررة داخل إثيوبيا، مما أسفر عن أول تدخل عسكري إثيوبي، ضد التنظيمات الإرهابية في الصومال، وذلك في عام ١٩٩٦م[١].

وعقب ظهورها في عام ٢٠٠٦م، اتجهت حركة شباب المجاهدين الصومالية، إلى وضع إثيوبيا وكينيا، على رأس الدول المستهدفة في منطقة القرن الإفريقي، بعد الصومال، وذلك منذ أن تدخلت إثيوبيا،

بدعم من الولايات المتحدة، في الصومال، في ديسمبر عام ٢٠٠٦م. وبعد تأسيس جيش «أيمن» في كينيا، بدأ زعيم حركة الشباب السابق، أحمد عبدي، المدعو «غودان»، بتدريب وحدة عسكرية إثيوبية خاصة، تسمى: الجبهة الإثيوبية، وذلك لتنفيذ هجمات إرهابية في إثيوبيا،[٢] ولتكون الجبهة هي الجناح الإثيوبي لجيش العسرة، الجناح العسكري للحركة، وأوكل غودان قيادة هذه الجبهة لقيادي في الحركة يُدعى: علي «ديار»، وكان ينتمي لإقليم أوجادين/ عشيرة رير هارون، وخدم سابقًا مع الاتحاد الإسلامي، والجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ م، عُيِّن ديار، داخل الهيكل التنظيمي للحركة، نائبًا لقائد منطقة جوبا الوسطى والسفلى، تحت قيادة بشير محمد محمود «القرقاب». ومع ذلك، ظل ديار يركز على تصدير «فكر الحركة عن الجهاد» إلى إثيوبيا. وفي أواخر عام ٢٠١٣م، تم تكليفه من قبل غودان، وقائد الجناح العسكري، أبوكر آدان، لتأسيس وحدة إثيوبية تابعة لتنظيم حركة الشباب[٣].

وفي عام ٢٠١٤م، ضمّت العناصر المدربة في الجبهة الإثيوبية ما يقرب من (٥٠٠) عنصر إرهابي، تحت قيادة ديار، وكان معظمهم من الصوماليين الإثيوبيين. وبحسب بعض التقارير، فقد كان من بينهم عناصر تنتمي لجماعة أورومو، وأعداد أقل من الجماعات العرقية الإثيوبية الأخرى. وفي أوائل عام ٢٠١٥م، أشارت تقارير عدة إلى أن العناصر المدربة بقيادة ديار، كانت منتشرة في المناطق الحدودية، في مناطق جوبا السفلى، وباي، وباكول، وهيران، للتدريب على المهارات العسكرية الأساسية، والمتفجرات، وجمع المعلومات الاستخبارية. ولكنها لم تتمكن من شن أية عملية إرهابية كبيرة داخل إثيوبيا. وفي أواخر العام نفسه، أعادت الحركة ديار، بسبب عدم قدرته على تشكيل جناح عسكري للحركة في إثيوبيا. بيد أن المعلومات عن إسناد المهمة لقيادي آخر في الحركة، لا تزال غير متاحة، بينما لا يزال اهتمام الحركة بتشكيل جناح عسكري لها في إثيوبيا قائمًا[٤].

ويستخلص من ذلك، أن الوجود التنظيمي لحركة الشباب الصومالية في الداخل الإثيوبي، لا يزال محدودًا في شكل خلايا، غالبًا ما يتم تجنيدها من جانب المتعاطفين مع الحركة، ومع خطابها الديني، وقد تقوم المجموعات والعناصر التي نجحت في اختراق حدود الدولة الإثيوبية، بتشكيل خلايا جديدة. ويتفق جل المراقبين لنشاط الحركة في الداخل الإثيوبي، على أن الحركة تعمل في البلاد – حتى الآن – من خلال جهاز استخباراتها (أمنيات)، الذي يقوم بتوجيه هذه الخلايا، وإصدار الأوامر لها بتنفيذ العمليات، وتجنيد الصوماليين في صفوف الحركة.

ثانيا: عمليات حركة الشباب داخل إثيوبيا

يلاحظ من خلال ما كشفت عنه تقارير أجهزة الأمن الإثيوبية، والصومالية، ومراكز الرصد الدولية، أن نشاط حركة الشباب في إثيوبيا، منذ عام ٢٠٠٦م، يتركز في العمليات الآتية:

١) **تجنيد الإثيوبيين والصوماليين:** فقد أكدت الأجهزة الأمنية الصومالية، وجود أدلة على أن حركة الشباب، «قامت بتجنيد، وتدريب، وتسليح بعض الإثيوبيين؛ حيث تعمل الخلايا التابعة للحركة، على استقطاب الجماعات السلفية، والمتعاطفة مع فكر الحركة ودعايتها، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتشير تقارير عدة، إلى جهود حركة الشباب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لتجنيد المتعاطفين داخل إثيوبيا؛ حيث أنتجت حركة الشباب أول فيديو دعائي بلغة الأورومو في عام ٢٠١٧م، فيما ينشر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مقاطع فيديو باللغتين الأمهرية والسواحيلية. وتشير هذه الجهود الإعلامية، إلى أن الجماعتين، تعتقدان أن إثيوبيا مهيأة للتمدد الإرهابي[٥]، وهذا ما يؤكد تطوير حركة الشباب شبكتها داخل إثيوبيا، للاستعداد لهجوم يوليو الماضي. وقد قامت الشرطة الإثيوبية – بالفعل – بالقبض على مهربي أسلحة من حركة الشباب في إلكيري، ومديري باري في مايو الماضي[٦]. وفي الوقت نفسه، تعمل الحركة على توظيف هجماتها في دعايتها الإرهابية، وتجنيد عناصر جديدة في الحركة، وتبرير حربها المستمرة ضد إثيوبيا وكينيا، في الأراضي ذات الأغلبية الصومالية.

٢) **جمع المعلومات:** تعمل الحركة من خلال جهاز أمنيات، وعبر عناصرها وشبكتها في الداخل الإثيوبي، على جمع المعلومات عن تحركات السياسيين، وأجهزة الأمن، والمناطق والأهداف العسكرية، التي تعمل خطة الحركة على استهدافها، ومن ثم تحديد التوقيت المناسب لتنفيذ عملياتها في الداخل الإثيوبي.

٣) **تنفيذ عمليات انتحارية:** فبعد إخفاق حركة الشباب في تشكيل الجناح الإثيوبي لجيش العسرة، مثل جيش أيمن في كينيا، اتجهت إلى تنفيذ عمليات إرهابية من خلال جهاز الاستخبارات (أمنيات) التابع لها، وشمل ذلك محاولة تفجير فاشلة في ملعب لكرة القدم في أديس أبابا في عام ٢٠١٣م، ومحاولة تفجير انتحاري لمركز تجاري كبير في أديس أبابا عام ٢٠١٤م.[٧] كما أعلنت الأجهزة الأمنية الإثيوبية في سبتمبر عام ٢٠١٣م، عن اعتقال عناصر تابعة للحركة، كانت تسعى لاستهداف الفنادق، والاحتفالات الدينية، وأماكن التجمعات، والأماكن العامة»، في العاصمة أديس أبابا، وأوروميا، والمناطق الحدودية بين إثيوبيا والصومال[٨].

٤) **التوغل عبر الحدود الصومالية –الإثيوبية:** فقد ظل تركيز الحركة على إثيوبيا، أقل بكثير من تركيزها على كينيا، وتمكنت إثيوبيا من تفادي هجماتها الواسعة النطاق، بيد أن الحركة عادت بعد فترة من الهدوء النسبي، وتراجع عملياتها الإرهابية، لتركز على استهداف العمق الإثيوبي؛ حيث نفذت،

بداية من ٢١ يوليو الماضي، هجمات متتالية ومكرورة على مدى أيام داخل إثيوبيا. وأظهرت الحركة بهجماتها عبر الحدود، قدرتها على اختراق العمق الإثيوبي، كما ظهر ضعف الوجود الأمني والتنسيق عبر الحدود الإثيوبية – الصومالية؛ حيث بدأت هجومها الأول على إثيوبيا من جنوب غرب الصومال، وهاجمت أربع مدن تقع على حدود المنطقة الصومالية الإثيوبية، والمعروفة أيضًا باسم: أوجادين، والتي تضم غالبية من السكان الصوماليين. وادعت الحركة أنها اجتاحت اثنتين من البلدات: أتو، وييد. وقد هدف هذا الهجوم الأول إلى التغطية على تسلل نحو (٥٠٠) خمسمائة عنصر من عناصر الحركة، إلى داخل إثيوبيا[٩].

وعلى أية حال، تشير الهجمات الأخيرة للحركة، داخل إثيوبيا، إلى تطور كبير ونوعي؛ حيث اعتمدت الحركة في السابق على تنفيذ عمليات انتحارية، وذلك من خلال الخلايا التابعة لها في داخل إثيوبيا، ولكن هذه المرة، انتقلت الحركة إلى تنفيذ هجماتها عبر الحدود الصومالية – الإثيوبية، والانخراط في مواجهات مباشرة مع قوات الأمن والجيش الإثيوبي، وهو ما يشير إلى تطور في إستراتيجية الحركة، وثقة في قدراتها على اختراق العمق الإثيوبي. ويشير – أيضا – إلى اهتمام متنام لدى الحركة، للسيطرة على بعض المناطق، أو حتى مهاجمة مواقع كبيرة للجيش الإثيوبي.

ثالثا: دوافع حركة الشباب لتصعيد هجماتها ضد إثيوبيا

يرى العديد من المراقبين والمتابعين لنشاط الحركة على الساحة الإثيوبية، أن الحركة نادرًا ما استهدفت المناطق الإثيوبية، القريبة من الحدود مع الصومال، خاصة وأن قوات منطقة ليو، وبدعم من القوات الإثيوبية، أقامت قواعد في البلدات الحدودية الصومالية، التي خلقت منطقة عازلة، على طول معظم الحدود الإثيوبية، مع جنوب غرب الصومال. ولم تهاجم حركة الشباب القوات الإثيوبية بالقرب من الحدود، منذ هجومها في منطقة باكول عام ٢٠١٦م، وليو عام ٢٠١٤م، وهو ما يثير تساؤلات حول دوافع التصعيد من جانب الحركة في هذا التوقيت، والذي يمكن الإجابة عنه من خلال القراءة في تطورات المشهدين: الإثيوبي والصومالي، وذلك على النحو الآتي:

١) **الدعاية الإعلامية وإبراز قدرة الحركة على التوسع:** يشير هجوم الشباب في يوليو الماضي، إلى أن الحركة ما تزال من أكثر فروع القاعدة نشاطًا وحراكًا؛ حيث تحتفظ بسيطرة كبيرة على جزء كبير من جنوب ووسط الصومال، ولا تزال تملك القدرة على شن ضربات متزامنة في كل من الصومال، وكينيا، وإثيوبيا[١٠]. وتوظف هذه الهجمات إعلاميًّا عبر وسائلها الإعلامية؛ لتبعث برسائل، مفادها: قدرتها على تحقيق انتصارات على أعدائها، ومن ثم إبراز توغلها في إثيوبيا، على

أنه نصر على هذه القوات، حتى لو تكبدت خسائر كبيرة في صفوفها. وقد نشرت – بالفعل – صورا لهجماتها على أتو، ويبد في ٢١ يوليو الماضي، مشيرة إلى «انتصاراتها» على طول الحدود بين إثيوبيا والصومال[١١]. وقد جاءت هذه التطورات مع إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الصومال في مايو الماضي، ومع وصول الرئيس الصومالي الجديد: شيخ محمود إلى السلطة في الصومال. ويرى بعض المراقبين، أن الحركة أرادت بهذه الهجمات، إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة، والرئيس الصومالي الجديد، بأنها لا تزال قادرة على التمدد، وتوسيع عملياتها في المنطقة.

٢) **الضغط على القوات الإثيوبية لسحب قواتها من الصومال:** لا سيما أن الحركة سبق لها أن استهدفت القوات الإثيوبية، في جنوب غرب الصومال، في مايو الماضي، وذلك لإبعاد القوات الإثيوبية عن مناطق انطلاق الحركة، واستهدفت الحركة القوات الإثيوبية بعبوات ناسفة مرتجلة على جانب الطريق، أو كمائن، بما لا يقل عن ثماني هجمات على الحدود والمواقع العسكرية الإثيوبية[١٢]. وتسعى الحركة إلى الضغط على القوات الدولية قبل الانسحاب المستقبلي لقوات «أتميس» في عام ٢٠٢٤م، حيث تستفيد الحركة من تعميق الفجوة الأمنية في الصومال، وضعف قوات الأمن الصومالية على مواجهتها بمفردها[١٣].

٣) **تأسيس وجود نشط للحركة في إثيوبيا:** فقد اعتبر العديد من المراقبين، أن هجوم يوليو الماضي، يبدو بداية لمبادرة إستراتيجية كبرى، لتأسيس وجود نشط للحركة في إثيوبيا، وربما في جنوب شرق جبال بيل؛ فعلى الرغم من تعرض الجماعة لبعض الهزائم، إلا أنها حقّقت بعض الأهداف المهمة، لا سيما أن الحركة أثبتت لأول مرة، أنها قادرة على القيام بعمليات عسكرية كبيرة داخل إثيوبيا، وخاصة بعد أن تمكنت من اختراق ما يصل إلى ١٠٠ كيلومتر داخل البلاد[١٤]. وتهدف غارات الحركة للوصول إلى إلكيري، وهو موقع في منطقة بيل، وإنشاء قاعدة وفرع إثيوبي للحركة. وقد روجت حركة الشباب في عام ٢٠٢٠ م، إلى أن المسلمين في إثيوبيا يتعرضون للقمع، وهو ما يبرر تدخلها وعملياتها داخل إثيوبيا[١٥].

٤) **تعزيز عمليات الحركة وسيطرتها داخل الصومال:** حيث يؤدي نشاط الحركة على طول الحدود، إلى تعطيل الدعم اللوجيستي، وتعطيل خطوط الاتصال الإثيوبية بقواعدها، في مناطق أبعد في جنوب غرب الصومال، وقد حاولت حركة الشباب في السابق تعطيل العمليات العسكرية الإثيوبية بهجمات على قواتها، حيث تسمح الهجمات على المناطق القريبة من الحدود، بزيادة قدرة الحركة على التمدد والتنقل في عمق جنوب غرب الصومال.

٥) **استغلال الاضطرابات الأمنية في إثيوبيا:** تستغل الحركة استمرار الاضطرابات الداخلية في إثيوبيا، وتركيز قوات الجيش في الشمال على مواجهة قوات جبهة التيغراي لتوقيت مناسب، لشن

هجمات مكثفة، والتوغل في الداخل الإثيوبي، خاصة وأن الصراع في شمال إثيوبيا، بين قوات الحكومة الفيدرالية ومتمردي التيغراي، قد أدى إلى إنهاك القوات الفيدرالية، وساهم في عدم الاستقرار المستمر في البلاد[١٦]. كما أن إثيوبيا تواجه أزمة أمنية محتملة على حدودها مع السودان، وتسعى الحركة إلى استغلال هذه الأزمات الأمنية المتزامنة، بهدف إضعاف قدرة الدولة الإثيوبية على إرسال تعزيزات إلى الصومال، ضد الحركة.

٦) **إثارة التوترات الإثيوبية – الصومالية:** يرى بعض المراقبين، أن توغل الحركة داخل إثيوبيا، من شأنه إثارة ردٍّ عسكري من جانب إثيوبيا في الصومال، وهو ما قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الإثيوبية الصومالية، وتعطيل التعاون الأمني، خاصة أنه منذ وصول الرئيس الصومالي، شيخ محمود، إلى السلطة في مايو الماضي، وثمة تنافس إثيوبي – كيني على النفوذ في الصومال، مع الإشارة إلى أن شيخ محمود، كان – تاريخيًّا – أقرب إلى نيروبي، منه إلى أديس أبابا. ناهيك عن توافر بعض المؤشرات، على تصاعد الخلافات الإثيوبية – الصومالية؛ ففي ١٨ يوليو الماضي، انسحب المسؤولون الإثيوبيون من اجتماع كان مقرّرًا مع الرئيس محمود، مما دفع الرئيس الصومالي إلى إلغاء رحلة مقررة إلى إثيوبيا. فيما ينظر الرئيس الصومالي الجديد بقلق إلى تعزيز إثيوبيا علاقاتها مع «صوماليلاند». وفي الوقت نفسه، فثمة حالة من الاستياء تسيطر على المناطق الصومالية، من تعامل القوات الإثيوبية، وتحديدًا قوات شرطة ليو، وهو ما قد يعيق التعاون الأمني بالقرب من الحدود الصومالية – الإثيوبية[١٧].

رابعا: خطر تمدد حركة الشباب في إثيوبيا

ما تزال حركة الشباب الصومالية تشكّل تهديدًا لأمن منطقة القرن الإفريقي، وينطوي تمددها وتوغلها في الأراضي الإثيوبية على العديد من المخاطر، ومن أهمها:

١) **سيطرة الحركة على منطقة جغرافية في إثيوبيا:** حيث تعمل الحركة على استغلال المظالم المناهضة للحكومة الإثيوبية، في المناطق ذات الأغلبية الصومالية، وخاصة مع تنامي المشاعر المعارضة لطريقة تعامل قوات شرطة ليو في المنطقة[١٨]. وتقوم الحركة بتنمية علاقات ودية مع العشائر الصومالية في شرق إثيوبيا[١٩]. وقد تنجح، كما يرى بعض المراقبين، في الحصول على موطئ قدم لها في جبال بيل، الواقعة في جنوب شرق البلاد، والتي تستضيف بالفعل مجموعة متمردة من جيش تحرير أورومو، وهي جماعة تقاتل من أجل الحكم الذاتي، أو الاستقلال، لا سيما أن حركة الشباب تضم أعضاء من عرقية الأورومو ضمن صفوفها، وخاصة من منطقة بيل، التي عرفت تاريخًا طويلًا من النشاط السلفي، منذ أواخر القرن التاسع عشر، في مواجهة المد القومي الديني للمسيحية الإثيوبية، التي كانت هدفًا محوريًّا

لهوية الإمبراطورية الإثيوبية. ويرى بعض المراقبين، أنه بما أن الاتحاد الإسلامي كان نشطًا داخل أوروميا، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فمن المرجح أنه كان يعمل من خلال الجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا، وليس جيش تحرير أوروميا[٢٠]، وهو ما يوفر أرضية خصبة للحركة، للتواصل مع العناصر المتعاطفة معها في إثيوبيا.

٢) **تحالف حركة الشباب مع الجماعات المتمردة الإثيوبية:** لا سيما التحالف مع قوات جبهة التيغراي، وجيش تحرير أورومو؛ فبرغم أن الأخير، هو جماعة قومية علمانية، ولا يستخدم أي خطاب ديني[٢١]، فإن اتفاق هذه التنظيمات على هدف واحد، وهو إسقاط حكومة آبي أحمد، يوفر أرضية مشتركة لاحتمالية التعاون والتنسيق، والتحالف في المستقبل.

٣) **تهديد أمن منطقة البحر الأحمر:** حيث إن قدرة الحركة على اختراق الحدود الصومالية - الإثيوبية، قد تدفعها إلى استغلال الأوضاع الأمنية في إثيوبيا، واتخاذ الأراضي الإثيوبية ممرًّا لدول أخرى، مثل: جيبوتي، وهي من الدول المستهدفة؛ ففي فيديو نشرته الحركة في ٢٦ مارس عام ٢٠٢١م، انتقد زعيم حركة الشباب: أبو عبيدة أحمد عمر، سياسة الرئيس الجيبوتي: إسماعيل عمر جيله، واتهمه بتحويل بلاده إلى قاعدة عسكرية للدول الغربية، ودعا إلى شن هجمات إرهابية ضد المصالح الأمريكية والفرنسية في جيبوتي. ومن ثم فإن نجاح الحركة في اختراق العمق الإثيوبي، والمرور إلى جيبوتي، سوف يشكل تهديدًا لأمن البحر الأحمر، وهو أحد أهم طرق التجارة العالمية بين أوروبا وآسيا. وإذا انقطع المرور عبر البحر الأحمر، أو تعرض للتهديد، فإن البدائل ستكون مكلفة، مع تأثير خطير على الاقتصاد العالمي[٢٢].

خاتمة

يشكل توغل حركة الشباب عبر الحدود الصومالية - الإثيوبية، في ٢١ يوليو الماضي، تهديدًا كبيرًا لأمن البحر الأحمر، ومنطقة القرن الإفريقي، في ضوء اهتمام الحركة بالتوسع الإقليمي، وتأسيس وجود لها في داخل إثيوبيا، خاصة وأن الحركة لا تعترف بسيادة إثيوبيا على بعض المناطق ذات الأغلبية المسلمة، مثل: منطقة أوجادين، كما تروج الحركة لسوء معاملة القوات الإثيوبية للسكان المسلمين في المنطقة، وتحاول الحركة استقطاب بعض الجماعات والعناصر الإثيوبية المتعاطفة مع خطابها المؤدلج، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتعتمد على خلاياها في الداخل الإثيوبي، لتنفيذ العمليات الانتحارية، وتستغل الحرب الجارية بين القوات الإثيوبية، وجبهة تحرير التيغراي، وجيش تحرير أورومو، في تأسيس وجود لها في الداخل الإثيوبي.

ومن ثم، ينطوي تصعيد الحركة لعملياتها في الداخل الإثيوبي على العديد من المخاطر؛ على أمن منطقة البحر الأحمر، وأمن منطقة القرن الإفريقي، وعلى رأسها: خطر سيطرة الحركة على منطقة جغرافية في إثيوبيا، واحتمالية تحالف حركة الشباب مع الجماعات المتمردة الإثيوبية، وتهديد أمن منطقة البحر الأحمر؛ وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي، والدول المعنية بأمن منطقة البحر الأحمر، تكثيف المزيد من الجهود الدبلوماسية، من أجل دفع أطراف الصراع الدائر في إثيوبيا، إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، وكذلك تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق بين الحكومتين الإثيوبية والسودانية، فيما يتعلق بالأزمة الحدودية بين الجانبين، ودفع المفاوضات بين كل من إثيوبيا، ومصر، والسودان، للتوصل إلى اتفاق حول أزمة سد النهضة، ودعم جهود الرئيس الصومالي الجديد، شيخ محمود، في إنجاز المصالحة الوطنية، وتعزيز قدرة الجيش الصومالي في مواجهة حركة الشباب.

الهوامش والإحالات

(1) Caleb Weiss and Ryan O'farrell, "Shabaab's Multi-Day Incursion into Ethiopia," *FDD's Long War Journal*, July 25, 2022, https://www.longwarjournal.org/archives/2022/07/analysis-shabaabs-multi-day-incursion-into-ethiopia.php.

(2) Harun Maruf, "Why Did Al-Shabab Attack inside Ethiopia?," *Voa News*, July 26, 2022, https://www.voanews.com/a/why-did-al-shabab-attack-inside-ethiopia/6674783.html.

(3) IGAD Security Sector Program (ISSP) and Sahan Foundation, *Al-Shabaab as a Transnational Security Threat* (Addis Ababa: IGAD, 2016), 36.

(4) *Al-Shabaab as a Transnational Security Threat*, 37.

(5) James Barnett, "The Evolution of East African Salafi- jihadism," *Hudson Institute*, May 28, 2020, https://www.hudson.org/research/16075-the-evolution-of-east-african-salafi-jihadism.

(6) Liam Karr and Emily Estelle, "Africa File: Al Shabaab Attacks Ethiopia," *Critical Threats Project*, July 28, 2022, https://www.criticalthreats.org/briefs/africa-file/africa-file-al-shabaab-attacks-ethiopia.

(٧) حمدي عبد الرحمن حسن، «إستراتيجية البقاء والتمدد: دلالات توغل حركة الشباب داخل إثيوبيا،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٣، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17570.aspx.

(8) Martina Schwikowski, "Is al-Shabab looking to Ethiopia?," *DW*, October 16, 2019, https://www.dw.com/en/is-al-shabab-looking-to-ethiopia/a-50854924.

(9) Karr and Estelle, "Africa File: Al Shabaab Attacks Ethiopia".

(10) Weiss and O'farrell, "Shabaab's Multi-Day Incursion into Ethiopia".

(11) Ashenafi Endale, "Ethiopia's Impregnability Ends, Al-Shabaab Remains a Threat," *Hiiraan Online*, July 31, 2022, https://www.hiiraan.com/news4/2022/July/187205/ethiopia_s_impregnability_ends_al_shabaab_remains_a_threat.aspx.

(12) Karr and Estelle, "Africa File: Al Shabaab Attacks Ethiopia".

(13) Endale, "Ethiopia's impregnability ends, Al-Shabaab remains a threat".

(14) Maruf, "Why Did Al-Shabab Attack inside Ethiopia?".

(15) Karr and Estelle, "Africa File: Al Shabaab Attacks Ethiopia".

(16) Maruf, "Why Did Al-Shabab Attack inside Ethiopia?".

(17) Endale, "Ethiopia's impregnability ends, Al-Shabaab remains a threat".

(18) Karr and Estelle, "Africa File: Al Shabaab Attacks Ethiopia".

(19) Weiss and O'farrell, "Shabaab's Multi-Day Incursion into Ethiopia".

(٢٠) حسن، «استراتيجية البقاء والتمدد: دلالات توغل حركة الشباب داخل إثيوبيا».

(21) Weiss and O'farrell, "Shabaab's Multi-Day Incursion into Ethiopia".

(22) Shaul Shay, *Djibouti the next target of Al-Shabaab,* (Herzliya: International Institute for Counter-Terrorism (ICT), 2021), 1, https://www.ict.org.il/images/Djibouti%20the%20next%20target%20of%20Al-Shabaab.pdf.

الحرب الروسية الأوكرانية والوجود الأمني الروسي في إفريقيا

فاتن فايز الصفتي، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة.
فردوس عبد الباقي، باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

كشفت الجولة الإفريقية لوزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» في يوليو عام ٢٠٢٢م، عن محاولة موسكو لإعادة تأكيد نفوذها، وتوسعته في القارة[١]، بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وإثبات أنها فاعل موثوق به، بالنسبة للدول الإفريقية: أمنيًّا وعسكريًّا. وتنطلق في ذلك من طمأنتهم فيما يخص مسألة الأمن الغذائي، خاصةً بعد مناشدة رئيس الاتحاد الإفريقي في يونيو عام ٢٠٢٢م، للتخفيف من معاناة الدول الإفريقية جرّاء الحرب، لأن حوالي ٤٠٪ من القمح الذي تستهلكه دول إفريقية، يأتي من روسيا وأوكرانيا[٢].

كما شكلت الحرب الروسية الأوكرانية تطوّرًا مهمًّا، بشأن طبيعة توازنات النظام الدولي، بين الأقطاب الفاعلة فيه، وهو أمر - بالتأكيد - سيكون له انعكاساته على إفريقيا، في عدد من الملفات المهمة، خصوصًا ما يرتبط بمدى اتساع النفوذ الروسي في القارة الإفريقية. فقد تركت الحرب أثرها على مبيعات الأسلحة الروسية للقارة، وأشار تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن المبيعات الروسية المخطط لها في إفريقيا، من المتوقع أن تتراجع في ظل استمرار الحرب، ومن ثم تراجع الإيرادات التسليحية؛ لأن روسيا تمثل ما يقرب من نصف صادرات الأسلحة الرئيسة إلى القارة[٣].

استنادًا لذلك، تسعى الدراسة لاستكشاف الدوافع، التي جذبت روسيا لإعادة الاهتمام بإفريقيا، في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وطبيعة التأثيرات التي تركتها الحرب، فيما يخص الوجود العسكري الروسي في القارة، ومن ثم ستركز الدراسة في عنصرها الثالث، على دور قوات «فاجنر» الروسية الخاصة في القارة الإفريقية.

أولا- دوافع الاهتمام الروسي بإفريقيا في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

انطلاقًا مما سبق، فهناك مجموعة من الأسباب الدافعة لإعادة الاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية، بداية من العقد الأخير، حتى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ويمكن ذكر بعض هذه الدوافع كالآتي:

- **استمالة الدول الإفريقية في التصويت الأممي:** تعتبر إفريقيا ذات أهمية إستراتيجية لروسيا، من حيث الدعم الجيوسياسي الذي تقدمه؛ فالدول الإفريقية تشكل أكبر كتلة تصويت جغرافية، داخل العديد من المؤسسات الدبلوماسية، والأمنية، والاقتصادية، العالمية، فهي تشكل حوالي ربع الأمم المتحدة، وهو ما يجعلها قاعدة دعم جوهرية لروسيا فيما يخص القرارات الدولية التي تصدر في الحرب القائمة[٤]، وقد ظهر هذا الدعم بقوة، في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في جلستها الطارئة الحادية عشرة[٥]، حول «العدوان على أوكرانيا»، حيث اتخذ ما يقرب من نصف الدول الإفريقية، موقف الامتناع عن التصويت، أو الحياد.

وانقسم الموقف الإفريقي من القرارات الدولية، بين معارض للقرارات، نظرًا لقوة العلاقات التي تربطها بروسيا اقتصاديًّا، وسياسيًّا، وعسكريًّا، مثل: إريتريا. وبين الدول التي اتخذت موقف الحياد، وتربطها – أيضا – مصالح قوية بروسيا، لكنها في الوقت نفسه، لا تريد معارضة مبادئ أساسية، مثل: حق تقرير المصير، مثل أوغندا. أما المجموعة الثالثة؛ فهي الدول التي اختارت الامتناع عن التصويت، ليس بسبب العلاقات مع روسيا، ولكن لأنها لم توافق على مضمون القرار، وأرادت الدفع لمزيد من الحوار والمصالحة، مثل: جنوب إفريقيا. ثم المجموعة الرابعة التي أيدت القرار الأممي[٦].

- **زيادة حجم النفوذ الروسي في القارة الإفريقية:** أصبحت المواجهة مع الغرب عنصرًا أساسيًّا في السياسة الخارجيّة الروسيّة. وبدافع من الاعتبارات السياسية الداخليّة، وبرغبة من روسيا في الحصول على مكانة دوليّة، عادت روسيا إلى منافسة العديد من القوى الدولية في إفريقيا؛ حيث تعمل على مواجهة كل من النفوذ الصيني، والنفوذ الأمريكي، والفرنسي، والتركي، داخل القارة، واحتواء مناطق سيطرة كل منهما في القارة؛ الأمر الذي جعل البعض يشير إلى أن هذا التنافس، بمثابة حرب باردة جديدة، تدور رحاها في إفريقيا، حيث تحاول الأطراف المتنافسة كسب النفوذ[٧].

ويتضح ذلك في سعي روسيا لاستغلال تراجع النفوذ الفرنسي في القارة، حيث عملت روسيا على استغلال الفراغ الناجم عن خفض الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، على خلفية الصراع في مالي، وانسحاب قوة «برخان» و«تاكوبا» الأوروبية المساندة، فضلًا عن تصاعد الغضب الشعبي في المنطقة، من القوة الاستعمارية السابقة. وقد دفعت خطة فرنسا لخفض عدد القوات الموجودة في منطقة الساحل، ابتداءً من شهر فبراير عام ٢٠٢٢م، حكام مالي العسكريين إلى اللجوء إلى روسيا، لملء هذا الفراغ الأمني

والعسكري، عبر مجموعة فاجنر. وهو ما سيتم تفصيله لاحقًا، عبر دور قوات «فاجنر» الخاصة في مالي. كما قامت بتوقيع اتفاقيات التعاون العسكري والأمني، مع عديد من دول المنطقة، وقامت كذلك بدعم الأحزاب والتيارات السياسية، المناهضة للوجود الفرنسي في منطقة الساحل، والمشهورة بآرائها الرافضة لوجود الدول الغربية[٨].

- **البحث عن أسواق بديلة للأسواق الأوربية:** ففي إطار العقوبات الغربية، التي تم فرضها جراء الحرب الروسية الأوكرانية، تحاول روسيا إيجاد مجالات بديلة للأسواق الأوروبية، لأن العقوبات استهدفت قطاعات عديدة في الاقتصاد الروسي، خاصةً الطاقة،[٩] وإحدى هذه العقوبات، تتمثل في وقف شراء ٩٠٪ من إمدادات نفط الاتحاد الأوروبي من روسيا، بحلول نهاية عام ٢٠٢٢م، ومن بين أكثر القطاعات المتأثرة - أيضًا - قطاع السيارات؛ فقد قررت جميع الشركات المصنعة الأجنبية – تقريبًا - الانسحاب من روسيا، وانخفض الإنتاج في مايو الماضي بنسبة ٩٧٪ ، مقارنة بعام ٢٠٢١م، بالإضافة إلى تأثر الشركات الروسية التي تنتج الإلكترونيات[١٠].

لذلك، كان من الضروري البحث عن حلفاء جدد، لإيجاد موارد مالية واقتصاديّة لتجاوز قيود العقوبات، وكانت إفريقيا في مقدمة هذه الحلول، عبر تقديم الإمدادات الخاصة بالمنتجات الزراعيّة، والمواد الغذائيّة الأخرى، من أجل تجاوز المسارات التقليديّة الخاضعة للعقوبات[١١]. بالإضافة إلى ذلك، فقد باتت إفريقيا سوقًا رئيسًا لصناعة الأسلحة الروسية؛ فما يقرب من نصف جميع الأسلحة الواردة إلى إفريقيا، تأتي من روسيا، وهو ما يدل على الأهمية المتزايدة للقارة؛ إذ خلال الفترة من ٢٠١٧ -٢٠٢١م، كانت روسيا أكبر مورد تسليحي لكل من مصر بنسبة ٤١٪ ، والجزائر بنسبة ٨١٪،[١٢] وفي أغسطس عام ٢٠٢١م، وقعت نيجيريا وروسيا اتفاقية، تزود روسيا – بموجبها - نيجيريا بالمعدات، والتدريب لجيش البلاد، للمساعدة في مواجهة جماعة بوكو حرام. وفي عام ٢٠١٩م وحده، وقع الكرملين اتفاقيات مع أكثر من ٣٠ دولة إفريقية، لتوريد معدات عسكرية، وما لا يقل عن ١٦ عقدًا لاتفاقيات تعاون نووي مع الدول الإفريقية[١٣].

ثانيا- تأثير الحرب على الوجود العسكري الروسي في إفريقيا

في ظل العقوبات التي تم فرضها على روسيا، ظهرت تخوفات من أن موسكو لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، بموجب العقود الحالية، التي تتضمن توريد المعدات العسكرية، كما ستؤدي مشكلات قطع الغيار والاعتماد، إلى زيادة صعوبة إصلاح المعدات الروسية الصنع الحالية، وصيانتها، بالإضافة إلى أن الكرملين لم يعد بإمكانه تقديم عقود جديدة للاعبين المحليين، حتى لا يعرضهم لضغط عقوبات خارج

الحدود الإقليمية. وكذلك، فإن استبعاد روسيا من نظام «سويفت»، يضيف عراقيل، على قدرة القارة على شراء وصيانة المعدات العسكرية الروسية[١٤].

وبالرغم من ذلك، فلا يزال الاهتمام العسكري الروسي بإفريقيا واضحًا، لاستغلال ما توفره من إمكانيات في المستقبل، خاصة في ظل احتمالية وجود روسيا عبر قاعدة بحرية، تطل على البحر الأحمر، في السودان، وما سينتج عنها من آثار كبيرة على الصناعة الدفاعية الروسية، بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، التي يمكن أن تقلق الدول الإفريقية، بشأن الحصول على قطع غيار لأنظمة الحقبة السوفيتية، بالإضافة لإعاقة روسيا عن جهودها في الأسلحة دقيقة الصنع، مثل: الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس[١٥]. ومع تطور الحرب الروسية الأوكرانية، باتت هناك أهمية لروسيا بالوجود في مسارح أخرى، ومنها منطقة القرن الإفريقي، في إطار تنافس المصالح للقوى الكبرى؛ إذ تستهدف روسيا من اهتمامها بتلك المنطقة، تعزيز وجودها في البحر الأحمر، والمحيط الهندي، وبحر العرب، ومن ثم ضمان عدم محاصرتها من الغرب، في مناطق نفوذها في الشرق الأوسط، في سوريا وإيران تحديدًا[١٦].

وفي إطار أن شمال إفريقيا يستحوذ على أكبر نسبة من صادرات الأسلحة الروسية للقارة[١٧]، فيمكن للحرب الجارية، أن تفتح المجال أمام روسيا، لمزيد من التوسع، والوجود في أجزاء مختلفة عبر القارة، وبهذا تعكس الحرب ما تحاول عليه روسيا، خلال السنوات الأخيرة تجاه القارة الإفريقية، فيما يخص الوجود الأمني والعسكري؛ فمن ناحية، تعمل موسكو على استعادة المكانة التي كان عليها الاتحاد السوفيتي، كأكثر الموردين الخارجيين للأسلحة في القارة، عبر مليارات من الدولارات، التي تشمل الدعم بالأسلحة، سواء من خلال المنح، أو المبيعات، التي وصلت خلال السنوات الأخيرة من ٥٠٠ مليون دولار، إلى أكثر من ملياري دولار سنويًّا. بالإضافة إلى التدريب الفردي والجماعي؛ سواء بتمويل روسي، أو بتمويل الجهات المتلقية له. ومن ناحية أخرى، تحاول روسيا زيادة تقديم المساعدات الاستشارية، التي يقوم بها العسكريون الروس، أو أفراد القوات شبه العسكرية، خاصة أن وجودها العسكري في القارة قبل أزمة الحرب، كان متواضعًا[١٨].

على صعيد آخر، يظهر الوجود العسكري الروسي في القارة بدافع التحايل المشترك من الجانبين: الروسي، وبعض الدول الإفريقية، للتهرب من العقوبات الأمريكية، التي يتم فرضها عليها، ومن ثم تعزز روسيا وجودها في القارة، من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية، بالإضافة إلى مجالات أخرى[١٩].

ثالثًا- «فاجنر».. نقطة انطلاق روسية جديدة في القارة

بعد ما سبق ذكره بخصوص ما تركته الحرب من تأثير، في وجود روسيا في إفريقيا، ودوافع هذا الوجود، يمكن التركيز – هنا – على ما تقوم به قوات «فاجنر» الخاصة، وما يمكن اعتباره نقطة انطلاق روسية جديدة

في القارة، لاستعادة مكانتها ونفوذها؛ فبالإضافة إلى ما تم ذكره بخصوص جهود التدريب والاستشارات، تلعب قوات «فاجنر» دورًا مهمًّا، جنبًا إلى جنب مع العديد من الشركات الخاصة، التابعة لدول أخرى؛ فقد تنامى دور تلك الشركات في أكثر الأماكن هشاشة في العالم، نظرًا لانخفاض الإقبال على المساعدة العسكرية الأجنبية الرسمية.

وتزامن نشر روسيا للشركات العسكرية الخاصة، مع تأكيد سياسة الكرملين في السياسة الخارجية، بعد غزو شبه جزيرة القرم، بالإضافة إلى إدراك بعض الحكومات في إفريقيا، أن قوات الأمن المحلية، قد تكون غير مجهزة للدفاع، وهزيمة المتمردين. وفي ظل ضعف العلاقات الإفريقية الغربية، توجهت الدعوات للحصول على دعم روسي، في شكل الشركات العسكرية الخاصة، مثل قوات «فاجنر» بدلًا من قوات الكرملين الرسمية.[٢٠] وكان أول ظهور لقوات «فاجنر» في إفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧م، وتبعها ظهور فرق رسمية من المستشارين الروس، للمساعدة في إبقاء الرئيس على سلطته[٢١].

وفي الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨م، تضاعف نشاط الشركات العسكرية الخاصة الروسية في القارة، أكثر من ثلاثة أضعاف؛ فقد تم نشر ١٩ شركة عسكرية خاصة لتقديم الدعم، والحصول على رخصة لدخول أحد أسرع الأسواق نموًّا في العالم، وأحد أكثر الساحات العالمية امتلاكًا لمخزون من المعادن والطاقة.

ومن أهم المناطق التي انتشرت فيها قوات «فاجنر» في إفريقيا، جاءت ليبيا في ظل ما تشهده من اضطرابات داخلية، لحسم ميدان المعركة، بدعمها في عام ٢٠١٩م للجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير «حفتر»، الذي يعد الشريك الأكثر أهمية لروسيا في ليبيا. وقد ساعد وجود «فاجنر» في ليبيا، في التواصل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وإقامة علاقات مهمة بالنسبة للكرملين. كما شاركت في نيجيريا، أحد أكبر مراكز الطاقة في إفريقيا؛ فقد تم إبرام اتفاقية قبل الحرب، لتدريب جيش البلاد، وتأمين إمداداته، بعد سحب القوات الأمريكية، بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان. وفي أواخر عام ٢٠٢١م، شاركت قوات «فاجنر» في مواجهة التمرد في مالي، وبات تركيزها الأساسي على تعزيز المجلس العسكري الحاكم، لصد التمرد والجماعات المسلحة، خاصةً بعد سحب القوات الفرنسية[٢٢].

ورغم ما تظهر عليه قوات «فاجنر» ظاهريًّا، فإنها تحمل وراءها أهدافًا أمنية، ومزيدًا من الفرص، للنفوذ الذي يريد الكرملين بسطه في القارة؛ لأن تلك القوات تمنح روسيا وسيلة فعالة من حيث التكلفة، لتشكيل سياسة خارجية، في مقابل الحصول على المال. كما امتدت مهام «فاجنر» لأبعد من الأمن والحماية؛ إذ تمتد إلى المساعدة السياسية عبر المستشارين الروس، الذين يتم إلحاقهم فيما بعد، أو التأثير على المسارات الانتخابية في عدد من الدول الإفريقية؛ وعلى سبيل المثال: فقد تمت الإفادة، بأن قوات «فاجنر»، كان لها دور في الانتخابات الرئاسية في مدغشقر عام ٢٠١٨م، وهذا الدور السياسي لم يكن بعيدًا عن الدور الاقتصادي؛

فقد كان لتلك القوات دور في حراسة مناجم الكروميت في البلاد، كما أن دورها في بعض الأحيان، يتجاوز الحدود التي تحافظ على عدم انتهاك حقوق الإنسان؛ وعلى سبيل المثال، فيُنسب لفاجنر، ومجموعة شركات عسكرية خاصة، في جمهورية إفريقيا الوسطى، انتهاكات بعمليات إعدام، واحتجاز، وتعذيب، وتهجير للمدنيين[٢٣].

ختامًا، تكشف تطورات الحرب الروسية الأوكرانية، عن حالة تنافس النفوذ، بين روسيا، والقوى الكبرى في القارة الإفريقية، كما أنها تضع مجموعة من العراقيل أمام التمدد الروسي الجديد، حيث إن استهداف الوجود الروسي للمناطق الإفريقية، ذات الاضطرابات السياسية، قد يعيق طموحها في القارة مستقبلًا، لأن اعتمادها على نخبة أقلية، في بيئة متقلبة، يهدد استمرارية نفوذها على المديين: المتوسط والطويل[٢٤].

كذلك؛ هناك عائق مرتبط بمدى العمق، الذي عليه علاقة القوى الغربية، والدول الإفريقية، التي تطلب من روسيا بذل الكثير من الجهد، والاستثمارات، والاتفاقيات، خاصةً لو بدأت الدول الإفريقية التي حصلت على الأسلحة الروسية، في بحث خيارات لموردين آخرين، لملء الفراغ الناجم عن تعليق التجارة الروسية بفعل الحرب. كما أن عليها البحث عن وكلاء، للمساعدة في صيانة المعدات الحالية، أو استغلال الاضطراب في سلاسل التوريد، لتسهيل وتعزيز سوقٍ سوداء، لنقل الأسلحة، في ظل توقف الدول الإفريقية عن التعامل بشكل علني مع روسيا، بشأن الأجهزة والخدمات الدفاعية[٢٥].

وحتى لو كان بإمكان بعض الدول الإفريقية، الاعتماد على قدراتها في مجال الصناعات الدفاعية، بما يساعدها في الاستثمار، والبحث، والتطوير، والتنافس في السوق العالمية، فقد يكون من المستحسن إشراك روسيا عبر القنوات الدبلوماسية، لنقل عقود الصيانة إلى شركات الصناعات الدفاعية الإفريقية، ويمكن التعامل مع هذا كتدابير مؤقتة، لملء الفراغ المؤقت، الذي تركه تأثير العقوبات المفروضة على روسيا، الذي قد يمتد أثره لما بعد الصراع الحالي[٢٦].

من جانب آخر، ورغم مساعي روسيا لتوسيع نفوذها في القارة، فإنها لم تتوصل – بعد – لدول لها ارتكاز جيواستراتيجي، دون أن يحول ذلك وجود القوى التقليدية؛ فعلى سبيل المثال: تعد مالي وإفريقيا الوسطى دولًا غير ساحلية، بما يعيق وجودها الإستراتيجي، كما أن قرار إدارة «بايدن»، بنشر قوات من العمليات الخاصة في الصومال، ما يؤكد أن على روسيا، الاستعداد لمواجهة غربية متماسكة – بعد الحرب – في إفريقيا.

الهوامش والإحالات

(١) كانت الجولة الأولى عام ٢٠١٨م، وقد زار فيها لافروف: أنجولا، وناميبيا، وموزمبيق، وزيمبابوي، وإثيوبيا، بالترتيب.

(٢) «روسيا وأوكرانيا: رئيس الاتحاد الإفريقي يخبر بوتين بأن إفريقيا ضحية للحرب،» بي بي سي، (٤، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/world-61687863.

(3) Jack Detsch, "Ukraine Has Ground Down Russia's Arms Business," *Foreign Policy*, July 21, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/07/21/ukraine-russia-arms-business-weapons-exports-africa/.

(4) Tamás Gerőcs, "The Transformation of African–Russian Economic Relations in The Multipolar World-System," *Review of African Political Economy*, 46:160, 2019, 12, https://doi.org/10.1080/03056244.2019.1635442.

(٥) أول اجتماع طارئ للجمعية العامة منذ ٤٠ عامًا،

Mahama Tawat, "Russia-Ukraine War: Decoding How African Countries Voted at the UN," *The Conversation*, March 8, 2022, https://theconversation.com/russia-ukraine-war-decoding-how-african-countries-voted-at-the-un-178663.

(6) Hannah Ryder, "Why African Countries Had Different Views on the UNGA Ukraine Resolution, and Why This Matters," *CSIS*, March 15, 2022, https://www.csis.org/analysis/why-african-countries-had-different-views-unga-ukraine-resolution-and-why-matters.

(7) "A 'New Cold War' as Russia, France, US Compete for Influence in Africa," *France 24*, July 27, 2022, https://www.france24.com/en/africa/20220728-a-new-cold-war-as-russia-france-us-compete-for-influence-in-africa.

(٨) «الوجود الروسي الفرنسي في الساحل الإفريقي.. ما طبيعة الصراع وأبعاده؟،» صحيفة الاستقلال، (١٤، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.alestiklal.net/ar/view/7417/dep-news-1612571769.

(9) Gerard DiPippo, "Strangling the Bear? The Sanctions on Russia after Four Months," *CSIS*, June 22, 2022, https://www.csis.org/analysis/strangling-bear-sanctions-russia-after-four-months.

(10) Josep Borrell, *The Sanctions Against Russia are Working*, (Brussels: European External Action Service (EEAS), 2022), https://www.eeas.europa.eu/eeas/sanctions-against-russia-are-working_en.

(11) Erica Moret, *Sanctions and the Costs of Russia's War in Ukraine* (New York: IPI International Peace Institute-Global Observatory, 2022), https://theglobalobservatory.org/2022/05/sanctions-and-the-costs-of-russias-war-in-ukraine/.

(12) Finn-Ole Albers, "Comparing Western and Russian Arms Exports to the Middle East and North Africa," *Warsaw Institute*, July 22, 2022, https://warsawinstitute.org/comparing-western-russian-arms-exports-middle-east-north-africa/.

(13) Emman El-Badawy, et al., *Security, Soft Power and Regime Support: Spheres of Russian Influence in Africa* (London: Tony Blair for Global Change, 2022), https://institute.global/policy/security-soft-power-and-regime-support-spheres-russian-influence-africa.

(14) "Will the Ukraine Conflict Hamper Russia's Arms Supply to Africa?," *TRT World*, April 8, 2022, https://www.trtworld.com/magazine/will-the-ukraine-conflict-hamper-russia-s-arms-supply-to-africa-56182.

(15) Detsch, "Ukraine Has Ground Down Russia's Arms Business".

(١٦) هشام محمد، «هل تقحم حرب أوكرانيا القرن الإفريقي في لعبة التنافس الدولي؟،» إندبندنت عربية، (٢، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.independentarabia.com/node/308146/سياسة/تقارير/هل-تقحم-حرب-أوكرانيا-القرن-الإفريقي-في-لعبة-التنافس-الدولي؟.

(17) Adam Grissom, et al., *Russia's Growing Presence in Africa: A Geostrategic Assessment* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022), https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR4399.html.

(18) Grissom, et al., *Russia's Growing Presence in Africa: A Geostrategic Assessment*.

(١٩) «صراع بين الصين وروسيا وأميركا.. القرن الإفريقي بؤرة ساخنة،» سكاي نيوز عربية، (١٠، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.skynewsarabia.com/world/1492373-صراع-الصين-وروسيا-وأميركا-القرن-الإفريقي-بؤرة-ساخنة.

(٢٠) «صراع بين الصين وروسيا وأميركا.. القرن الإفريقي بؤرة ساخنة،» سكاي نيوز عربية.

(21) Ilya Barabanov, "Ukraine Conflict: How Russia Forged Closer Ties with Africa," *BBC*, February 27, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-60506765.

(٢٢) سايمون كوردال، «عن تعاظم النفوذ الروسي في إفريقيا،» إندبندنت عربية، (١٣، مايو، ٢٠٢٢م)، https://www.independentarabia.com/node/330991/الأخبار/دوليات/عن-تعاظم-النفوذ-الروسي-في-إفريقيا.

(23) El-Badawy, et al., *Security, Soft Power and Regime Support: Spheres of Russian Influence in Africa*.

(٢٤) ديفيد واماجو، «حالة مالي: تقييم الانخراط الروسي في إفريقيا.. مؤقت أم ممتد؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٢٧، يوليو، ٢٠٢٢م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7466/حالة-مالي-تقييم-الانخراط-الروسي-في-إفريقيا-مؤقت-أم-ممتد.

(25) Moses Khanyile, "Sanctions Against Russia Will Affect Arms Sales to Africa: the Risks and Opportunities," *Defence Web*, March 30, 2022, https://www.defenceweb.co.za/featured/sanctions-against-russia-will-affect-arms-sales-to-africa-the-risks-and-opportunities/.

(26) Khanyile, "Sanctions Against Russia Will Affect Arms Sales to Africa: the Risks and Opportunities".

انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على اقتصاد دولة جنوب إفريقيا

أسماء عبد المنعم فهمي، باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م، في وقت كان العالم فيه، يقيّم مستويات التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي العالمي. بل وزاد زيادة كبيرة من حالة عدم اليقين، بشأن تعافي الاقتصاد العالمي، وتسبّبت الحرب بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق العالمية، واضطراب في سلاسل الإمداد؛ مما زاد من خطر التضخم المرتفع طويل الأمد، المصاحب للركود والاضطرابات الاجتماعية. كما تركت الحرب تداعياتها على القارة الإفريقية، بالرغم من البعد الجغرافي عن دولتي الحرب؛ ففي حين أن إفريقيا لم تتعاف بالكامل بعدُ، من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-١٩، فقد شكّلت الحرب تهديدًا رئيسًا آخرَ، وتأثرت بها العديد من البلدان الإفريقية؛ ففي غضون أسابيع قليلة من بداية الحرب، ارتفعت أسعار القمح العالمية، ودوار الشمس، والنفط الخام، إلى مستويات غير مسبوقة، ونظرًا لاعتماد إفريقيا اعتمادًا كبيرًا على الواردات الغذائية من كلا البلدين؛ فقد شهدت القارة - بالفعل - صدمات أسعار، واضطرابات في سلسلة التوريد لهذه السلع، ومن المرجح أن يؤثر الصراع على الأمن الغذائي على إفريقيا عمومًا.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية، على مؤشرات اقتصاد دولة جنوب إفريقيا، وسيُتَناوَل عدد من المؤشرات الاقتصادية للدولة: كالتضخم، والبطالة، ومعدل النمو الاقتصادي، مع التعرض للجهود التي نفذتها الدولة، لمواجهة انعكاسات هذه الحرب عليها، مع الإشارة إلى عدد من التوصيات، لمواجهة تحديات الحرب على الاقتصاد.

أولا: ملامح اقتصاد دولة جنوب إفريقيا

بعد أن نجحت الدولة في إقامة انتخابات حرة في إبريل من عام ١٩٩٤م، أعيد إدراجها إلى المجتمع الدولي، وذلك بعد سنوات من العزلة الدولية التي فرضت عليها، بسبب سياسات الفصل العنصري. وقد وافق ذلك التوصل إلى الشكل النهائي لمنظمة التجارة العالمية، والتي سمحت لجنوب إفريقيا - إلى حد كبير - بأن

تشهد -باستمرارٍ - نموًّا اقتصاديًّا معتدلًا، منذ عام ١٩٩٤م، إلا أن معدلات النمو تلك، لم تكن كافية لتحقيق تراجع في معدلات البطالة والفقر المرتفعة، بالرغم من تخصيص الحكومة موارد كبيرة للبرامج، والخدمات الاجتماعية.

وبعد انتخابات عام ٢٠٠٤م، حددت الحكومة خمسة أهداف إنمائية رئيسة، وذلك على هذا النحو: ١- الحد من الفقر بمقدار النصف، من خلال التنمية الاقتصادية، والضمان الاجتماعي الشامل. ٢ - إصلاح الأراضي. ٣ - تحسين الأصول الأسرية والمجتمعية. ٤ - توفير المهارات، وبناء القدرات، وتوفير الموارد، وتقليل معدلات البطالة، وتوفير الوظائف. ٥ - السعي للقضاء على الأمراض: كالسل، والإيدز، والسكري، وتحسين الوضع الصحي للمواطنين، والحدِّ من الأسباب التي تؤدي إلى الوفاة، والتي يمكن الوقاية منها[١].

ساهمت تلك الإصلاحات، على مدار السنوات، في تحسين أداء اقتصاد الدولة، وتحقيق خطوات إيجابية فيما يتعلق بالبنية التحتية للدولة، بالإضافة إلى أنها أصبحت واحدة من أكبر مصدري الذهب، والبلاتين، والموارد الطبيعية الأخرى في العالم، كما أن لديها قطاعات مالية، وقانونية، واتصالات، وطاقة، ونقلًا مستقرًّا، ولديها أكبر بورصة في القارة[٢].

ويتميز اقتصاد جنوب إفريقيا بالتنوع؛ فبالرغم من تراجع الأهمية النسبية لقطاع التصنيع، على مدار السنوات الماضية، إلا أنه يحتل حصة كبيرة من اقتصاد جنوب إفريقيا. وفي المقابل، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات المالية، والعقارية، والتجارية[٣].

والدولة هي مصدر رئيس للمعادن، ومستورد للنفط؛ ومع ذلك، فإن تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، سيكون أمرًا بالغ الأهمية لدفع النمو، وخلق فرص العمل.

ثانيا: أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا

١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة جنوب إفريقيا

فبعد الانكماش الناجم عن الوباء بنسبة ٦,٤ ٪ في عام ٢٠٢٠م، بدأ اقتصاد جنوب إفريقيا في التعافي في عام ٢٠٢١م؛ حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٩ ٪، وكان النمو مدعومًا بالطلب العالمي المواتي، وأسعار السلع الأساسية، فضلًا عن انتعاش الأنشطة الاقتصادية المحلية من ركود عام ٢٠٢٠م، ومع ذلك، فقد كان الانتعاش ضعيفًا فيما يتعلق بفرص الوظائف؛ حيث انخفض عدد الأشخاص العاملين بنحو ١,٩٪ في نهاية عام ٢٠٢١م، مقارنة بالربع الذي سبق اندلاع الوباء. وقد أثَّرت الصدمة الوبائية تأثيرًا كبيرًا على النتائج الاجتماعية؛ حيث تشير التقديرات، إلى أن معدلات الفقر - بناءً على خط الفقر للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى - قد ارتفعت إلى مستويات لم تبلغها منذ أكثر من عقد من الزمان.

وبعد عقد من النمو المنخفض، كان اقتصاد جنوب إفريقيا في وضع ضعيف - بالفعل - مع انتشار الوباء. وفي عام ٢٠١٩م، نما الاقتصاد بنسبة ٠,١ ٪ جزئيًّا؛ بسبب عودة ظهور الأحمال المرتبطة بالصعوبات التشغيلية والمالية في قطاع الطاقة، ومع ذلك، فلا تزال الدولة تعاني اختلالات هيكلية طويلة الأمد، مثل: نقص الكهرباء[٤]. ويمكن متابعة تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة جنوب إفريقيا

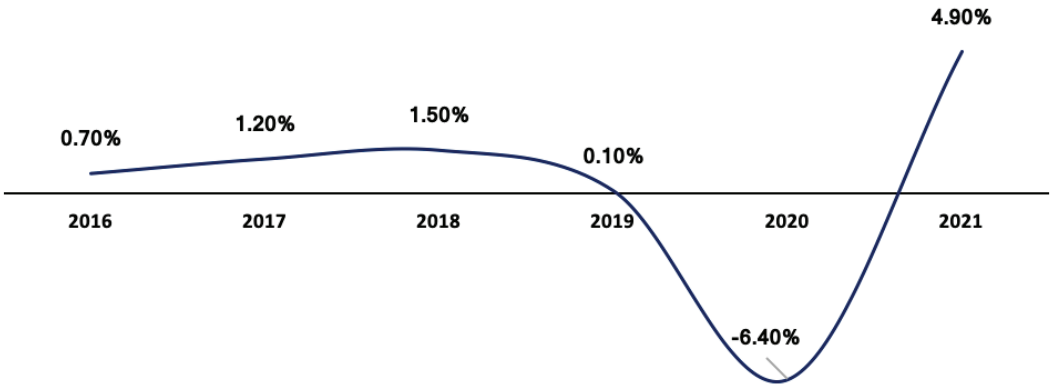

Source: World Bank, *GDP growth (annual %) - South Africa* (Pretoria: World Bank, 2021), https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZA

وبالرغم من تحقيق الدولة لمعدل تعاف اقتصادي جيد، بعد جائحة كورونا، إلا أن تحقيق التقدم في رفاهية الأسرة، مقيد بشدة؛ بسبب ارتفاع معدلات البطالة، التي وصلت إلى نسبة غير مسبوقة، بلغت ٣٥,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢١م، وتبلغ نسبة البطالة الأعلى بين الشباب، الذين تُراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا، نحو ٦٦,٥٪[٥].

أما خلال العام الحالي ٢٠٢٢ م، ولمتابعة أثر الحرب الروسية الأوكرانية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولة، فنجد أنه قد سجّل الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا نموًّا بمقدار ١,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، وهو ما يمثل الربع الثاني على التوالي من النمو التصاعدي، ويمكن متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي

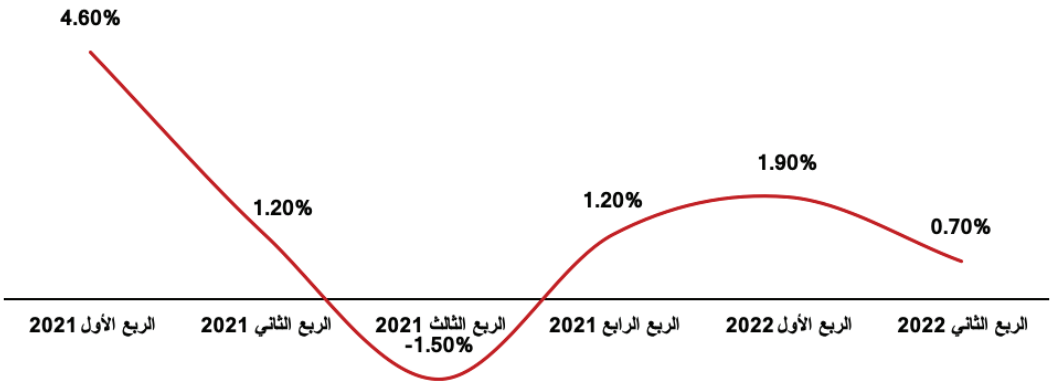

Source: Statistics South Africa, *Economic Growth* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/?page_id=735&id=1.

يوضح الشكل السابق تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نموًّا سالبًا، فقد انعكس اكتشاف متحورات كوفيد-١٩ على نواحي الاقتصاد؛ من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إلا أنه مع محاولات السيطرة على الأوضاع الصحية، وتضافر الجهود للقيام بالإصلاحات الأساسية لإنعاش النمو الاقتصادي، حدث تحسن، وسجلت معدلات الناتج المحلي الإجمالي نموًّا إيجابيًّا[٦].

وبالرغم من ذلك، فإنه بعد ربعين متتاليين من النمو الإيجابي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٠,٧٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢م. وإلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية؛ فقد أسهمت الفيضانات المدمرة في مدينة «كوازولو ناتال» في إضعاف الاقتصاد الوطني الهش - بالفعل - والذي لم يستطع أن ينعم بالتعافي الذي تحقق، ووصل إلى مستويات ما قبل الجائحة[٧].

ب- التضخم في دولة جنوب إفريقيا

سجّل معدل التضخم ارتفاعًا من نسبة ٦,٥٪ في مايو، إلى نسبة ٧,٩٪ في يونيو عام ٢٠٢٢م، مدفوعًا بشكل رئيس بارتفاع أسعار النقل والمواد الغذائية، وهو معدل لم تصل إليه الدولة منذ مايو عام ٢٠٠٩م، والذي بلغ فيه التضخم ٨٪ ، عندما كان الاقتصاد يواجه رياحًا معاكسة من انخفاض قيمة العملة، خلال الأزمة المالية العالمية. ويمكن متابعة تطور معدلات التضخم في الدولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢م من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3): تطور معدلات التضخم

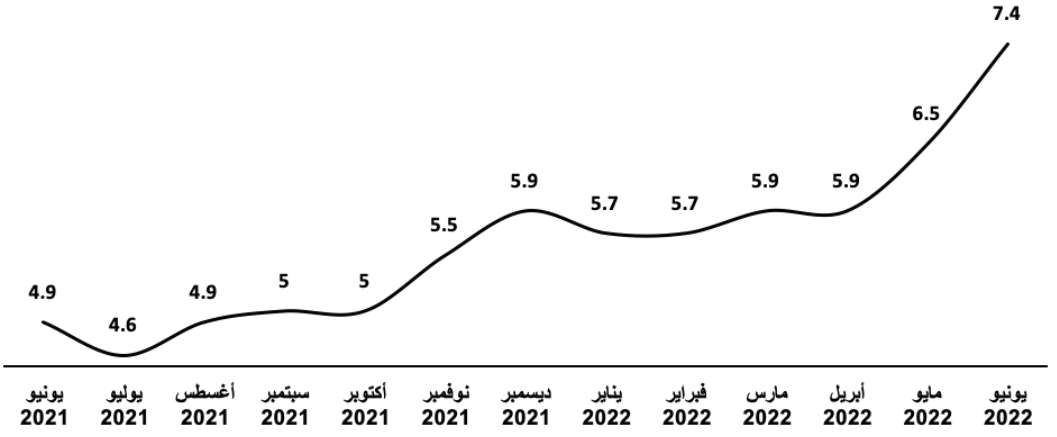

Source: Statistics South Africa, *Inflation* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/?page_id=735&id=3.

وكان التضخم مدفوعًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمشروبات غير الكحولية، بنسبة ٨,٦٪، على أساس سنوي في يونيو، وهذا هو أعلى معدل سنوي لأسعار الغذاء منذ مارس عام ٢٠١٧ م، عندما كانت البلاد تتعافى من الجفاف الشديد. وكانت المجموعات الرئيسة التي أسهمت في ارتفاع تضخم الغذاء في يونيو عام ٢٠٢٢م، هي الخبز، والحبوب، واللحوم، والزيوت، والدهون. وسجلت منتجات الخبز والحبوب معدلًا سنويًّا قدره ١١,٢٪ في يونيو، لتحقق ارتفاعًا من ٨,٤٪ في مايو، وبلغت الزيادة الشهرية ٢,٦٪، مع ارتفاع ملحوظ في أسعار دقيق الذرة ٥,٢٪، والخبز الأسمر ٣,٢٪، و المعجنات (المكرونة) ٣٪، وارتفعت أسعار اللحوم بنسبة ٩,٥٪ في الاثني عشر شهرًا حتى يونيو[٨]، وهي أعلى بقليل من ٩,٤٪ المسجلة في مايو. وسجّلت أسعار الزيوت والدهون زيادة سنوية بلغت ٣٢,٥٣٢,٥٪، مقارنة بـ ٢٦,٩٪ في مايو، وشهدت مجموعة المنتجات هذه مستويات مستمرة من التضخم المرتفع، مع زيادات سنوية تجاوزت ٢٠٪ منذ شهر مايو عام ٢٠٢١م. وسجّلت أسعار نقل البضائع، وخدمات النقل، زيادة سنوية في الأسعار، بمتوسط ٢٠٪ ، وبارتفاع شهري بلغ ٤,٢٪، وارتفعت أسعار الوقود بنسبة ٤٥,٣٪ في يونيو ، وهو ما يمثل أكبر زيادة سنوية للوقود منذ عام ٢٠٠٩م. وارتفعت أسعار السيارات المستعملة منذ مايو عام ٢٠٢٠م، من معدل سنوي -٢,٩٪، لتصل إلى ١١,١٪ في يونيو عام ٢٠٢٢م، وارتفعت أسعار النقل العام بنسبة ١٤,٣٪ من يونيو عام ٢٠٢١ و ٤,٣٪ من مايو عام ٢٠٢٢م، وسجّلت زيادات شهرية في أسعار سيارات الأجرة بنسبة ٢,٧٪، وتذاكر الطيران بنسبة ٧,١٪، وحافلات المسافات الطويلة بنسبة ١١,٧٪[٩].

ت- حجم الدين في دولة جنوب إفريقيا

انخفض إجمالي الدين الخارجي لجنوب إفريقيا من ١٦٥,٠ مليار دولار أمريكي، في نهاية سبتمبر عام ٢٠٢١م، إلى ١٦٠,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر، وذلك مع انخفاض الديون الخارجية المقومة بالراند. وارتفع الدين الخارجي المقوم بالعملات الأجنبية بشكل طفيف، خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من أن صافي متطلبات الاقتراض الحكومية، قد انخفضت بأكثر من النصف في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، إلا أن إجمالي دين (القروض)، لا يزال يرتفع بنسبة ٨,٧٪ على أساس سنوي، ليصل إلى ٤٢٧٨ مليار راند (أي ما يعادل نحو ٢٤١,٤ مليون دولار أمريكي) في نهاية مارس عام ٢٠٢٢م، وهو ما يمثل ٦٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن متابعة تكوين إجمالي الدين العام في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١م، من خلال الشكل التالي[١٠]:

شكل رقم (4): تكوين إجمالي الدين العام

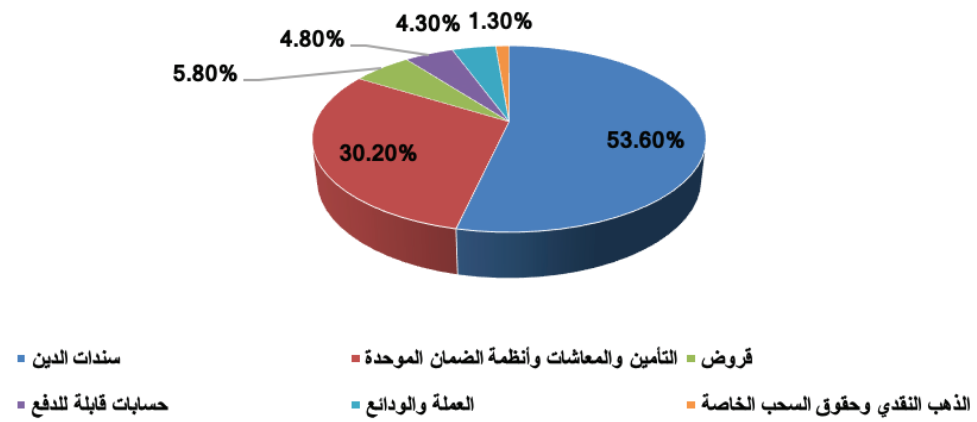

Source: South African Reserve Bank, *Quarterly Bulletin June 2022: Quarterly Economic Review* (Pretoria: South African Reserve Bank, 2022), https://www.resbank.co.za/content/dam/sarb/publications/quarterly-bulletins/quarterly-bulletin-publications/2022/june/01Full%20Quarterly%20Bulletin.pdf.

وتجدر الإشارة، إلى أن الحكومة فشلت في سد الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والنفقات، التي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، ومنذ ذلك الحين، فقد أدى ارتفاع الإنفاق الذي لم يقابله نمو في الإيرادات، إلى عجز أولي، وزيادة سبعة أضعاف في الدين العام، وبلغ الدين الحكومي ٦٢٧ مليار راند (أي ما يعادل ٣٥,٤ مليار دولار أمريكي) في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، وارتفع إلى ٢,٠٢ تريليون راند (حوالي ١١٢,٩ مليار

دولار أمريكي) في العام ٢٠١٥/٢٠١٦م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤,٣٥ تريليون راند (نحو ٢٢٥,٧ مليار دولار أمريكي) في العام ٢٠٢١/٢٠٢٢م. وبعبارة أخرى، كان الدين العام المعدل حسب التضخم خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، يعادل ٢٢٨٦٩ راندًا للفرد (ما يعادل ١٢٩٠,٤ دولارًا أمريكيًّا) اليوم ، هو ما يعادل ٦٩٢٩١ راندًا للفرد (حوالي ٣٩٠٩,٨ دولارات أمريكية)، وخلال نفس الفترة ، زادت تكاليف الفائدة الحقيقية على هذا الدين بأكثر من الضعف، من ١٩٨٤ راندًا (١١١,٩ دولارًا أمريكيًّا) إلى ٤٢٧٨ راندًا للفرد في السنة (٢٤١,٤ دولارًا أمريكيًّا)، وهذا المسار يتجاوز بكثير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يمكن أن يستمر[١١].

وعلى الرغم من أن متطلبات الاقتراض الصافية للحكومة، انخفضت بأكثر من النصف في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢م، إلا أن إجمالي دين القروض، لا يزال يرتفع بنسبة ٨,٧٪، على أساس سنوي إلى ٤٢٧٨ مليار راند في نهاية مارس عام ٢٠٢٢م، (بنحو ٢٤١,٤ مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل نسبة ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٢].

ث- أهم القطاعات الاقتصادية في دولة جنوب إفريقيا

- **القطاع الزراعي:** تلعب الزراعة دورًا مهمًّا في اقتصاد جنوب إفريقيا؛ وذلك نظرًا لكونها مترابطة بشدة، ومركزية مع العديد من الصناعات الأخرى وعملياتها، وتعد جنوب إفريقيا منتجًا ومصدرًا رئيسًا للمنتجات الزراعية، مع استمرار البلاد كمصدر صافٍ على مدار العقد الماضي، وبلغت الصادرات الزراعية ١٠,٢ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م، وسجلت رقمًا قياسيًّا عام ٢٠٢١م، لتصل الصادرات الزراعية إلى ١٢,٤ مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى خلق ٨٢٩ ألف فرصة عمل، ومع ذلك، فإن القطاع الزراعي كثيف الموارد، ويعتمد بشدة على المياه، والطاقة، والتربة، والمغذيات، والدورات الطبيعية كمدخلات أولية، كما أنه يواجه حاليًّا - أيضًا - العديد من التحديات، مثل: تغير المناخ الذي يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الإنتاجية الزراعية في جنوب إفريقيا، من خلال التغيرات في هطول الأمطار، وأنماط درجات الحرارة، وجريان المياه السطحية، والآفات والأمراض الجديدة.
- **وأدَّت الممارسات الزراعية الحديثة، مثل:** الزراعة الأحادية، التي حلّت محل الأساليب التقليدية لزراعة محاصيل متعددة على قطعة أرض، إلى خسائر في إنتاجية التربة وتدهورها، ويتفاقم هذا بسبب زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الاصطناعية، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة من مبيدات الآفات ومدخلات الأسمدة، كما يواجه القطاع مشكلة الفاقد والمهدر من الغذاء، وهي حقيقة متنامية، والذي قدر بنحو ١٠,٣ مليون طن في عام ٢٠٢١م، أو ما يعادل ٣٤,٣٪ من الإنتاج المحلي[١٣]. ووفقًا

للموازنة العامة للدولة، فإن من المتوقع، أن تزيد النفقات بمعدل سنوي متوسط قدره ٠,٣٪، من ١٨ مليار راند في ٢٠٢١/٢٢، إلى ١٨,٢ مليار راند، في عام ٢٠٢٤/٢٥,٢ م[١٤].

- **القطاع الصناعي:** حققت ثماني صناعات نموًّا إيجابيًّا بين الربع الرابع من عام ٢٠٢١م، والربع الأول من عام ٢٠٢٢م، وزادت الصناعة التحويلية بنسبة ٤,٩٪، وساهمت بمقدار ٠,٦٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن متابعة تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، من خلال الشكل التالي[١٥]:

شكل رقم (5): القيمة المضافة لقطاع الصناعة (بالمليار راند)

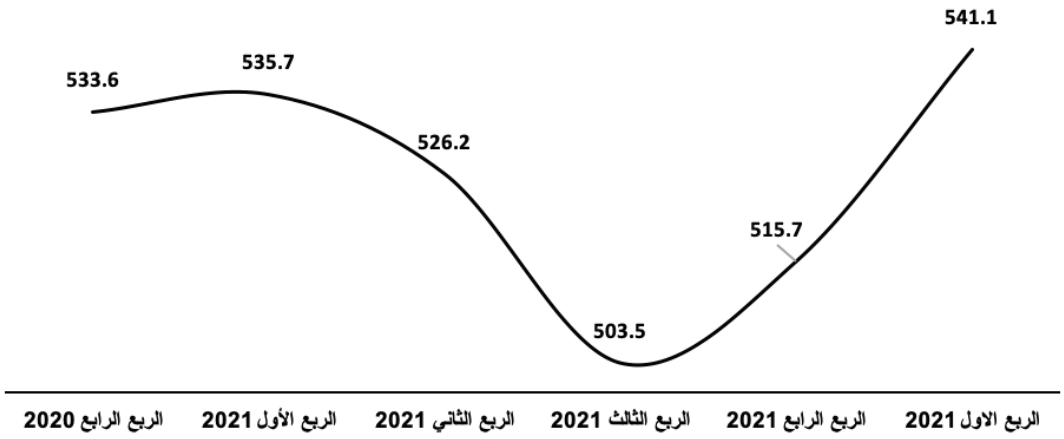

Source: Statistics South Africa, *Gross Domestic Product: First Quarter 2022* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/publications/P0441/P04411stQuarter2022.pdf.

ج- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة جنوب إفريقيا

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا، والاستجابة الدولية اللاحقة له، إلى مزيد من الصدمة والاضطراب السلبيين للاقتصاد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب فورية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رأس المال الأخرى. ومع ذلك، فإن التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي محدود؛ حيث إن دور روسيا كمستقبل ومنشئ للاستثمار الأجنبي المباشر هامشي، وفقًا لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحتى قبل شهر فبراير عام ٢٠٢٢م، كانت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة، تمثل حوالي ١-١,٥٪ فقط، من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية[١٦].

وبحسب التقرير الصادر عن (الأونكتاد)، فقد جاءت دولة جنوب إفريقيا في المرتبة الثامنة، ضمن أكبر ٢٠ اقتصادًا متلقيًا للاستثمار الأجنبي المباشر، خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، لتسجَل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إجمالي ٥١ مليار دولار أمريكي، بسبب إعادة تشكيل الشركات الكبيرة في جنوب إفريقيا، بجانب إقامة المشاريع الجديدة، وفقًا لصفقة تمويل مشروع طاقة نظيفة بقيمة ٤,٦ مليار دولار، برعاية الولايات المتحدة وبريطانيا. ويمكن متابعة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة، من خلال الشكل التالي[١٧]:

شكل رقم (6): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار أمريكي)

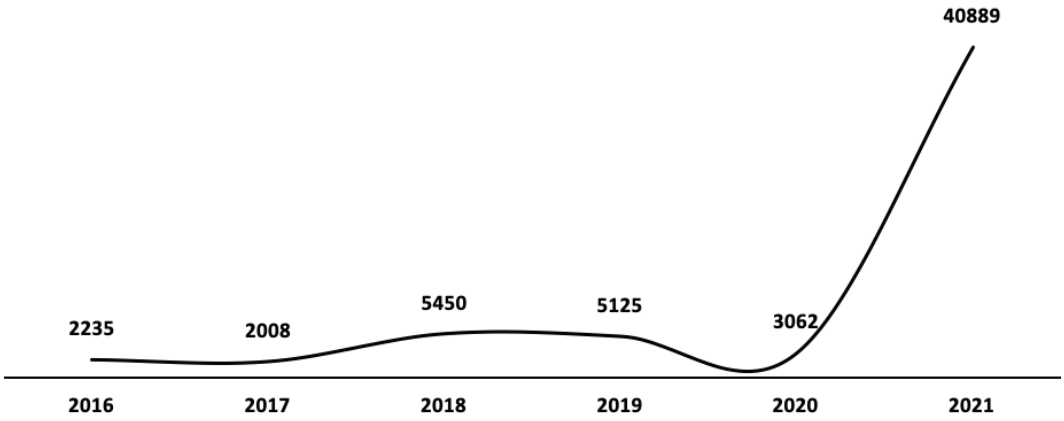

Source: United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment* (New York: UNCTAD, 2022) https://unctad.org/system/files/official-document/wir2022_en.pdf.

وبالرغم من تحقيق الدولة لتدفقات إيجابية من الاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي، إلا أنه، وكما حال بقية الدول، هناك صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العام الحالي، في ظل استمرار الحرب، خاصة وأنه قد تقوم الدول الكبرى بضخ الأموال لعملية تنمية أوكرانيا، وإعادة بنائها.

ثالثا: انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة

في حين أن إفريقيا لم تتعاف بالكامل بعد، من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-١٩، فإن الصراع بين روسيا وأوكرانيا، يشكّل تهديدًا رئيسًا آخر للاقتصاد العالمي، مع تأثر العديد من البلدان الإفريقية تأثيرًا مباشرًا؛ ففي غضون أسابيع قليلة – فقط – من الحرب، ارتفعت أسعار القمح العالمي، ودوار

الشمس، والنفط الخام، إلى مستويات غير مسبوقة، وتعتمد إفريقيا اعتمادًا كبيرًا على الواردات الغذائية من كلا البلدين، كما تشهد القارة – بالفعل – صدمات أسعار، واضطرابات في سلسلة التوريد لهذه السلع.

ومن المرجح أن يؤثر الصراع على الأمن الغذائي في إفريقيا، من خلال التوافر والتسعير في بعض المحاصيل الغذائية، لا سيما القمح، ودوار الشمس ، وكذلك من خلال الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، والنمو الناجم عن تزايد حالات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية، وأنظمة سلسلة التوريد[١٨].

وتعدّ روسيا وأوكرانيا بمنزلة سلة الخبز في العالم، وهما لاعبان رئيسان في تصدير القمح ودوار الشمس إلى إفريقيا، ومن المتوقع أن يصل استهلاك القمح في إفريقيا إلى ٧٦,٥ مليون طن، بحلول عام ٢٠٢٥م، منها ٤٨,٣ مليون طن، أو ٦٣,٤٪ من الاحتياج، من المتوقع أن تُستَورَد من خارج القارة.

كما تعدّ روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يؤدي اضطراب أسعار النفط في السوق العالمية، إلى ارتفاع أسعار الوقود، وارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء[١٩].

وبالنسبة لدولة جنوب إفريقيا، فقد خلقت الحرب الحالية بين أوكرانيا وروسيا خطرًا جديدًا متعدد الأوجه على اقتصاد جنوب إفريقيا، والتوقعات الاقتصادية، وبالتالي على صنع السياسة النقدية؛ حيث تؤدي الحرب إلى تفاقم اختناقات سلسلة التوريد، والضغوط التضخمية من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وهو ما قد يؤدي، على الأرجح، إلى تشديد أسرع للسياسة النقدية، وفرض ضغوط مالية إضافية، وستؤدي الضغوط التضخمية المتزايدة، وارتفاع أسعار الفائدة، إلى الإضرار بالدخل التقديري، وسيؤثر سلبًا على الإنفاق الاستهلاكي، والنمو الاقتصادي، والعمالة، والفقر، والأمن الغذائي.

وبعد التصريح بانتهاء الموجة الثالثة، التي ضربت البلاد من وباء كورونا، فقد شهدت الدولة انتعاشًا اقتصاديًّا خلال عام ٢٠٢١م، وقدرت الخزانة الوطنية انتعاش الإنتاج بنسبة ٤,٨٪، على خلفية الانتعاش في الاقتصاد العالمي، وتخفيف إجراءات احتواء الوباء، إلا أنه لم يحسن هذا الانتعاش معدل البطالة، وسط تراجع الثقة. (تفاقمت الأوضاع بسبب الاضطرابات الاجتماعية في يوليو في محافظة: «كوازولو ناتال»، و«جوتنج»، والتي سجلت أكثر من ٣٠٠ حالة وفاة، مع خسارة اقتصادية قدرها ٢٠ مليار راند من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير الأثر الاقتصادي الوطني لتلك الأحداث، عند ٥٠ مليار راند من إجمالي الناتج المحلي (٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[٢٠].

وقد تفاقم هذا الوضع، بسبب نقص الطاقة، الذي سيقيد التعافي بعد الجائحة، مع توقع تباطؤ النمو إلى ٢,١٪ في عام ٢٠٢٢، و ١,٨٪ على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تخفض الحرب ما يصل إلى ٠,٥٪ من النمو الاقتصادي هذا العام، وهو ما قد يؤثر على افتراضات ميزانية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، والتعافي الاقتصادي من أزمة فيروس كورونا.

ومن آثار الحرب على اقتصاد الدولة:

- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والوقود إلى زيادة التضخم، والذي سيؤدي بدوره إلى تآكل الدخل المتاح، وتقليل طلب المستهلكين (وهو ما ذكرناه سابقًا؛ حيث استمرار الاتجاه التصاعدي للتضخم).
- اضطرابات التجارة، وآثار العقوبات، ستؤثر على الصادرات والواردات.
- ستؤثر زيادة حالة عدم اليقين بين المستثمرين، على أسعار الأصول، وانخفاض قيمة الراند، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تحفيز تدفقات رأس المال الخارجة من جنوب إفريقيا، ومن شأن ذلك أن يخلق ضغوطًا حادة على الضبط المالي للبلاد، وعدم القدرة على تحقيق الهدف البالغ ١,٢ تريليون راند من الاستثمارات الجديدة، على مدى خمس سنوات.
- أدى تأثير ارتفاع أسعار الطاقة عالميًّا، إلى ارتفاع أسعار البنزين إلى أكثر من ٢١ راندا للتر.
- مع استمرار اعتماد شبكة الطاقة إلى حد كبير على الفحم، فيمكن أن تزداد قاعدة تكلفة الطاقة، مع ارتفاع أسعار الفحم، وزيادة الطلب على الصادرات.
- أدى تعطل الشحن والإنتاج، والمخاوف الأمنية – بالفعل – إلى زيادة أسعار القمح بنسبة ٥٠٪.
- روسيا وحدها مسؤولة عن ١٤٪ من صادرات الأسمدة العالمية، وبالتالي فإن عدم القدرة على التصدير، وزيادة سعر النفط، سيؤثران تأثيرًا كبيرًا على أسعار الأسمدة، والوقود، والكيماويات الزراعية. وقد ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية الأولية في جنوب إفريقيا – بالفعل – بأكثر من ١٠٠٪ ، مقارنة بشهر يناير عام ٢٠٢١م، فقد ارتفعت الأسمدة (٣٥٪ من تكاليف الإنتاج)، والوقود (١٢٪)، والكيماويات الزراعية (٨٪)، بأعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٢١م[٢١].
- بالرغم من أن حركة التجارة المباشرة بين جنوب إفريقيا وروسيا، وكذلك بين جنوب إفريقيا وأوكرانيا ليست كبيرة، إلا أن الصدمة التي تتعرض لها التجارة العالمية، سيكون لها تأثير على صادرات البلاد وارداتها؛ فجنوب إفريقيا تصدر أقل من ١٪ إلى روسيا وأوكرانيا مجتمعتين، وتستورد بنفس النسبة. ونجد أن الجزء الأكبر من صادرات جنوب إفريقيا إلى روسيا هو زراعي، ولا سيما الحمضيات والفواكه الأخرى، في حين يهيمن النحاس والقمح والكيماويات الزراعية مثل الأسمدة على الواردات. وتمثّل صناعة الحمضيات ما يقرب من ٧ إلى ١٠٪ من إجمالي إنتاج جنوب إفريقيا إلى روسيا، وعلى سبيل المثال، فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية لجنوب إفريقيا إلى روسيا وأوكرانيا مجتمعة ٤,١ مليارات راند في عام ٢٠٢٠م، كما ساهمت الصادرات من اليوسفي، والليمون، والعنب الطازج، وحاويات النبيذ، التي تحتوي على ٢ لترين أو أقل مجتمعة، بحصة قدرها ٣,٤ مليارات راند، وعلى هذا النحو فإن عواقب الصراع والعقوبات المفروضة على

روسيا، قد تشكل بعض المخاطر على عملية التسليم والدفع مقابل هذه الكميات، خاصة وأنه لم يتم استكشاف فرص الأسواق الأخرى[٢٢].

خاتمة وتوصيات

أدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، والاختلالات في سلاسل التوريد الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، إلى تأثر اقتصاد جنوب إفريقيا، وفقًا للبيانات السابق ذكرها، والذي بدوره يزيد من مخاطر قدرة الدولة على تحقيق نمو اقتصادي، وخفض معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، وقد تساهم برامج الأمم المتحدة الإنمائية في التخفيف من حدة آثار الحرب، على أكثر سكان جنوب إفريقيا ضعفًا، واستخدام مصادر التمويل المختلفة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وأجندة ٢٠٦٣، وعلى الدولة - أيضًا - تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتشجيع الاستثمارات، ووضع برامج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة الاستثمارات الموجهة لزيادة الإنتاجية الزراعية، وأخيرًا تكثيف الدعم لجهود التكامل الإقليمي لجنوب إفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(1) Organization for Economic Co-operation and Development, *The Republic of South Africa* (Paris: OCED, 2003), 5.

(2) The Heritage Foundation, *South Africa's Index of Economic Freedom* (Washington DC: The Heritage Foundation, 2022), https://www.heritage.org/index/country/southafrica.

(3) Statistics South Africa, *Economic Growth* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022) https://www.statssa.gov.za/?page_id=735&id=1.

(4) World Bank, *South Africa Overview* (Pretoria: World Bank, 2022), https://www.worldbank.org/en/country/southafrica/overview.

(5) World Bank, *South Africa Overview*.

(6) "President Cyril Ramaphosa: 2022 State of the Nation Address," *Government of South Africa*, February 10, 2022, https://www.gov.za/speeches/president-cyril-ramaphosa-2022-state-nation-address-10-feb-2022-0000.

(7) Statistics South Africa, *South Africa Overview: South African GDP declines by 0,7%* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/?p=15728.

(8) Statistics South Africa, *Consumer inflation surges to a 13-year high* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/?p=15583.

(9) Statistics South Africa, *Consumer inflation surges to a 13-year high*.

(10) The South African Reserve Bank, *Full Quarterly Bulletin No 304* (Pretoria: The South African Reserve Bank, 2022), https://www.resbank.co.za/en/home/publications/publication-detail-pages/quarterly-bulletins/quarterly-bulletin-publications/2022/FullQuarterlyBulletinNo304June2022.

(11) National Treasury Republic of South Africa, *Budget Review 2022* (Pretoria: National Treasury Republic of South Africa, 2022), http://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/2022/review/FullBR.pdf.

(12) The South African Reserve Bank, *Full Quarterly Bulletin No 304*.

(13) Council for Scientific and Industrial Research (CSIR), *Improved Food Security in South Africa Through a More Circular Agricultural Sector* (Pretoria: CSIR, 2022), https://www.circulareconomy.co.za/wp-content/uploads/2022/04/Agriculture_Report-CE-Opportunities.pdf.

(14) National Treasury Republic of South Africa, *Vote 29: Agriculture, Land Reform and Rural Development* (Pretoria: National Treasury Republic of South Africa, 2022), http://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/2022/ene/Vote%2029%20Agriculture,%20Land%20Reform%20and%20Rural%20Development.pdf.

(15) Statistics South Africa, *Gross Domestic Product: First Quarter 2022* (Pretoria: Statistics South Africa, 2022), https://www.statssa.gov.za/publications/P0441/P04411stQuarter2022.pdf.

(16) Organisation for Economic Co-operation and Development, *International Investment Implications of Russia's War Against Ukraine* (Paris: OECD, 2022), https://www.oecd.org/ukraine-hub/policy-responses/international-investment-implications-of-russia-s-war-against-ukraine-abridged-version-6224dc77/.

(17) United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment* (New York: UNCTAD, 2022), https://unctad.org/system/files/official-document/wir2022_en.pdf.

(18) Josefa Sacko and Ibrahim Mayak, *How the Russia-Ukraine Conflict Impacts Africa: An Opportunity to Build Resilient, Inclusive Food Systems in Africa* (New York: UN, Africa Renewal, 2022), https://www.un.org/africarenewal/magazine/may-2022/how-russia-ukraine-conflict%C2%A0impacts-africa.

(19) Sacko and Mayak, *How the Russia-Ukraine Conflict Impacts Africa: An Opportunity to Build Resilient, Inclusive Food Systems in Africa.*

(20) United Nations Development Programme, *POLICY BRIEF: The Impact of the Ukraine War on the South African Economy* (New York: UNDP, 2022), https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/za/Policy-Brief---UNDP-SA---The-Impact-of-the-Ukraine-War-on-the-South-African-Economy.pdf.

(21) United Nations Development Programme, *POLICY BRIEF: The Impact of the Ukraine War on the South African Economy.*

(22) United Nations Development Programme, *POLICY BRIEF: The Impact of the Ukraine War on the South African Economy.*

طقوس الزواج في شمالي السودان وأهميتها الثقافية

د. سهام عبد الباقي محمد، متخصصة في الأنثروبولوجيا، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

يعدُّ الزواج حدثًا اجتماعيًّا، يقوم على معايير اجتماعية، لضبط علاقة الرجل بالمرأة، وإشباع الحاجات الأساسية، في إطار علاقة شرعية، تسمح لهم بالإنجاب، وتكوين الأسرة، والتي هي نواة المجتمع، وسبب استمرار الجنس البشري. وهو أيضًا حدث ثقافي، يتم عبر نمط ثقافي خاص، من حيث نمط الزواج المتبع في المجتمع؛ سواء أكان زواجًا قرابيًّا داخليًّا، أم زواجًا اغترابيًّا خارجيًّا، ومن حيث الطقوس والمظاهر الاحتفالية اللازمة لإتمامه، وغير ذلك من السمات الثقافية. كما أنه حدث اقتصادي، يقوم على نظام المهر، والذي يختلف من حيث النوع والكم، من قبيلة لأخرى؛ فبعض المهر يكون في صورة مبالغ مالية، تستخدم في تأسيس مسكن الزوجية؛ حيث يتكفل الزوج في السودان بمؤونة الزواج، ويكون المهر لدى بعض القبائل في صورة رؤوس من الماشية، أو الأبقار، مما يضفي على عائلة الفتاة مزيدًا من الثروة، والمكانة الاجتماعية، التي ترتبط لدى بعض القبائل، بمقدار ما تمتلكه العائلة من الثروة الحيوانية. لذا، فالزواج، كنظام اجتماعي وثقافي، يشمل جميع العادات والتقاليد، التي يشارك فيها أفراد المجتمع، ويتناقلونها كتراث اجتماعي، من جيل إلى جيل، لا يختلف باختلاف المجتمعات، وإنما تتباين أنماطه الثقافية، ممثلة في طقوسه وعاداته، من ثقافة إلى أخرى. لذا، أولته جميع المجتمعات اهتمامًا خاصًّا.

وفي شمالي السودان، والذي يتَّسم بتنوع طقوسي؛ ما بين أعراف سودانية وفرعونية، وممارسات اجتماعية أقرها المجتمع، قامت كثير من الطقوس على معتقدات تحصين الزوجين، بإجراء ممارسات ذات وظيفة حرزية؛ لأن استمرار الزواج بات مرهونًا بإجرائها، بحسب الاعتقاد السائد؛ لا سيما في تلك المرحلة المهمة، التي يكونان فيها عرضة للحسد المعتقد به شعبيًّا بشكل كبير. واهتمت الطقوس بإبراز المكانة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي للزوج؛ لأنهما مثار فخر وتباه، وأصبح التمسك بطقوس الزواج التقليدية جزءًا لا يتجزأ من المحافظة على الهوية

السودانية، ورمزًا للانتماء القبلي؛ لذا تحرص كل قبيلة على إجراء طقوس خاصة، كسمة مميزة لها عن غيرها من القبائل، ونستعرضها فيما يلي:

أولا: تعريف الزواج وأنماطه في شمالي السودان

يعرف الزواج بأنه نظام اجتماعي وقانوني، من خلاله تتجلى بنية الجماعة، وتظهر طبائعها وخصائصها، ويرتبط في جوهره بتقاليد وعادات الجماعة، ويَنتج عن تلك الرابطة أولاد شرعيون، ولذلك يتميز هذا الزواج بقدر من الاستقرار، من خلال الامتثال للمعايير الاجتماعية[١]. وتتعدد أنماط الزواج في شمالي السودان، والذي يحظى بتنوع قبلي وثقافي شديد، مما يميز المجموعات السكانية في العادات والتقاليد؛ فشمالي السودان، يختلف عن الشرق، والوسط، والغرب، إلا أن الاضطرابات السياسية في الإقليم، دفعت القبائل السودانية صوب النزوح الداخلي، مما أدى إلى الاندماج الثقافي بين القبائل، وتشابه العادات والتقاليد إلى حد كبير، وعزز قيم الترابط العشائري. وتسود في شمالي السودان عدة أنماط من الزواج، أبرزها (الزواج القرابي)، ويقصد به الزواج الداخلي (Endogamy)، ويعرّف بأنه: «النظام الذي يجوز للفرد بمقتضاه، أن يتزوج من داخل الشعبة التي ينتمي إليها، أي، داخل جماعة معينة، مثل: فئة القرابة، والقبيلة، وطبقة اجتماعية، أو طائفة دينية..». وهو عُرْف يلزم أعضاء الجماعة بالزواج من جماعتهم الاجتماعية، وموجود لدى معظم المجموعات السكانية، كقبائل شرقي السودان، خاصة العرب من الرشايدة، وذلك للمحافظة على العرق والملامح العربية، وقبائل النوبيين في شمالي السودان[٢]. ويعد هذا النمط أحد الأنماط التقليدية، والأكثر ممارسة عند القبائل، والمجموعات السكانية في السودان. والقرابة هنا لا يقصد بها روابط الدم فقط، بل الروابط القبلية أيضًا؛ فالقرابة بالمعنى الأنثروبولوجي، هي: اعتراف وقبول اجتماعي للرابط البيولوجي[٣]. حيث أكد ليفي شتراوس، ارتباط الزواج بالأبنية الأولية للقرابة، متمثلة في روابط الدم، لقيامه على أغراض اجتماعية، كزواج أبناء العمومة والخؤولة، وهو النمط الذي تقره الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة في القبائل السودانية، في شمالي السودان؛ فالمبدأ التنظيمي للمجتمع، يقوم على مجموعة واسعة من العلاقات والروابط العائلية الممتدة، المرتبطة بالزواج. وهذا هو السبب الرئيس في دعم زواج الأقارب. ووفقًا للترتيب القرابي، يكون الأولى زواج ابن العم، للحفاظ على اسم العائلة، وملكيتها، ومكانتها الاجتماعية، من خلال النسب الذكوري[٤]. يليه في درجة التفضيل ابن العمة، ثم ابن الخال. ورغم أن زواج الأقارب ممارسة تقليدية، غير أنه آخذ بالتراجع؛ فلم يعد مدعومًا دعمًا كبيرًا، بسبب انتشار الوعي الثقافي، والاجتماعي والصحي... وبما ينتج عنه من أمراض وراثية، مما عزّز وجود النمط الثاني: وهو (الزواج الخارجي) Exogamy، وهو الزواج من قبائل، أو طبقات، أو طوائف دينية، غير تلك التي ينتمي إليها الزوج أو

الزوجة، كما يحدث بين الجعلية والشايقية، بغرض تقوية روابط النشاط الرعوي المشترك بينهم،[٥] وتوسيع نطاق القرابة، من خلال تشابك العلاقات الاجتماعية. والنمط الثالث هو: زواج الأجانب؛ أي زواج الرجل والمرأة بآخرين، لا يحملون جنسية سودانية، وقد أصبح ظاهرة ملاحظة إلى حد ما، بسبب ارتفاع نسبة تعليم الفتيات، وعملهن خارج السودان. وقديمًا كان مسموحًا به في حدود معيّنة، مثل: المبتعثين[٦] إلى الخارج بغرض الدراسة [٧].

ثانيا: طقوس الزواج في شمالي السودان

ترتبط الطقوس المحيطة بالزواج في معظم الثقافات بالخصوبة، وذلك بهدف استمرار الزواج، وعدم تأخر الإنجاب وتعطله؛ لذا تشمل مراسم الزواج طقوسًا رمزية، وغالبًا ما تكون مقدسة دينيًّا ومباركة. وتختلف تلك الطقوس بين المجتمعات، لأنها تنتج عن البيئة المحلية والثقافية للمجتمع، لذا يتم تحديد المكونات، مثل: الزمان، والمكان، والأهمية الاجتماعية للحدث، من خلال التقاليد والمعتقدات، والممارسات الدينية في المجتمعات[٨]. وتعد لفظة طقس (Rite) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Ritus)، وتعني العادات، والأعراف، وتعرّف بأنها «حركات سلوكية متكررة، يتفق عليها المجتمع، وتكون بأشكال مختلفة، تتناسب والغاية التي دعت المجتمع للقيام بها».[٩] وترتبط تلك الطقوس بالمعتقدات الشعبية، ورؤية أفراد المجتمع للعالم من حولهم، ولذواتهم. لذا، يأخذ الطقس طابعًا «قدسيا روحيا»، باعتباره نتاجًا للأجيال السابقة، ومتفقًا عليه اجتماعيًّا وثقافيًّا. وتشكل الطقوس نوعًا من الممارسات الجماعية، التي تتم وفق قوانين تقرها الجماعة لغاية معينة، يجب تكرارها، وغالبًا ما ترتبط بالمجال الديني، لتشكل سلوك الفرد، ومنها ما يتعلق بما يقوم به الإنسان في الحياة اليومية، كشعائر الزواج، والتي يمثل تكرارها الحفاظ على التقاليد[١٠]. ويمر الزواج في شمالي السودان بثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في اختيار العروس، والتقدم لخطبتها، وتتمثل المرحلة الثانية في تقديم المهر للعروس وتجهيز بيت الزوجية، بينما تتمثل المرحلة الثالثة في الطقوس السابقة لليلة الزفاف، واللاحقة لها.

وتُعرف المرحلة الأولى الخاصة باختيار العروس، بطقس (الخيرة)، وهي بمنزلة مشورة أهل الزوجين لأحد الشيوخ بمقابل مالي، وبموجبها يكون القبول أو الرفض للطرف الآخر. وقد انحسرت تلك العادة الآن، فأصبحت مهمة الاختيار الزواجي للرجل، تقع على شقيقاته وقريباته؛ فبعد تحديد العروس، يبدأ طلب الزواج بما يعرف بـ(فتح الخشم)، أو قولة الخير، ويقصد به: قيام وفد من عائلة العريس، بزيارة أهل العروس، في وقت معلوم، لطلب الزواج، وأخذ الموافقة المبدئية للفتاة، مما يعكس مكانة الفتاة والمرأة في المجتمع، وعادة ما يعلق الرد إلى حين التشاور، ثم يتم إعلان الموافقة، والتي تعكس موافقة عائلة العروس

بأكملها. بعدها تقوم أسرة العريس بتقديم المهر للعروس، وهو يعد أحد السمات الثقافية لنظام الزواج، كما أن له عدة وظائف: فله وظيفة اجتماعية، وهي تجهيز بيت الزوجية، وتأكيد رغبة الرجل بالاقتران بالمرأة، وله وظيفة اقتصادية، حيث يُقدّر المهر وفقًا لوضع عائلة الفتاة الاقتصادي؛ فكلما زادت قيمته، دل ذلك على مكانتهم الاجتماعية، فيكون مثارًا للتفاخر والتباهي بين الأسر؛ بحيث تضع كل عائلة مقدارًا ثابتًا من المهر لفتياتها، يكون قابلًا للزيادة، مع تكرار الزيجات من نفس العائلة. والمهر من المنظور الأنثروبولوجي، هو مقابل مادي، يتقاضاه أهل العروس، مقابل الموافقة على إعطاء ابنتهم، وإحالة ما كانت تقوم به من أدوار إلى عائلة زوجها [١١]. كما كان المهر في شبه الجزيرة العربية، دليلًا على شرعية الزواج؛ فجميع أنماط الزواج غير القائمة على المهر، كان لا يعتد بها؛ ولذا ارتبط المهر بزواج الحرائر، وتلك وظيفة أخرى من وظائف المهر. ويسمى المهر في السودان (سد المال)، ويكون عبارة عن مبالغ مالية يقدمها أهل العريس للعروس، ومجموعة العطور والملابس، وتسمى (الشيلة)، وتتراوح الملابس ما بين ٦ و١٢ ثوبًا سودانيًّا، بمكملاته من الأحذية، وتسمى (شِبت) باللهجة المحلية، والحقائب وتسمى (المَطبق)، ومعها حقيبة صغيرة، تسمى (التوليت)، توضع بداخلها زينة العروس، وذهبها الخاص.

وبعد تحديد موعد العرس، يبدأ طقس (تحضير الريحة)، وهي مناسبة تجتمع فيها قريبات العروس، لتحضير الريحة منزليًّا، من خامات محلية، يقدم نصفها كهدية لأم العريس، من باب إظهار العروس وأهلها المحبة والتقدير لحماتها المستقبلية. ويكون على العريس توفير متطلبات الريحة، وهي عبارة عن شوال من الطلح، والشاف، والعطرون، وهو عبارة عن حجر حامض، يوجد في غربي السودان، على الحدود المتاخمة لليبيا والسودان، وحصير دائري الشكل، تغطى به العروس في حفرة الدخان، ويسمى (البِرش)، ثم تحبس العروس لمدة شهرين في بيت جدتها (حبوبتها)، بحيث يكون شغلها الشاغل الراحة والاسترخاء، والحصول على تغذية صحية، والاعتناء بجسدها وبشرتها، من خلال التعرض (لحفرة الدخان)، وهي عبارة عن حفرة مخصصة بغرض التجميل، أشبه بغرفة الساونا، متوسطة العمق، يتم إشعال الطلح والشاف في قاعها، فتجلس العروس على حافة الحفرة، بعد التجرد من الملابس، وتتدثر بالبرش، كي يتغلغل الدخان المتصاعد من احتراق الطلح بمسام جسدها، فيكسب الجلد لونا قرمزيًّا، ورائحة جذابة، ولهذا الطقس معنى ثقافي، يفصل بين الحالة الاجتماعية للعروس، كفتاة أو امرأة، لأنه يُحرّم - ثقافيًّا - على الفتاة، نظرًا لرائحته الفجة. لذا، فهو علامة ورمز للمرأة المتزوجة، بينما تكتفي الفتاة بالدلكة، ليمنحها عطرًا جميلًا[١٢].

ثم يبدأ الاستعداد لـ (ليلة الحنة)، وهي إحدى أهم الموروثات الثقافية في الثقافة العربية، وأهم مراسم الزواج، وأحد أدوات الزينة التقليدية في الحضارة المصرية القديمة، لتخضيب الشعر والأظافر. كما

ارتبطت بدايتها التاريخية بأسطورة إيزيس وأوزوريس، حين جمعت إيزيس أشلاء زوجها المغدور على يد أخيه، وغرقت يداها بدمائه؛ فأصبح اللون الأحمر هو رمز الوفاء للزوج، ولمرحلة انتقالية جديدة. وللحنة في السودان اهتمام خاص، لأنها من العادات الدائمة للمرأة السودانية، التي تعكس اهتمام المرأة بزوجها، وحرصها على جذبه نحوها، ولها دِلالة ثقافية على استقرار الحياة الزوجية[١٣]. ومن طقوس ليلة الحنة في السودان، أن ترتدي العروس ثوبًا مُعدًّا خصيصًا لهذا اليوم، وتأتي الحنة على صينية مليئة بالشموع، وتبخر العروس بالصندل والمسك، لتحصينها من العين والأرواح الشريرة. وتخضّب العروس يديها وقدميها بالحناء. وتسبق حنة العروس حنة العريس بثلاثة أيام، وتكون في حفلة مغلقة، لترتدي ما يحلو لها من الثياب.

ثم يُقيم العريس وليمة العقد، لمباركة الزواج، تسمى (كرامة العريس)؛ فيُجَهِّز صيوانين في الشارع: أحدهما للنساء، والآخر للرجال، ويرتدي (سُرّتي) وهو زيٌّ تقليدي، على شكل جلباب من القطن، مُزين بخطوط حمراء، لدرء العين الشريرة. ومن الطقوس أيضًا، ما يسمى (تشريد العريس)، حيث يمتطي العريس حصانًا، يقوده وكيله وسط النساء، ناحية الشرق من بيت العريس، وبيده سوط، أو سعفة نبات الدوم، يهز بها فوق رؤوس النساء، ومساء هذا اليوم تقام الزفة. وفي ختامها يتم إجراء طقس (قطع الرحط)، وهو عبارة عن شريط من الحرير، تربطه العروس على خصرها، وتنتهي أطرافه بحبل من الخرز، يجذبه العريس حتى ينقطع، ويلقيه للحضور. ويرمز هذا الطقس إلى مرحلة المرور من حالة العزوبية إلى الزواج. ويكون آخر طقوس الزواج وأهمها (الجرتق) ويقام عقب حفل الزفاف، وهو من المنظور الثقافي للمجتمع، بمنزلة وثيقة زواج، لأنه يضمن استمرارية الزواج. ويتطلب الطقس ارتداء العروس فستانًا أحمر، وثوبًا حريريًّا موشحًا بالزخرف الذهبي، وطاقية من الذهب الخالص، وعقدًا من الجنيهات الذهبية، مع قماشة من الحرير الأحمر، تتوسطها خرزة كبيرة ذات لون تركوازي، تُربط حول معصم العروس. ثم يأتي العريس مع أسرته مرتديًا السرتي، ومعه سبحة اليسر السوداء، وهلال ذهب مطرز على منديل، حاملًا سيفًا مُذهبًا. وتبدأ كبيرات السن من الأسرتين بجرتقة العروسين؛ فيضعن عجينة الخُمرة وسط شعر العروس، ويجلسان ليتبادلا تناول الحلوى والتمور لسبع مرات؛ فيتناول العريس قطعة ثم يعيدها إليها، وفي المرة السابعة، ينهض العريس ويوزع التمر على الحضور، ثم يجلسان على (عنقريب الجرتق).[١٤] وهو سرير خشبي مغطى بالحرير الأحمر. تتقدمه صينية الجرتق التي تتكون من أكواب حمراء، تسمى (الحق)، تملأ بالبخور والعطور التقليدية.

ومن الطقوس الأخرى، ما يُعرف بـ(رقيص العروس)، بعد انتهاء طقوس الزفاف؛ فترقص بملابس كاشفة، بحضور العريس والأقارب من النساء، على إيقاع الطبلة (الدلوكة)، استعراضًا لمفاتنها، وخلوها من

التشوهات الجسدية. وقد بدأ هذا التقليد من المناطق الريفية، وانتشر في المناطق الحضرية، ولا يزال يحظى بقبول شعبي حتى الآن[١٥].

ويشكل الزواج في جنوبي السودان؛ التقليدي بقوة، والأبوي بعمق، نظامًا خاصًّا من الممارسات، نتيجة الاضطرابات الاجتماعية بعد الحرب؛ حيث يسود لديهم الزواج بالإكراه، ويسود تعدد الزواجات، ما دام كان الزوج قادرًا على دفع المهر، دون أن يكون عليه إعالة الزوجات، ويُسمح للمسن بالزواج بالقاصرات، لارتفاع مهرهن[١٦].

ومن الطقوس لديهم، أن يخطف العريس العروس، ثم يذهب إلى والدها مع أقاربه، لطلب مباركة الزواج؛ زواجها[١٧]. ويسود عند الجعليين بشمالي السودان الجلد بسوط مصنوع من الجِلد، يسمى (أنج). ويعرف الجَلد محليًّا بـ(البوطان)، وهي ممارسة تقليدية لبعض القبائل، للحفاظ على موروثاتهم في الأعراس، وإظهار الفروسية والجَلَد. وبسبب نفوذ الجعليين، انتشرت تلك العادة في السودان[١٨]. ثم اندثرت لارتفاع نسب التعليم. أما الزواج في شرقي السودان لدى الرشايدة؛ فيعرف بنظام (المقايضة) أو البدل، ومن طقوسه: تجهيز لجنة من شيوخ القبائل لتقييم العروسين. ثم يضاعف المهر للعروس الأكثر جمالًا، ويكون استمرار الزواج مرهونًا باستقرار الأزواج الأربعة، فإن طُلقت إحداهن، فتطلق الأخرى بالتبعية. ولهذا الطقس وجود في جنوب مصر، ويعد هذا الزواج ملزمًا للأزواج بالمحافظة على الزوجات؛ بحيث يكون استقرار الأخت مرهونًا باستقرار الزوجة، والعكس كذلك. ولا يعد الأمر ضيمًا للزوجات، بقدر ما يعكس التزامًا ومروءة من الأخ تجاه أخته. فالزوجة تعوض، بعكس الأخت، مما يعكس قوة روابط الأخوة بالقبيلة، ولا يستطيع الزوج التمسك بزوجته كي لا يُعير.

بينما يستمر وقت زواج قبيلة البجا لأكثر من عشرة أيام، وعادة لا يرى العريس زوجته المستقبلية أو يتحدث معها، حتى ليلة زفافهما.» ويرتدي العريس ثوبًا من الخرز الذهبي والفضي، ويضع على رأسه غطاء من الحرير للتحصين. ويبدأ حفل الزفاف بأقرب مسجد من الحي، في موكب يقوده العريس وأصدقاؤه. وبعد الحفل، يحمل العريس سيفًا لمدة أسبوع لتخويف الجان – حسب المعتقدات السائدة – ويقوم ستة شيوخ بتلاوة القرآن في غرفة الزوجية لمباركتها[١٩]. هذا وتعكس طقوس الزواج في المجتمع السوداني بعض المضامين الاجتماعية، التي تبدو في اعتبار الزواج أمرًا عائليًّا، مرهونًا بموافقة العائلة بأكملها، مما يَعكس قوة النسق القرابي، وعلاقة المصاهرة. كما تعكس قوة النظام الأبوي، الذي يدعم القرابة المنحدرة من خط الأب، باعتبارها القرابة العاصبة؛ لذا يفضل – ثقافيًّا – زواج أبناء العم في نظام المصاهرة. كما تعكس الطقوس الكثير من المضامين الثقافية؛ كمكانة العريس الاجتماعية، وقدرته المادية، وقوته الجسدية، لأنها من المقاييس المهمة، والمتجذرة في الثقافة العربية والقبلية، غير أن تلك العادات قد اندثرت – الآن – بفعل

الوعي الثقافي؛ فأصبحت الرجولة مقرونة بأداء حقوق الزوجة، وارتبطت الطقوس بقيم حرزية وعقائدية راسخة، كطقس الجرتق بأدواته وألوانه الحمراء؛ فالأحمر لون الدم، وعنصر أساس في الحياة، وكأن المعنى هنا: أن الإنسان لا يحيا إلا بالدم، ولا يستمر نسله إلا بالزواج؛ ففيه بقاء العنصر البشري. كما يعدُّ نظام المهر في السودان، جزءًا رئيسًا في نسق الاقتصاد القبلي؛ لذا يعد أهم أركان الزواج.

ثالثا: أثر الأوضاع الاقتصادية والصحية على طقوس الزواج

تأثر نظام الزواج بعوامل أدت إلى تغير مظاهره الطقوسية، كالأوضاع السياسية، والاقتصادية، التي حلت بعد سقوط النظام السوداني سنة ٢٠١٩م، وما تبعه من زعزعة الاستقرار في السودان، وعدم وجود دخل ثابت، مما أسهم إسهامًا كبيرًا في تأخر سن الزواج، خاصة أن العريس هو من يتحمل مؤونة الزواج كاملة؛ فالثقافة لا تدعم مشاركة الزوجة في تكاليف الزواج[٢٠]. وقديمًا كان الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية، سببين رئيسين في انتشار زواج القاصرات، لا سيما في الأسر الفقيرة، من أجل الحصول على المهر، والذي كان يسهم إسهامًا كبيرًا في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، مما أدى لارتفاع نسبة أمية النساء في السودان فيما مضى. كما كانت الرغبة في إقامة روابط اجتماعية بين القبائل أو العشائر، أحد الأسباب التي كانت تدعم تزويج القاصرات كذلك[٢١]. وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية، إلى استجابة بعض الأسر للإسهام في نفقات الزواج، رغم مخالفة ذلك للأعراف، خوفًا من عنوسة بناتهم، وكذلك التخلي عن بعض المظاهر الطقوسية، من أجل تقليل النفقات، كطقس دق الريحة سالف الذكر، والذي كان يتم تحضيره من أفخم العطور، وبالاستعانة بسيدات متخصصات في صناعته. غير أن الظروف الاقتصادية، فرضت على أهل العروس شراء العطور الجاهزة، دون إقامة طقس دق الريحة في المنزل، من جانب سيدات يقمن بتجهيزها في منازلهن، لكي يسد هؤلاء النسوة – أيضًا – حاجاتهن المعيشية. والبعض الآخر قصر الاحتفال على أقرب المقربين؛ تخفيفًا للنفقات، واستجابة للواقع الاقتصادي. وأدت الظروف الاقتصادية إلى تعزيز طقس حنة العريس (الختة)، كأحد أشكال التكافل الاجتماعي، لمواجهة الضائقة المعيشية، وإكمال مراسم الزواج، وتوفير مبلغ مادي للعريس (تحويشة)، يعينه على الإيفاء باحتياجاته المنزلية.

ويتمثل هذا الطقس في افتراش العريس حصيرة (سباته) من سعف النخيل، والوقوف بمنتصفها؛ فيمطره الحضور بالنقوط، ويتبارون في ذلك، فأصبح حلًّا عمليًّا لاستكمال مراسم الزواج، كما أن حنة العريس قليلة التكلفة، لأنها لا تتطلب سوى تجهيز الدعوات، وإعداد بعض المشروبات المحلية، وغالبًا ما يتكفل أصدقاء العريس بحنته، بينما يجني هو أموالًا طائلة، تصل لمئات الآلاف من الجنيهات، لذا تم إحلال الحنة بـ «وليمة العقد» سالفة الذكر، لارتفاع تكاليفها، نظرًا للذبائح التي كان على العريس أن يقدمها

لضيوفه[٢٢]. بالإضافة إلى إغلاق صالات الأفراح المجهزة، لارتفاع تكاليفها، والاكتفاء بحفل الجرتق، مما أدى إلى تقليص للطقوس المتوارثة بشكل جزئي، بعد ما كانت تمتد لأسبوع؛ لأنها متغلغلة في النسق الثقافي السوداني. كما أدت بعض العوامل الثقافية المتجسدة في ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، وفقًا للتقارير الرسمية، التي أحصت وجود ٤ ملايين فتاة في سن الزواج، من مجموع ٢٠ مليون امرأة سودانية.

الخاتمة

رغم أصالة طقوس الزواج في شمالي السودان، وثرائها، وأهميتها لدى مختلف القبائل، بما تتضمنه من موروثات ثقافية، وما تعكسه من أهمية عقائدية، وتحققه من فائدة صحية، تنعكس على العروسين، فقد أصبح كثير منها قيد التعطيل، بسبب ما تعيشه السودان اليوم من أزمات سياسية، واقتصادية، وأوضاع صحية مترديه، ألقت بظلالها على النسق الثقافي في المجتمع، الذي يتضمن العادات والتقاليد، والأعراف المتبعة، مما أدى إلى تقنين تلك الطقوس، والتخلي النسبي عنها، والمحافظة على الطقوس الأساسية، والتي لم تجد الثقافة بديلًا عنها، لفائدتها الصحية والحرزية، ولأن إبطالها بمكانة هدم للمعتقد الثقافي، رغم قابلية الطقوس للتغيير والتعديل، وفقًا للمتغيرات والمستجدات التي يمر بها المجتمع. فالزواج كنظام، لا يمكن منعه أو إيقافه، وإنما يمكن تدبر أمر طقوسه، التي أخرجته من حيز الممكن، إلى حيز المستحيل، ومن الإقبال عليه إلى العزوف عنه. وجعلت القدرة المادية للعريس، على درجة كبيرة من الأهمية، كي يتسنى له توفير حياة كريمة لزوجته، وتَحمّل مؤونة الزواج، وإقامة طقوسه الراسخة، التي يعتز بها السودانيون، لأنها تعمق هويتهم، وتعكس أصالة الثقافة السودانية.

الهوامش والإحالات

(١) فايزة إسعد، «العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة: مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لعادات الزواج والختان، مدينتا وهران وندرمة نموذجا،» (أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١٢م)، ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) أسمهان عيبوط، «الزواج التقليدي في الوسط الحضري بين العادة و التغير الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة حجاج،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١٦م)، ٢٠.

(٣) عيبوط، «الزواج التقليدي في الوسط الحضري بين العادة والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة حجاج،» ٦.

(4) Nina Evason, *North Sudanese Culture: Family* (Sydney: The Cultural Atlas, 2018), 2, https://culturalatlas.sbs.com.au/north-sudanese-culture/north-sudanese-culture-family.

(٥) إسعد، «العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة: مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لعادات الزواج والختان، مدينتا وهران وندرمة نموذجا،» ٢٧٢.

(٦) بلقيس بدري، مي عز الدين، وآخرون، «حالة الزواج في العالم العربي: حالة الزواج في السودان،» (الدوحة: معهد الدوحة الدولي للأسرة، ٢٠١٩م)، ٤٣٠، https://difi.org.qa/wp-content/uploads/2019/11/State-of-Marriage-in-the-arab-world-TEXT-21.pdf.

(٧) بعض هذه الملاحظات تم استنتاجها على إثر دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في السودان عام ٢٠١٦م.

(8) Adam Augustyn, "Marriage: Marriage rituals," *Encyclopaedia Britannica*, August 17, 2022, 1, https://www.britannica.com/topic/marriage/Marriage-rituals.

(٩) شهيرة بوخنوف، «أساطير وطقوس الاستسقاء واستقبال الربيع في منطقة خراطة (بجاية) مقاربة اثنولوجية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٢م)، ٣٥-٣٦.

(١٠) إسعد، «العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة ....» ١٠٣.

(١١) كريم حسام الدين، اللغة والثقافة دراسة أنثرولغوية، لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، (القاهرة: كتب عربية، ٢٠٠٠م)، ٤٦٠. https://ebook.univeyes.com/96846.

(١٢) من واقع الدراسة الميدانية بشمالي السودان، في يناير، ٢٠١٦م.

(١٣) علياء عيد، «طقوس ليلة الحنة قبل ليلة الدخلة،» رصيف٢٢، (٢٦، يونيو، ٢٠١٧م)، https://raseef22.net/article/101839-طقوس-ليلة-الحنة-قبل-ليلة-الدخلة.

(١٤) سعاد فقيري، «الزواج السوداني.. من «قولة الخير» إلى «الجرتق»،» بوابة الأهرام، (١٩، مارس، ٢٠١٦م)، https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/487919.aspx.

(15) Gwen Thompkins, "One Sudan Marriage Ritual: An Alluring Dance," *npr*, July 22, 2010, https://www.npr.org/2010/07/22/127855568/one-sudan-marriage-ritual-an-alluring-dance.

(16) Orly Stern, "'This is How Marriage Happens Sometimes': Women and Marriage in South Sudan," in *Hope, Pain & Patience: the Lives of Women in South Sudan* (Auckland Park: Jacana Media, 2011), 12, http://www.orlystern.com/wp-content/uploads/2016/08/This-is-how-marriage-happens-sometimes_.pdf.

(17) Franklin Ugobude, The Wife-Stealing Ceremony in South Sudan's Latuka Tribe, *Guardian*, April 29, 2018, https://guardian.ng/life/culture-lifestyle/the-wife-stealing-ceremony-in-south-sudans-latuka-tribe/.

(١٨) أسماء نصار، «عجائب الزواج في السودان.. تحديد إقامة إجباري للعروس بمنزل أسرتها قبل الزفاف بشهرين..«الجرتق» الفرعوني لمنع الحسد وإنجاب الأولاد .. العريس يتحمل كافة النفقات.. وتزايد خطر العنوسة لارتفاع التكاليف،» اليوم السابع، (٢٥، سبتمبر، ٢٠١٦م)، https://www.youm7.com/story/2016/9/25/2895613/عجائب-الزواج-في-السودان-تحديد-إقامة-إجبارى-للعروس-بمنزل-أسرتها.

(19) Jamal Al Badawi, "The Sudanese Tradition of Whipping in Wedding Ceremonies Stands the Test of Time," *Independent*, January 15, 2021, https://www.independent.co.uk/news/world/africa/sudan-wedding-whipping-ceremony-tradition-b1784535.html.

(20) Samia El Nagar, et al., *Sudan Report Number 4: Traditional, but changing, cultural norms: Rural community views on child marriage in Algadaref State, Sudan* (Bergen: Chr. Michelsen Institute (CMI), 2017),16, https://www.cmi.no/publications/6398-traditional-but-changing-cultural-norms.

(٢١) إسراء الشاهر، «كورونا يهدد طقوس الزواج في السودان بالاندثار،» إندبندنت عربية، (٢٤، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.independentarabia.com/node/179201/تحقيقات-ومطولات/كورونا-يهدد طقوس الزواج في السودان بالاندثار.

(٢٢) مرتضى كوكو، ««نقطة العريس».. تكافل اجتماعي يعين على الزواج في السودان،» العين الإخبارية، (٢٠، مايو، ٢٠٢١م)، https://al-ain.com/article/sudanese-marriage-rituals-defeat-economic-distress.

الزعامة النسوية في السنغال بين الإرث والرهانات

جميلة كشّوخ، باحثة دكتوراه في الحضارة العربية، دراسات إفريقية، سوسة، تونس.

يهتّم هذا المقال بالزعامة النسويّة في السنغال، ليس في إطار عامٍّ، يُعنى بكلّ أصناف الزعامات، وإنّما في إطار دقيق، يخصّ زعامة المرأة في الطريقة المريدية. وتعني الزعامة في هذا السّياق بعينه: خلافة المرأة العالمة لشيخ الطريقة، والقيام بمهامّه المعروفة. وتثير هذه المسألة أكثر من جانب إشكاليّ جدير بالدراسة؛ منها: شروط إمامة المرأة، وتقبّل النّاس لزعامتها، ومنها مساهمة إمامة المرأة الصوفية أو المرابطة بالسنغال، في الحركة النسوية. ومهما يكن من أمر، فإننا – هنا – نضع هذه الإشكالية في سياقها السنغالي المحلي والإقليمي، باعتبار أنها قد تكون مطروحة – أيضًا – في كل مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء المسلمة.

١- الزعامة النسوية في السنغال بين التنافس وإمكانية التحقيق

لقد كانت الزعامة الدينية للمرأة محلّ جدل، منذ التاريخ الإسلامي المبكّر، وما زالت إلى اليوم بين المناهضة والمناصرة. ونرى أنّه قبل البحث عن تنافس المرأة للزعامة، وإمكان تحقيقها، فلا بدّ أولًا من الإشارة إلى أنّ مصطلح: «الزعامة»، عامة، يرجع إلى معنى: «القيادة»، و«الخلافة»، ويعني: «الإمامة» – أيضًا – عند الشيعة، وقد شهدت بعض الطرق الصوفية – مثلما هو الشأن هنا لدى المريدية – مناصرة لهذه الزعامة النسوية وتحقيقًا، باعتبار وجود سوابق، وإن كانت حديثة من الناحية الزمنية.

وفي هذا السياق، تذكر الباحثة السنغالية: باندا مباو (Penda Mbow)، أنّ السيدة: سايباتا أيدرَا[١] (Soxna Seybata Aïdara–)، الخليفة الثانية بعد شقيقتها: (Sokhna Magat Diop) سُخنة ماجَت جوب، (١٩٣٧ – ٢٠٠٣م)، كانت أوّل امرأة سنغالية، تولّت هذه الوظيفة الدينية في تاريخ التصوّف المحلي، واعتلت منصب «خلافة الطريقة» سنة ١٩٤٣م، في إثر وفاة والدها: الخليفة عبد الله جوب[٢] (Abdoulahi Ykhine Diop). وهم أتباع الطريقة المريدية من منطقة تياس – (Thiès)، التابعة للعاصمة داكار. ويُذكر أنّ «الخليفة عبدالله، كان له اثنا عشر ابنًا، توفوا جميعهم في وقت مبكّر»[٣]. وقد يكون فقدان الأبناء هو السبب الرئيس في تولّي البنات الخلافة، بصرف النظر عن تمتعهنّ بالصلاحيات نفسها، التي يتمتّع بها الرّجال، أم لا؛ فقد لعبن دورًا اجتماعيًّا أكثر منه دينيًّا؛ ولذلك فإنّ «الطريقة المريدية، لم تمنع النساء من منصب الخليفة العام للطريقة»[٤].

وقد تأسّست جمعيات نسائية بارزة، لمكافحة كلّ أشكال التمييز ضدّ المرأة، والمطالبة بضرورة تعديل قانون الأسرة. وبرزت نخبة نسائية تدعو للنهوض بالمرأة، وكثّفت نشاطاتها الثقافية والدينية في المجالس والاحتفالات الدينية، التي يطلق عليها الغامو- (Gamou)[٥]، وعملت على إظهار الحماس الديني الأنثوي، والإعلاء من مكانة المرابطات – (Les Maraboutes). وقد أبرزت الباحثة: باندا مباو، موقفها الجندري، في حين يعتقد الباحث السنغالي: «عـصمان كانْ – (Ousmane Kane)»، أنّ الجندرة ليست بالضرورة «تقوية النساء»، وليس بالضرورة أن يفعلن ما يفعله الرّجال، رغم أنهنّ يلعبن دورًا مهمًّا في التربية والتعليم في السنغال»[٦].

وتذكر: باندا مباو – (Panda Mbow)، أنّ المرأة لعبت دورًا مهمًّا في الساحة الدينية السنغالية، أمثال: «سخنة ماجَت دجوب – (Sokhna Magat Diop)، «الخليفة» من أعيان المريدين في منطقة تياس – (Thiès)، والسيدة: مريم نياس، المعلّمة بالمدرسة القرآنية بداكار، من نياسين كولخ، وأجا خار ماني – (Adja khar Mané)، وأومي سوخو – (Oumy Soukho)، شيخات الطريقة القادرية، وأداما ساك، المذيعة في قناة القرآن الكريم في التلفزة السنغالية، وجميع الشخصيات التي تظهر وجود نخبة نسوية في الأخوية الدينية»[٧].

وهذه الشخصيات النسوية الفاعلة في المجتمع، قد حظي بعضهن بمنصب «الخليفة»، وبرز دورهنّ لما يتمتعن به من قداسة دينية، وصلاحيات قانونية أكثر من الرّجل، رغم كلّ الصّعوبات لتحسين وضع المرأة المسلمة؛ فكان لهنّ تأثير قوي على أتباعهنّ، وقد لعبن دورًا اجتماعيًّا أكثر منه دينيًّا في تعليم البنات والأولاد. ولكنّ المرأة عند الأخوية التيجانية، هم الأكثر حرمانًا من تولّي المرأة الزعامة الدينية. ولباندا مباو، تفسير لهذه الظاهرة»[٨].

وفي دراسة حديثة للباحث السنغالي: بكاري صمب (Bakary Sambe)، يشير إلى «الجذور العميقة التي تربط السنغال بالعالم العربي، واعتبر أنّ الدين الإسلامي، كان دائمًا عاملًا مهمًّا في الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، في غربي إفريقيا، مع وجود العديد من الطرق الصوفية»[٩]. وقد شكّلت صورة المرأة في الثقافة العربية الإسلامية هذه الثقافة، التي كان لها عميق الأثر في الإسلام السنغالي، وخاصّة لدى زعماء الدين السياسيين. فقد ذُكر في أدبيات التصوّف الإفريقي، أنّ الشيخ إبراهيم انياس، تعرّض لموقف تضايق منه، بسبب وشاية أحد الرجال بإحدى بناته، السيدة: «اندي خدِ» والملقّبة بـ»أمّ الفيضة»؛ لأنّ ولادتها تزامنت مع ظهور الفيضة[١٠]، ولما كثر حديث الرجال في هذا الأمر، «حذّرها الشيخ من الدخول عليه أمام أعين الناس في النهار؛ إذ نظر إليها أحدهم يومًا، وحدّق فيها، وهي عند الشيخ، في شأن عائلي مهم، فقال معجبًا: لو كنتِ رجلًا، لكنتِ حتمًا من يَرِثُ الشيخ»[١١].

ومن خلال هذا الحديث، نفهم – إذن – أنّ المساواة التي ينادي بها الشيخ إبراهيم، هي مساواة مشروطة؛ إذ فرض على بناته عدم الدخول إلى مجلسه؛ لما يحدثنه من «فتنة». كما تتجلى عدم المساواة، في عدم توريثهنّ الخلافة. وكشف هذا السّياق، أنّ الخلافة أمر لا يخرج عن دائرة الوراثة. وقد أكدّت لنا الشيخة: رقية انياس ذلك في حوار لنا معها، قالت فيه: إنّها لو كانت رجلًا، لكانت تولت منصب الخليفة بدلًا من أخيها الشيخ أحمد التيجاني

(١٩٣١-٢٠٢٠م). ويتبادر إلى أذهاننا عدّة تساؤلات: فلو لم يكن للشيخ إبراهيم نياس أولاد يتولون من بعده الخلافة، فهل كان سيخالف القاعدة الصوفية، بتعيين بناته خلفًا له، بعد أن أهّلهنّ إلى منصب الخليفة، واعتبرهنّ من درجات الرجال؟ أم أنّ الخلافة ستبقى ذكورية، وستؤول مباشرة: إمّا إلى إخوته، أو إلى أحفاده الأولاد؟

لقد حسم المجتمع الإسلامي الإفريقي أمره في شأن مبايعة شيوخ الصوفية، وجعلها حكرًا على الرجال، استنادًا إلى مبدأ القوامة في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[١٢].

وظل الإسلام الطرقي محافظًا على عادات الأجداد التي ساروا عليها، وتمسّكوا بها، ويتجلّى ذلك خاصة في مجال التربية الصوفية، وإنشاء المدارس القرآنية التقليدية (Daara)[١٣]، التي يشرف عليها شيوخ الطرق الصوفية، ويدعون فيها إلى ضرورة طاعة المريد لشيخه؛ فخِـدمة الشيخ واجبة على المريد، وطاعته لا جدال فيها «دون أن يربطهم عقد، بل تربطهم به الصحبة، ويُذكر في دراسة مُعنونة بـ»الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية للشعراني»، أنّه لا بّد من وفاء المريد لشيخه، حتى في غيابه، «ومن شأنه إذا سافر شيخه من مكانه، وتركه فيه، أن يلازم شهود مكان شيخه، الذي كان يقعد فيه، ويسلّم على شيخه، كلّما مرّ على مكانه في وقت من الأوقات، كأنّه ما غاب عنه، ويراعي حرمته في غيبته، كمراعاته لها في حضوره»[١٤]. ويحيلنا هذا القول على عدم خلـوّ المكان من حكم الشيخ الملهم لدى أهل الصوفية، وسلطة الإمام لدى أهل الشيعة، وتتجلى هذه الإمامة في بعدين، الأول: الاثنا عشرية، التي تقول بغيبة الإمام الحاضر في المكان، والغائب عن الأعين. والثاني: الإسماعيلية، وتقول بالإمام الحاضر للأعين، والمُورّث لابنه الأكبر لسلطته بعد موته.

٢- بين الخلافة النسوية والشأن السياسي

أ- شأن ديني مذهبي واجتماعي

إذا انطلقنا من مدينة طوبى- (Touba)، فسنجد أنّ وسائل الإعلام السنغالية المكتوبة والمرئية، تصدّرت عناوين تولّي الشيخة عائدة ديالو- (Aïda Diallo) منصب الخلافة، خلفًا لزوجها الشيخ بثيو- (Béthio) والتي نصّبت نفسها بنفسها، إضافة إلى مطالبتها بميراث زوجها[١٥]. وهو ما أثار ضجّة كبيرة، وأغضب شيوخ الطرق الصوفية. وقد كشف ذلك عن معضلة من المعضلات الاجتماعية للسلطة الذكورية، والتمييز القائم بين الأنوثة والذكورة، الذي تجلّى في غضب خليفة مدينة طوبى «الشيخ: منتقى امباكي- (Serigne Mountakha Mbacké) ، وعبّر عن غضبه لتزعّم «الشيخة عائدة» الطائفة المريدية، معتبرًا أنّها تجاوزت القواعد والشروط التي تؤهلّها لذلك المنصب»[١٦]. وتم اعتبارها شخصية غير مرغوب فيها، وأنّ ذلك مخالف لقواعد الخلافة في الطريقة؛ إذ إنّه في حال وفاة الخليفة، يرثه في الخلافة ابنه الأكبر، الشيخ: ساليو تيون – (Serigne Saliou Thioune)، وقد أدّى هذا الخلاف إلى نشوء معركة بين الابن الأكبر للشيخ وأرملته، التي كانت ترافقه في كلّ مكان، وتشرف على إلقاء

الخطابات وسط أتباعه: رجالًا ونساء، وهذا الخلاف المثير للجدل حول الخلافة، له تبعات أخرى، ومنها التنازع؛ ليس حول السلطة الدينية والسياسية – فحسب – بل حول الثروة الطائلة التي تركها الشيخ بثيو. والملاحظ أنّ هذا الثراء الفاحش، يدعو إلى التساؤل عن مصدر هذه الأموال، وهل أنّ تورّط الشيخ بثيو في ذلك، كان بسبب تجاوزات قانونية، أو أنّه مجرّد سوء فهم، أدّى إلى الحكم بإدانته، وبالتالي إلى مقتله في اليوم التالي في فرنسا[١٧]، وانتقال الخلافة إلى أرملته عائدة ديالو؟ وقد شهدت صور « ثيانته – (Thiants) « وتعني يوم «الشكر»، احتفالات فخمة؛ حيث تُوزَّع رزم من الأوراق النقدية، والساعات الفخمة التي تُقدَّم إلى المريدين، وغير ذلك. وذكرت الصحافة السنغالية، أنّ الملايين من فرنكات سيفَا CFA، وسيارة رباعيّة الدفع، وفيلا مع مسبح، معروضة على المرابطة عائدة ديالو»[١٨]. ولقي ذلك ردود فعل عنيفة تجاه السيدة «عائدة»، البالغة من العمر إحدى وأربعين سنة، وانتقدت انتقادًا لاذعًا، لكنها تجاوزت كلّ تلك الانتقادات، ما دامت تحظى بمحبّة أتباعها؛ فقد كانت ترافق زوجها قبل وفاته في كلّ اجتماعاته، وقد يكون ذلك تمهيدًا لتولّيها منصبًا مهمًّا في السلطة، وربّما في مرافقـتها له، أراد أن يجعل منها مرشدة دينية[١٩]. والغريب في الأمر، أنّه ليس له صلاحيات تعيين المرشدين، فكيف نفسّر ظاهرة هذه السلطة وهذا النفوذ، على أتباعه المريدين؟ وقد أعطى هذا دافعًا قويًّا لتتمسّك «المرابطة» عائدة بخلافة زوجها، وتظهر في حضور رسمي للاحتفال بعيد الأضحى- [٢٠] (Fête de Tabaski) يوم ١٤ مايو عام ٢٠٢٢م، وسط احتفالات شعبية كبيرة، وفرحة مريديها.[٢١] ويصاحب هذه الاحتفالات الرقص والغناء، وإنشاء المدائح التي تتغنى بالشيخ بثيو، والسيدة عائدة. وهو ما يعرف في مصطلحات الصوفية بالسّماع والطرب، أو ما يعرف بشطحات الصوفية. وقد أثار ذلك جدلًا واسع الانتشار منذ القديم، بين المتصوفة والفقهاء؛ فكيف نفسّر أهميّة الرّقص والموسيقى الروحية لدى طائفة المريدية، والتغنّي بشيخ الطريقة، وما يصاحبها من حركات بالأيدي وضرب بالأرجل؟ وغالبًا ما تنتهي حلقات الذكر والإنشاد بإقامة مأدبة عشاء، تشرف عليها النسوة. ولعلّه من المثير، أنّ الشيخة: سخنة عائدة ديالو التي تعتبر نفسها مرابطة، لا تستحضر القرآن ولا الحديث النبويّ، وإنّما تجعل بعض الخطوات الراقصة، كما لو كانت تنشئ حالة من الطقوس. والحال «أنّ الرّوحانية في الإسلام، لم تجعل ذلك مقوّمًا لها،»[٢٢] كما يرى بعض الباحثين. ولعلّ «الرقص»، ويسمّونه أيضًا «الشّطح»، هو شيء من «الوجد»، وتعبير عن اتّحاد النّفس البشريّة المنعتقة من ذاتها «بالذّات الإلهيّة»، حسب الأدبيات الصوفية. وذاك الذي يحدث من الحركات، وسائر التّعبيرات المشاهدة، إنّما يمثّل «انفلات العبارة من المناجاة السّريّة والخفيّة، إلى الظاهر المكشوف»، في حضرة الإله، حسب التعبير الصوفي. وقد أفرد عبد الرحمن بدويّ لشطحات الصوفيّة[٢٣] مؤلّفًا خاصًّا، فيه من تفصيل القول ما يخصّ شطحات رابعة وأبي يزيد البسطامي خاصّة. فليس صحيحًا إذن أنّ الرّقص الصوفي كما أشهرته الشيخة: عائدة ديالو، لا يستحضر النصوص، وإنّما يستحضرها على وجه الاستبطان العميق.

ويمكننا القول: إنّ الشيخة عائدة – (Sokhna Aïda)، قد نجحت في تجاوز الصّعوبات التي واجهتها؛ وذلك لقوة شخصيتها، إضافة إلى مساندة مريديها لها، والتي تستمدّ قوتها منهم، وهو ما جعلها تصوغ رؤية جديدة مختلفة عن السّائد، وهذا ما لم تستطع السّيدة: رقية انياس تحقيقه، في ظلّ السلطة الذكورية، المهيمنة على واقع الفيضة التيجانية، ورغم هيمنة السلطة الذكورية في بعض المجتمعات الإفريقية المسلمة، إلاّ أنّنا نشهد حضورًا فاعلًا للمرأة السنغالية، من خلال ممارستها للوظيفة الدينية «المقدّمة» والتي يساهمن من خلالها في الحفاظ على الموروث الديني والثقافي لهذه الشعوب. ورغم ما أحدثته بعض الطرق الصوفية من «بِدع»، إلاّ أنّها تسهم بوجهٍ أو بآخر، في نشر الإسلام في إفريقيا.

ب- شأن سياسي

تعدّ الطرق الصوفية في السنغال، المرجعية الأساسية لزعماء السّياسة، ومن شيوخ الصوفية، «يستمدّ الحاكم مرجعيته الروحية، وسنده الشعبي، وهو الظهير الأكثر ألفة للأحزاب السياسية. وتعدّ الطرق الصوفية البوصلة الحقيقية لأيّ طامع في منصب، أو وظيفة سياسية، في بلد بات أنموذجًا للحياة الديمقراطية في منطقة غربي إفريقيا»[٢٤]. لذلك؛ فإنّنا نرى الأحزاب السياسية، تتسابق في حملاتها الانتخابية إلى زيارة زعماء شيوخ الصوفية، مثلما شاهدنا في أثناء إقامتنا في السنغال، في حيّ مدينة باي نياس (Médina Baye Niass–) في فبراير عام ٢٠١٩م، في أثناء الحملة الانتخابية للرئيس السنغالي: ما كي صال، وسعيه إلى كسب ودّ شيوخ الطريقة، وليس ذلك بغريب على جمهورية السنغال؛ فمنذ استقلالها سنة ١٩٦٠م، سعت الطرق الصوفية إلى مساندة: «ليوبولد سيدار سنغور»، أوّل رئيس للسنغال، واستمد منهم شرعية حكمه، رغم انتمائه المسيحي، وذلك لإدراكه مدى تأثير زعماء طرق الصوفية، والذين بلغ أتباعهم من المسلمين السنغاليين، بين ٨٠ و٩٠٪[٢٥] في تلك الفترة، وقد كان لهم قِوى فاعلة وأساسية في الحياة السياسية والاجتماعية، في فترة ما قبل الاستعمار. ويتمتّع زعماء الصوفية – تاريخيًّا – بسلطة رمزية في المشهد الاجتماعي والسياسي، وتعزيز نشاطهم الاقتصادي، وذلك لقوة مراكزهم الدينية، التي خوّلتهم المشاركة في الحكم. وغالبًا ما يتمّ تصوير الإخوة الصوفية، أنّهم يحملون قيم التسامح، وإرساء المساواة بين الجنسين، والحثّ على التضامن الجماعي.

لقد تميّزت الشيخة: سايبتا، بكونها «صديقة الجميع، وعلاقتها طيّبة مع جميع الخلفاء العامين، وقدّموا لها المنازل والأراضي هدايا، تخليدًا لذكرى والدها... وأيضًا صديقة لجميع رؤساء الدولة، من سنغور إلى ماكي صال، مرورًا بعبدو ضيوف، وعبد الله واد، بل إنّ الرئيس الحالي جاء لزيارتها قبل الانتخابات الرئاسية، وطلبت منه الجلوس إلى جانبها، وقدموا اللّبن الرائب، وهي طريقة للتنبؤ بفوزه الرئاسي. وحسب اعتقادها، فإنّه يجب على كلّ من يريد رئاسة الدولة، أن يأتي لزيارتها، لأنّها محظوظة، وأنّ «الله يستجيب لصلواتها»[٢٦]. إضافة

إلى تقديم الهدايا، والذي يعدّ من واجبات المريدين تجاههم، وإخلاصهم الدائم إليهم في السّر والعلن، كي تقبل دعواتهم، وتقضى حوائجهم.

تلعب الطرق الصوفية اليوم دورًا كبيرًا في العلاقات السياسية؛ إذ لا يقتصر التصوف - راهنًا - على خدمة الحاجيات السياسية الجديدة، على مستوى ما يؤديه من أدوار على الصعيد الداخلي فقط، بل أصبح مطالبًا بخدمة حاجيات سياسية على الصعيد «الخارجي» - أيضًا - فإنّ المعجم السياسي السنغالي، ابتكر مصطلحًا جديدًا وهو: «الدبلوماسية الروحية»، أو ما تسمّيه السلطات السنغالية بالدبلوماسية غير المصنّفة[٢٧]. وتجلّت هذه الدبلوماسية من خلال ممارسة شيوخ الطريقة أنشطتهم في الزوايا الصوفية، والتي شهدت امتدادًا واسعًا في دول أوروبا، وأقلّية منهم في أندونيسيا، والعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والروحية.

الخاتمة

لعلّه من المفيد، أن نلاحظ في زعامة المرأة في السنغال، ثلاثة جوانب متعاضدة، أوّلها: أنّ الطرق الصّوفية الوافدة والمحلّيّة، للمرأة المنتسبة إلى المشيخة، تمثل مدخلًا «للخلافة»، رغم كلّ المواقف المناهضة. وأصبح للمرأة موضع من «الإمامة الرّوحيّة»، وهي مزيج من المشيخة العلميّة، والدراية الطرقيّة. والثاني: أنّ المرأة في السنغال، إفريقيّة المنبت والثقافة والتقاليد، وتلك كلّها تمنح المرأة حظًّا من الحريّة الفرديّة، يقارب ما يتمتّع به الرجال. والثالث: أنّ اندراج المرأة في الشّأن الرّوحي، وتزعّمها بالأنصار، يؤدّي حتما إلى الانخراط في ملابسات الشأن السياسي. وهنا خصوصًا، تتجلّى طرافة المريديّة، بوصفها ظاهرة محلّيّة، تلبّي حاجة نفسيّة واجتماعيّة، ومن ثمّ تتطوّر لتنشئ نفوذًا سياسيًّا، يقدّره كلّ مرشّح للانتخابات الوطنية، أيّا كان صنفها. ويظهر لعالم الاجتماع – خصوصًا - أنّ التحوّلات الاجتماعية الطارئة على السنغال، هي بأثر من الهجرة، من ناحية، وانتشار التواصل الأفقي عبر الشبكات الواسعة، ومعاناة الشباب من البطالة، بسبب تغيّر طبيعة العمل، وامتناع الدولة عن التشغيل، مثلما درجت سابقًا دولة الاستقلال، وانفتاح السوق على نموذج ليبرالي، عنيف المنافسة للأسواق الدّاخليّة، وما تنتج البلاد... إنّ كلّ ذلك سيرشّح مزيدًا من إقبال الشّبان على الرّوحانيّة الدينيّة والطرقيّة، وسيقوّي مثل هذا التوجّه الانتماء القبلي، داخل القرى والحواضر في داخل البلاد، ولن يكون حظّ المرأة من هذا كلّه قليلًا، بسبب الأعداد المتكاثرة من الفتيات والنساء، اللّواتي يقبلن على مثل الطريقة المريديّة، فضلًا عن البناء الاجتماعي الأموميّ المتهيّئ لزعامة المرأة. ومنعًا لسوء الفهم والتأويل؛ فإنّ زعامة المرأة لا علاقة لها بحقوق المرأة ومساواتها للرّجل، فتلك مقولة خارجة عمّا كنّا بصدد وصفه من النظّام الأموميّ. وإنّما قد يظفر الباحث بشيء من التناسب على وجه الصّدفة، بين الحركات النسوية المطالبة بريادة المرأة، والمساواة بين الجنسين، وزعامة المرأة السنغاليّة في المجال الرّوحي والطرقي، والأغلب على الاستمرار، لأن ثقافة البلاد متشكّلة على نحو من مجاراة التغيّر، وعلى القطع بتحديث المجتمع وعلمنته، على الطريقة الأوروبية.

الهوامش والإحالات

(١) كلمة (Soxna) كلمة باللغة المحلّية الإفريقية الولوف وتنطق «سُخْنَة» وتعني بالعربية «السّيدة».

(2) Penda Mbow, "L'islam et la Femme Senegalaise," *Ethiopiques Numéros, Revue Négro-Africaine de Littérature et de Philosophie*, 66: 67, 2001, http://ethiopiques.refer.sn.

(3) Fanta Counta Thiam, "Sokhna Seybata Aidara Khalife Général : La Seule Femme Khalife au Sénégal," *Setal.net*, August 24, 2012, https://m.setal.net/Sokhna-Seybata-Aidara-Khalife-general-La-seule-femme-khalife-au-Senegal_a5287.html?fbclid=IwAR1Ibf45ybZ3tzMBTo1Jj26K6hePh3DoI5d1jwuC_lBgiNbJGn.

(4) LERAL NET, "Découvrez la Première "Femme'' khalif, Soxna Saïbata AIDARA," *YouTube*, Novembre 23, 2020, https://www.youtube.com/watch?v=S_xtiRgGt1Q.

(٥) مصطلح باللغة المحلية الإفريقية الولوف Wolof وتعني المولد.

(٦) حوار الباحثة مع الكاتب السنغالي عصمان كان، (٢٠، يناير، ٢٠١٩م).

(7) Mbow, "L'islam et la Femme Senegalaise".

(8) Mbow, "L'islam et la Femme Senegalaise".

(9) Bakary Sambe, *Contestations Islamisées: Le Sénégal Entre Diplomatie D'influence et Islam Politique* (Québec: Les Editions Afrikana, 2018), 84.

(١٠) الفيضة: هي مصطلح صوفي، وتعني الفتح الكبير «وقد تواتر بين أصحاب الشيخ أحمد التيجاني رضي الله عنه، أنه قال: تأتي فيضة على أصحابي، حتى يدخل الناس في طريقنا أفواجا أفواجا. تأتي هذه الفيضة، والناس في غاية ما يكونون عليه من الضيق والشدّة».
راجع: ابراهيم انياس، كاشف الالباس عن فيضة الختم أبي العباس، (القاهرة: دار الحسام، ٢٠١٠م)، ٨٦.

(١١) الشيخ محمد ولد الشيخ عبد الله التجاني، «فصل نساء عارفات،» رجال وأدوار، في ظلّ صاحب الفيضة التجانية، (د.ن، د.ت)، ٢٤٩.

(١٢) (سورة النساء، الآية ٣٤).

(١٣) مصطلح باللغة الولوفية (Wolof)، وهي اللغة المحلّية للسنغال، وتعني: المدرسة القرآنية التقليدية.

(١٤) عبدالوهاب الشعراني، الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٨٨م)، ٩٦.

(15) Manon Laplace, "Sénégal : Sokhna Aïda Diallo, la "Maraboute" Autoproclamée Qui Défie la Confrérie des Mourides," *Jeune Afrique*, Octobre 13, 2022, https://www.jeuneafrique.com/1057363/societe/senegal-sokhna-aida-diallo-la-maraboute-auto-proclamee-qui-defie-le-khalifat-des-mourides/.

(16) DAKARBUZZ TV, "Urgent: Serigne Mountakha très en colère contre Sokhna Aïda Diallo "Liima Ko Wax Défouko"," *YouTube*, Octobre 23, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=0cIq-QYOdZI&t=40s.

(17) Laplace, "Sénégal : Sokhna Aïda Diallo, la "Maraboute" Autoproclamée Qui Défie la Confrérie des Mourides".

(18) Laplace, "Sénégal : Sokhna Aïda Diallo, …".

(19) Laplace, "Sénégal : Sokhna Aïda Diallo, …".

(٢٠) لفظة (Tabaski) باللغة الإفريقية المحلّية للسنغال: الولوف- (Wolof) وتعني عيد الأضحى.

(21) DAKARBUZZ TV, "Sokhna Aïda Diallo Reçoit 100 Millions et Deux Camions de la Part de Ses Talibés," *YouTube*, April 18, 2022, https://www.youtube.com/watch?v=v49C5OUHEyU.

(22) Laplace, "Sénégal : Sokhna Aïda Diallo, …".

(٢٣) راجع: عبد الرحمن بدوي، شطحات الصوفيّة أبو يزيد البسطامي، (الكويت: وكالة المطبوعات)، ١٠، https://ia801700.us.archive.org/18/items/lis_aka19/lis_aka1904.pdf.

(٢٤) عبيد إميجن، «'التصوف السياسي' في السنغال يدير البوصلة الحزبية،» مركز الجزيرة للدراسات، (١، فبراير، ٢٠١٤م)، ٢، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20152975513519734senigal.pdf.

(25) Moriba Magassouba, *L'islam au Sénégal Demain les Mollahs, la "Question" Musulmane et les Partis Politiques au Sénegal de 1946 a nos Jours* (Paris: Editions Khartala, 1985), 9.

(26) Fanta Counta Thiam, "Sokhna Seybata Aidara Khalife Général : La Seule Femme Khalife au Sénégal," *Setal.net*, August 24, 2012, https://m.setal.net/Sokhna-Seybata-Aidara-Khalife-general-La-seule-femme-khalife-au-Senegal_a5287.html?fbclid=IwAR1Ibf45ybZ3tzMBTo1Jj26K6hePh3DoI5d1jwuC_lBgiNbJGn.

(٢٧) إميجن، ««التصوف السياسي» في السنغال يدير البوصلة الحزبية،» ٥.